

(RECAP)

2272

618

392

٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما انعم واعطى بلا من منه ولا اذى والصلوة و  
السلم على اشرف من وطاء الثرى واله الطهر الميامين سادات  
الورى سيما ابن عمه وصهره شجرة النقيى والرحمة والرضوان  
على علمنا ورواة احاديثنا اولى الفضل والتقوى وجل  
فيقول اوحى الوحي الى عفوريته الباقي العبد الجاني الغاني عبد الله  
ابن الشيخ المحقق المامقاني ام ظله العالي انه امرني من لا يحمل الفضة  
ولا يسوع مما ظن ان اصنف سالة في الحجة لكثرة فروعها واضطر  
الكلمات فيها واحتياج العبا غالبها الىها وذهول جمع منهم عنها  
فامثلت امره المطاع على حسب الوسع والطاقة واستخرجتها من  
كتابنا الكبير وسمينها بتخفة الصفوة في احكام الحجة واقول



مستدرا

مستمد من خالق البرية انه قد وضع التعبير هذه الكلمة اعني الحيوة في كلمات  
 الاصطحاب اما الاخبار فقد خلت عنها بالمرّة واما الوجود فهما ان  
 لا كبر كذا وكذا وحيث ان فهم كلمات الاصطحاب كما لمقدمة لفهم الحكم  
 الشرعي لزمنا الكشف عن معنى هذه المادة فقول الحيوة بضم حاء  
 كاف في المصباح النيرة وجمع اليقين والضم والكسر كما غر في الى النهاية  
 والاصطاح ومثله كافي الفاموس اسم مصدر من حبا يجوز اعطى بلا  
 من ولا اجرة ولا اذى كما فسرنا بذلك جمع او مطلق العطا كما ذكره  
 ابن خلدون في الفاموس ولا بأس بنقل عدة من كلمات اهل اللغة  
 حتى يثبت للصدق ما قبلناه من اخلافهم في الضبط والتفسير قال  
 في المصباح النيرة وجوب الرجل حبا بالمد والكسر اعطية الشيء بغير  
 عوض والاسم منه الحيوة بالضم انتهى في تارة الاثيرية حبا كذا وكذا  
 في الاصطاح والحبا العطية انتهى ربما غر في اليك ضبط الحيوة بالكسر  
 والضم والكد وفعل عليه ضبط الحيوة اسم مصدر من احسب يحسب اليك  
 لا الحيوة من حبا يجوز قال الاصطباح هو ان يضتم الانسان رجليه في  
 موضعهما به مع ظهور ريشة علهما الى ان قال يقال احسب

يحبب حببا والاسم المحبوة بالكسر والضم والجمع حبا وحبا ثم ساق كلا  
 طويلا ثم ساق في آخر الكلام عبارة الزبارة في تفسير المحبوة المصطلحة  
 وهو كما ترى ساكت عن ضبط المحبوة اسم مصدر من حبا يحبو بمعنى  
 اعطى ومثله في ضبط المحبوة اسم مصدر من الاحبا بالكسر والضم والفتح  
 عن ضبط المحبوة من حبا يحبو عبارة الضاح فانه اقصر في تفسير المحبوة  
 من حبا يحبو بقوله وحبا حبواى اعطاه والمحبا العطا انتهى نعم اعرب  
 المحبوة في العبارة بالضم وهو لا ينافي جواز الكسر والفتح كما لا منافاة  
 بين عبارة المضباح المقصورة على الضبط بالضم وبين عبارة الفلاح  
 الضابط بالثلاث لكون النسبة بين العبارتين النطق والتكون  
 فان عبارة المضباح نطقت بجواز الضم وسكتت عن الكسر والفتح  
 وعبارة الفاحوس نطقت بجواز الثلاثة قال في الناج ما زجا بالفتح  
 وحبا فلا ناحوا وجوه اعطاه بلا جزاء ولا من او عام ومنه حديث  
 التسبيح الا امنك الاجوك والاسم المحبا ككتاب المحبوة مثلثة و  
 جعل اللها في جميع ذلك مصدا انتهى مما ذكرنا ظاهره عند المناقاة  
 بين تفسير المحبوة بمطلق العطية كما في الضاح وتبر وبالعطية بلا من ولا

عوض كما في المصباح لكن عطف الغير وذا بادي العام باو يدل على  
 اختلاف اهل اللغة في ذلك وان كان لا يقدح في ذلك الاختلاف  
 بعد الاول الى النطق والتسكوت فان الجوهري مع كونه اضبط جميع  
 كلامه الى نحو العلم باستعمال العرب المجتوز في الاعم فامثل ان استعمال  
 الفقه الجوة في اعطاء اعيان مخصوصه ما تركه الميت لا كبر ولا  
 الذكور الوارثين ليس نقلا للفظه عن معناها اللغوي بل هو  
 استعمال للفظه في معناها اللغوي الاصل والخصوصيات  
 الملحوظة في المقام في المعطى بالفتح والمعطى له والشرط انما تستفاد  
 من خصوصية المورد بالقرينة كما بيننا على ذلك في اكثر الالفاظ  
 المستعملة في معانيها اللغوية مع بعض الخصوصيات الموردة الخافيه  
 عن الحقيقة كما بينا ذلك في بعض تحريراتنا الاصولية فلا وجه  
 ح لما يظن من جمع من الاول والاخر من الالتزام بثبوت اصطلاح جديد  
 في هذه اللفظة حيث قابلوا المعنى اللغوي بمعنى الاصطلاح مؤداه  
 بالنقل قال في المستند الجوة مثلثة اسم في اللغة للاعطاء بالاجزاء  
 ولا من اوعام واصطلاحا قبل هو اعطاء الابن الاكبر من ميراث

ولا يخفى خصوصية هذا من الأكبر من الأبناء حيث هو كذلك بالتمام ابتداء

لا يخفى عليك أن يكون  
على التفاضل ولا يكون غنيا  
عن غير العطاء على  
الأنانية عيان عن العطاء  
العطاء

عنه  
أكثر من العطاء والأكبر  
منه من الأبناء كالأول  
أو من العطاء والأكبر  
للأكبر بعد نظر بالإنشاء  
متمم

أبدا شيئا مخصوصة ابتداء أو أعيان مخصوصة يعطاها الابن  
الأكبر من ميراث الأب ابتداء واخرن بالأخير عما لو اوصى له بها  
أو وصلت إليه بالقسمة فإن الاختصاص ج بوساطة الوصية  
والقسمة والأولى أن يقال هي إعطاء من الأكبر منه من الأبناء  
من حيث هو كذلك بامر الشارع ابتداء انتهى قال السيد المجهول  
الفد السيد على ال بحر العلوقه في الرسالة التي افردها في  
المسئلة بعد بيان المعنى اللغوي في اصطلاح الفقهاء المجوه  
اعيان مخصوصة من تركه الميراث يخصها ابنه الذكر ذلك لأن  
أكبر منه ابتداء ما لا سبب بخصوص بل مقبدا شرعا فيقيد به  
بما يعطى بسبب رضا من حبيته له أو نذرا عطاء أو غير ذلك  
انتهى مثلها ما عبا تر غيرهما من الأول وآخر المضمنة لتعقيب المعنى اللغوي  
بمعنى آخر اصطلاح في فيه ما عرفت من منع النقل في اللفظة وإذا  
قد عرفت ذلك كله فلنرجع إلى ما يهتمنا من البحث عن الحكم فنقول  
إن ثبوت الحق في شرعنا في الجملة مما صرح به جماعة كثيرة من الأول  
والآخر وهو المشبه بهم شهرة عظيمة كادت تكون اجماعا وقد

ادعى الاجماع عليه نصا وظاهرا جماعة فحق بمحض الاثر لا بنى الاكبر  
 من الحركة بشباب جلد الميت وسيفه ومصحفه دون باء الورثة  
 وخالف جميع الفقهاء في ذلك ليلنا اجماع الفرقة واخبارهم انتهى  
 وفي ذلك ان هذا الحكم مختص بمذهب الاصحاب في مفناح الكرامة  
 لا في الكلام فيه لاحد من طائفتنا وفي المستند انه مما انفقت عليه  
 الكلمة وانفردت به طائفتنا المحقة وفي رسالة السيد الطباطبائي  
 البحر العلوان اامة منكرون شرعية الجوه ولذا عدها المقتضى  
 في الانتصار وانفردت به الامامية لكن احكامنا بعد اتفاقهم على  
 شرعية ما اختلفوا اليه وفي الجواهر انه من منفردات الامامية و  
 معلوما فيهم الى غير ذلك من كلماتهم الناطقة باتفاق اصحابنا  
 عليه اهلنا لهذا الاعتناء بخلاف الشيخ ابى على الطبرسي في محكي عام  
 الاسلام حيث انكر ذلك اطال الكلام بما لا ينبغي صدوره من  
 متفقه قال فيما حكى عنه ما نصه عن اهل البيت مسائل جاءت عنهم  
 في المواريث جملة ولم نر احدا قترها فدخلت على كثير من الناس الشبهة  
 في هذا الامر ايضا معانيها يعلم المراد منها وبالله التوفيق و

<sup>١</sup> ان كآلم بن هذا الكتاب على فتح المقفل وايضاح الشكل وبيا  
 الخلف فيه وانما قصدنا فيه الاختصاص والافضال على الثابت  
 من المسائل والاخبار ولكن لما كان ظاهر هذه المسائل يخالف  
 الكتاب السنة واجماع الائمة والامة ودخلت على كثير من اصحابنا  
 من اجلها الشبهة ولم يزلهم بها كثير من العامة وايضا ايضا حالها الى ان  
 ساق من ذلك ما رو عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام انهما قال  
 اذا هلك الرجل فترك بنين فللا كبر منهم السيف والدرع والخاتم  
 والصحف ثم حكى عن بعض الاصحاب احتسابا ذلك من القيمة ثم رده  
 بمنافاة لك للشركة المقضية للتوزيع ثم اخذ في تاويل ذلك بانه  
 خاص بالائمة والاوصياء وفيما هو منقول عن امام الامام من  
 خاتم الامام ومصحف القران الثابت وكتب العلم والسلاح لك  
 ليس شيء من ذلك لاحد منهم محرم فيلزموا ريث وانما يرد في الاول  
 للآخر والفارط للغابر ثم قال وقد ذكرنا في باب الوصايا ان رسول  
 الله قد دفع الى امير المؤمنين كتبه وسلاحه امر بان يدفع ذلك  
 الى ابنه الحسن و امر الحسن ان يدفع الى الحسين و امر الحسين ان

يدفعه الى ابنه علي بن الحسين وامر علي بن الحسين ان يدفعه الى  
 ابنه محمد بن علي ويفرّه من السّلام فهذا وجه ما حُجّ في الرواية التي  
 لا تخجل غيرهما فان كان يكون مفسّراً فحذف الرواية تفسيراً او  
 جاعلاً كما ذكرنا الكفاء بعلم المخاطبين او مرزاً من ولي الله انتهى  
 هو كما ترى كلام غنجل بن الفسّامبني على الحدس والتخمين او  
 الرّمل والاضطرّ لا بدّ لبيت شعري اي متفقة بمجمل كون المراد بما  
 لاخبار المستفيضات لانيّة انتم ما ذكره من المحل البعيد الغير الصحيح  
 في نفسه بضرورة انه لو كان المراد به ما يدفعه كل امام الى امره  
 لا تنقض بمجمل من الائمة الذين لم تنتقل الامامة الى ابنه الاكبر بل  
 الى غيره ولقد اجاب في الجواهر حيث قال انه من غرائب الكلام  
 بل هو غريب من الفقه والفقه والرواية والروايات انتهى بالجملة  
 في هذه المسئلة وهذه وضوح سقوطه لا يقدح في تحقيق  
 الاجماع في مثل هذه المسئلة التي هي من ضروريات المذهب و  
 منقرّبات اهله وانما نقلنا كلامه سنبقا للمقال عيّمنا الله تم  
 واباك من التّولات انه ولي الحقنا وكيف كان فشرعية الجوه في

الجملة تمالا اشكال فيه لاشبهة تغزير وانما وقع الخلاف والاشكال  
 في ذلك نارة في كيفية ثبوت المحبوة وانه على وجه الوجوه والاستحسان  
 او على سبيل الفضل بمعنى انه يستحب لساير الورثة ان يعطوا الاعيان  
 الاثنية من بله ذكره واخرى في ان الاعطاء المذكور هل هو محال  
 ام يحسب قيمتها من حصته من الميراث وثالثه في تعيين الاعيان  
 المحبوة وبيان حكم ما اذا تعدت الاعيان المذكورة وجهه اخرى  
 من الفروع ورابعة في تعيين المحبولة وبيان ما يتعلق به من التواط  
 فالكلام في المسئلة يقع في جهات اما الجهة الاولى فتوضيح القول  
 فيها انهم اختلفوا في كون الاعطاء المذكور على وجه الوجوه ولو  
 التذب على قولين اخارا اولها وهو كون ثبوتها على وجه الوجوه  
 والاستحسان بحيث انه ليس لساير الورثة الامتناع من اعطاء  
 ذلك صريحا في تزومفاح الكرامة والجواهر المستند وريثا  
 الى بحر العلو ومحكي كلام بحر العلو وكشف الرغوز والجامع و  
 ظاهر الكا صريح في طوفان وبيروا الوسيطة والشرائع والنافع وعبد  
 وشاد والتبصرة والنفيع واللعين ومحكي تعليق عبد وقه وثا

والمفغة والفقية ورسالة المفيد المفاتيح بل في لك والجواهران  
 عليه لا كثر في رسالة البحر العلوانه المشربين الا صفا وفي الزنا  
 انه ادعيت الشهرة عليه مجدا لاستفاضة قلت هل في تراجم  
 عليه في عضو حيث قال ويخص الولد الأكبر من الذكور اذا لم يكن فيها  
 فاسد الزاى يسف بيه مصحفه وخاتمه وثنا جلده اذا كان هشا  
 تركه سوزك الى ان قال وذهب بعض اصحابنا الى انه يجلس عليه بمهنة  
 من سهمه ليجمع بين ظواهر القرآن وما اجمعت الطائفة عليه وهو  
 تخرجه السيد المرتضى في كره في الانتصار وذهب بعض اصحابنا الى  
 ان ذلك لا يجزئ تخصيصه به دون ان يكون ذلك مستحقا له على جهة  
 الوجوه وهو اخصا بالصلاح الجلي في كتابه الكافي في الاول من  
 الاقوال هو الظاهر المجمع عليه عند اصحابنا المعجزة وفناهم في  
 عصرنا هذا وهو سنة ثمان وثمانين وخمسة مائة عليه بلا خلاف بينهم  
 انه في اخار القول بالتدب السيد بن زهرة في الغنية والمحقق  
 الطوسي في محكي الرسالة والعلامة في لف وصاحب الكفاية و  
 مال البحر لك هو المحكي عن الاسكافي في المختصر الاحمد والقطبي

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

الاسكافي

١٢  
 الأصباح وإلى الصلاح والمحقق البهائي وغيرهم وقد اختلف  
 النقل عن السيد المرتضى في الانتضا فحكى عنه في لف والأصباح  
 ولك والمذهب البارع والنفيع وغيرها القول بالاستصحاب بأنه  
 لف أنه نص عليه الانتضا ولكن غري اليه حكى بر صريحاً وحكى الثاني  
 وكشف الترهيز ظاهر القول بالوجوب ونسبته القول بالوجوب بالية  
 عبارة تر الزبوة وقد فهم في مفصاح الكرامة أيضاً منه القول با  
 لوجوب وحكى فهم ذلك منه عن أسناده الشريف يعني الصلاة الطيبة  
 رة ولا بأس بفضل كلامه ليحقق الأمر وينفع به فيما يأتي قال رة في  
 الانتصار وتما انفردت به الإمامية القول بأن الولد الأكبر فضل  
 دون سائر الورثة بغير أية خاتمة ومصحفة وباقي الفقهاء يخالفون  
 وذلك والله يقوى في نفسي أن التفضيل للأكبر من الذكر بما ذكرناه  
 هو بان يحض بتسليم اليه وتحصيله في يده دون باقي الورثة وإن  
 احسب يقيمه عليه هذا على كل حال انفرد عن الفقهاء إلا أنهم لا  
 يجيبون ذلك ولا يستحبون وإن كانت القيمة محسوبة عليه انتهى وهو  
 كما ترى لا يخلو من اشعار بالوجوب وإن كان ليس بذلك المكان من

الظهور والأمر به هل يحجز القول المشهور أم إن أحدهما ما امتنع به في  
 مضاجح الكرامة من الأجماع المنقول في رسالة المفيد وخطا بل  
 صريح وظاهرون كما تلخصه صريح ثمروا الانتسابا على العقل  
 منه العارفون بمذاهبه قلت فيه ما لا يخفى لظهور عبارة الانتساب  
 في كون الوجوه والاستصحاب محل خلاف بين الأصحاب كما لا يخفى على  
 من تأمل في قوله لأنهم لا يوجبون ذلك ولا يستجوبونه وعبارة  
 الشرائع صريحة في وجود الخلاف وفي كون مراده اجماع أهل عصر  
 فتأمل وعبارة قد سمعنا انفا لا تعرض فيها للوجوه لأن ادب  
 وإن كانت ظاهرة في الأول ورسالة لا تحضرني وكيف كان فلا  
 اعتماد على الأجماع المنقول يتباعد مخالفة جمع من الأجلة كما بينا  
 في المعارج الثلاثة القصوص المستفيضة الواردة بشرعية المجوزة  
 الاثنية انتم عند الكلام في الأعيان المجوزة حيث انها تضمنت  
 تخصيص الأكبر من الذكور بالأعيان باللام بقوله إذا ما قال الرجل  
 فلا ذكر ولد كذا وكذا واللام كما ذكره ابن هشام وغيره من أهل  
 اللغة والعربية يقينا أحاد موراما الملكية أو الاستحقاق أو الأ

الاختصاص والفرد المشترك بين الثلاثة وهو مطلق الاختصاص  
 والتحقق ما اختاره السيد لأجل التبديل على ال بحر العلوقه من  
 من عدا فاده اللام هذا الاختصاص لكن سببه مختلف فقد يكون  
 الملكية وقد يكون ثبوت استحقاق له وقد يكون سبباً موجباً  
 لاختصاصه به كتحصيل المولى عبده مثلاً الثواب لك يليه فان  
 العبد لا يملكه ولا يستحقه لان اللام يقيد نفس الملكية بلا واسطة  
 او الحقيقه كذلك وتوضيح ما ذكره ان اصل وضع اللام للاختصاص  
 ومجرد الربط بين مدخولها ومنعطفها فحب ايمان انتفاد الخصوصية  
 المختلفة في الربط من الموارد الشخصية المختلفة فقد يقال قلت  
 لفلان كذا وبنتها من اللام معناها الاصل اعني مطلق الربط  
 بين القول وبين فلان واما الخصوصية اعني كون المدخل طلياً  
 ومقولا له فلان فلانها الامن خصوصية المورد وقد ينحصر الجمل للقر  
 وبنتها من ذلك نوع اخر من الربط والاختصاص وهو مجرد  
 اختصاص الجمل به وهذا الربط اقوى من سابقه لعدم التلبس ذلك  
 ووجوده هنا وقد يقال الشيء لفلان لفلان وبنتها من ذلك

ربطوا اختصاص اخر اعظم من سابقه لعدكون الجمل مستحقا للفرض  
 وقد كونهذا سلطنة وملك بالنسبة اليه بخلاف فلان فانه يستحق  
 من المورد كونهذا سلطنة على العين المجعولة مبدا وهذا ايضا  
 يختلف باختلاف مدخول اللام وما جعل مبدا وموضوعا لغيره  
 اختلاف مراتب الاختصاصات وضعفا واذ قد عرفت ذلك  
 فاعلم انه على كل من المعاني الاربعة المذكورة للام يتم الاستدلال  
 بالاحبار والمشار اليها على القول بالوجوب في هذا المضمار اما على  
 الاول اعني الملكية والثاني وهو الاستحقاق ففي غاية الوضوح  
 ضرورة ان مقتضى الملكية والاستحقاق الشيء ان لا يجوز لغيره حصة  
 فيه لان مقتضى الاستحقاق ليس الا اولوية الاعطاء وهي لا توجب  
 للملكية والاستحقاق اما على الثالث وهو الاختصاص فلو ضحك  
 ان مقتضى الاختصاص المنجز ما لا يتقيد بكونه من جهة خصوصية هو  
 كمن جميع التحايا وهو مقتضى لعدجواز مزاحمة الغير له فيه بل هو  
 مشاق للملكية في الاثر وفرض استحقاق الاثبات بها على الورثة متنا  
 كمن الرجوع الى ان له الامتناع من اعطائها وهو متنا للغير

الأختان القاضى بنسباً المراجعة إذا امتناع اشدهم مراجعة وأما  
على الرابع وهو القدر المشترك بين الثلاثة المبرورة فلان اللام و  
ان كانت ثلثة لوجو متعددة لكن الظاهر المنبأه منها بلاقرينة  
مخصوصة هو الملكية فليحل عليها لأن النباءه والشيوع لا اقل  
من كونها قرينة نصين بعض افراد المشترك ولذلك لم يتوقفوا الويل في  
الافاريان هذه الدار لتزيد في الحكم بالأعتراف بالملكية وليحلوا  
فيلزادة مجرد الاختصاص غير الملكية وكذلك الوصايا والندود  
والجماعات ونحوها كما نبه عليه جمع منهم سيدنا ال بحر العلوم و  
استشهد على ذلك أيضاً باستدلالهم على ملكية السهام للورثة  
بالايات الاخبار التي تتضمن شئ منها غير اللام من قوله تعالى  
مثل حظ الأنثيين ولا بويه كذا وللزوج كذا <sup>وللزوج كذا</sup> الى غير هذا مضافاً  
الى وقوع التزويج باستحقاق المحبوز زيادة على مجرد الاختصاص  
المستفاد من اللام في خبر ابي بصير لأنه عن ابي جعفر عليه  
السلام المتضمن لقوله قلت فايتهما الحق به قال الكبير كذا لنقول  
نحن وأما على التقرير المذكور فانه اخيراً من كون اللام مجرد الربط

والأختان

١٢  
 والأخصاص فلذعوا عنها عند الإطلاق تنصرف إلى كل أفراد الربط  
 والأخصاص هو الذي يعبرن عنه بالملكية وهذا الأخصاف  
 هو الوجهة في تصريح أهل العربية بكون اللام حقيفة في الملكية  
 والألفا فتعالمها في غير الملكية شايع ودعوى كون تلك الأستعما  
 الشايعة مجازات خراف من القول فلتخص من ذلك كله دلالة  
 الأخبار الأتية بمعونة اللام فيها على كون الحقوبعنوان الوجوب  
 والأستحقاق لا الفضل والأستحباب وليت شعري ما الذي دغاهم  
 إلى جعل التهام الأرضية للوجوب والأستحقاق واختلفوا هنا مع  
 اشتراكهما في كون التعبير عنهما باللام حجة القول الثاني أمم الأول  
 إجماع الغنية حيث قال ويستحب أن يحضر الأكبر من الولد الذكر بسيف  
 أبيه مصحف وخاتمة ثياب جلده إذا كان هناك تركه سؤ ذلك  
 بدليل إجماع الطائفة انتهى هو كما ترى لا يمين ولا يمينه لو هسه  
 بمصير العظم إلى خلافة ولعل إجماع على الشرعية دون الاستحباب  
 الثاني ما امتك به جمع من القدماء الغير المعنيين بالأخبارا  
 المودعة في المقام لكونها أخبارا احاد وهو عموم آيات الأرض و

١ رواياته وسائر أدلتها نفى وجوب الحبس من حيث ظهورها  
 في ثبوت التهام المذكورة فيها في جميع اعيان الزكّة خرج من  
 ذلك أصل شرعية الحبس لا اتفاق الأمامية عليها في قبالاتها  
 وبقي الوجوب منفيًا بها نعم هي لا تنافي استحباب ائثار مستحق الزكّة  
 أكبر الأولاد بالاعيان المخصوصة ولا مخالفة فيه لاتفاق الأئمة  
 لأن مخالفة انما تكون بنفي شرعيةها لا وجوبها فالجمع بين عموم الكفا  
 وعد مخالفة اتفاق الأصحاب يقتضي القول بالاستحباب وفيه ما مر  
 من دلالة الاخبار على الوجوب فيها فتدعموايات الأثر ورواياته  
 الثالث أصالة عدم الملكية وعدم الاختصاص بعد دعوى نصيح  
 الاختصاص بالوجوب لضمها للام التي غايتها افادة الاختصاص للملك  
 جمعة مع التذكار اذ ان من يختص ويؤثر بملك الاعيان وان  
 لم يجب أصل التخصيص هو الولد الأكبر فالقد المتيق منها ومن  
 الاتفاق هو الاستحباب والأصل عند الزايد كانه المراد مما وافق  
 من ان الأقوى الاستحباب للأصل وفيه ما عرفت من ظهور الاختصاص  
 في تخرج اختصاص الاعيان الأكبر المذكور دون تعليقه على ائثار سائر

الورثة وقد عرفت منافع فخره مع استحباب التمكين والاعطاء فقط  
 ح الأصل وانضح قوة القول بالوَجوب الرابع ما استأنس به بعض تمتد  
 به اخر من اختلاف الأخبا الواردة في شأنها اختلاف كثيرا كما  
 ستمعها التمتع وهذا الاختلاف لا يناسب الوَجوب وإنما يناسب  
 الفضل والاستحباب واجيب عن ذلك أولا بان النذر المتسامح في  
 دليله هو الذي لا يكون مخالفا للقاعدة كما فيما نحن فيه حيث انها لفظ  
 للعمومات القاضية بالمنع مع عموم حرمة النذر في مال الغير خصوصاً اذا  
 كان من الغير نيم في الورثة فندب الاحبا ينم له لكونه استحباً بامالياً كركو  
 مال الطفل يباشره الولي فلا يصلح له من الدليل الا حجة ثامة ومنه  
 وجدك ذلك يصلح لاثبات الوَجوب ايضاً وثانياً بان لا بد من معالجته خلا  
 عند الاعيان في الاختبا على القول بالنذر ايضاً ومعنى ما عوجج زال ما  
 تمسك به المستدل ثالثاً ان الاختلاف المذكور قد يؤيد به الاستصحاب  
 هو الاختلاف في السلب الايجاب ون المقدار كما نبه على ذلك في  
 المستند فلنخص من ذلك كل ان القول المشهور هو الحق المنصوص نعم  
 في هذا امر ينبغي التنبيه عليها الاول انه ربما احتمل المحقق الاول بيل

٢٠  
 في المسئلة تفصيلا يخالف جميع الأصحاب حيث قال بعد نفى لباس  
 عن القول بالاستصحاب احتسابا قيمته عليه ما نصه ولكن يمكن أن  
 يقال إن كتابا أحدهما أما الاستصحاب باخذا لأعيانها ما بغير قيمته  
 فلو ثبت استحباب بخوالة المعدلات نجانا ويشاركونه في باقي الشركة  
 بحظه الله فرض الله له أو الوجوب بالقيمة إن يكون هو مخيرا ويغوض  
 الأمر إليه رخص في أن يأخذ تلك الأعيان بقيمتها عن أثره وإن نقص  
 يعطيهم ثمنها وكذا لو لم يكن غيرها فلا يجوز لأحد منعه عن ذلك و  
 ذلك الجمع بين الأدلة أولى مما ذكرناه وتبقى الأدلة على ظاهرها  
 أكثر مما يقول بالجمع بين الاستصحاب والقيمة وهو ظاهر انتهى المهم  
 من كلامه فيه منع كونه جمعا صحيحا لعدم الشاهد عليه في شيء من  
 الأخبار ولا كلمات العلماء الأخيار الثاني أن ظاهر جميع القائلين  
 بالوجوب كون ذلك على وجه الأثر فيترتب عليها جميع ما يترتب  
 على الأثر ويستلحقه من الأحكام مثل النسخ عن الدين الوصية  
 وعقد سقوط حقه وعقد صيرورة الأعيان بين الورثة بمجرد امتناعنا  
 من الأخذ توقف صيرورتها بينهم على تحقق ناقلة جلية منه اليهم والوجه

٢١ في ذلك ان الميراث المستحق لهذه الاحكام ليس الا ما انتقل من  
 ميت الى حي ابتداء من دون جعل سبب الميت كما حققنا ذلك  
 في صد كتاب الارث من كتابنا الكبير والامر هنا على هذا المتوال  
 ولسان اخباره لسان شاذلة الارث فيلحق احكامه بما صدق  
 من بعض الفضلاء المعاصرين طائفة ما لا يخلو من غرابة فانه بعد  
 تسليم ان الدم يخرج الربط والاختصاص مع اختلاف مراتبها وتسلية  
 ان الظاهر المتبادر في امثال المقام هو الاختصاص التام وهو المكنى  
 الفعلية لكونه قضية الانصراف قال ان الاختصاص بهذا الوجه غير  
 حراز في مورد انجا المقام قطعاً للعلم بان ليس غرض الشارع مما  
 يتنه فيها جعل الجثوم ملكاً لأكبر الاولاد الذكور بحيث لا يجوز له  
 الامتناع عن قبولها والتبوية فيها بين نفسه وبين سائر الورثة من  
 شركائه في تقسيمها بين الجميع كسائر التركة بل غرض الله جعل حق  
 له في الجثوة بسببه يستحق ان يجعلها ملكاً لنفسه والحاصل ان مقتضى  
 الاخبار كون أكبر الاولاد مرجعاً لأعيان الجثوة وتخصيصها بنفسه  
 وجعلها ملكاً خاصاً من بين سائر الورثة بحكم الشارع فلا يجوز

من جهة الغير لا انه لا يجوز له وضعها في عرض ساير التركة والتولية  
 في تقسيمها بين نفسه وبين ساير الورثة وهذا النوع تفضل والكرام  
 له من جانب الشارع خصه بدون ساير الورثة فالثابت للحكم  
 الاختصاص بالاختصاص ملك ان يملك نظير التملك بالوصية  
 فان قول الموصي لهذا المال لن يزيد بعد فانه ليس يراد به جعل الملكية  
 النامة الفعلية للرض له وانما المجعول له ملك ان يملك فالموصي له  
 حذله بالوصية ربط بالنسبة الى المال الموصى به بسببه يستحق المال  
 بعد وفات الموصي فحدوث الربط والعلاقة بينه وبين المال نقلي  
 نشأ من وصية المالك لكن تمامية هذا الربط والعلاقة متوقف  
 على وفات الموصي فالموصي له ملك ان يملك المال بعد وفات الموصي  
 بل بما يمكن ان يدعى ان حال الحجة كحال الوصية بعينها لكن الفرق  
 بينهما ان اختصاص الموصي بالموصي له في الوصية ناش من اختيار  
 المالك ومن شئون مالكيته في الحجة ناش من ناحية الشارع و  
 حادث بحكم فكانت وصيته قهرية الهية كما بما يستشعر هذا المفسر  
 من قول السائل في رواية شعبان بن عمرو قال سئلت ابا عبد الله

عَنْ الرَّجُلِ يُؤْتَى مَالَهُ مِنْ مُتَاعِ بَيْتِهِ قَالَ السَّيْفُ قَالَ الْمَيْتُ إِذَا مَا  
فَانْ لَابَنُ السَّيْفِ وَالرَّحْلُ وَالشَّارِعُ جَلَدُهُ هَذَا التَّعْيِيرُ نَظِيرُ مَا وَفَّقَ  
فِي بَعْضِ أَخْبَارِ الْوَصِيَّةِ مِنَ التَّعْيِيرِ إِنْ لَمْ يَتَّ مِنْ مَالِهِ الثَّلَاثُ وَبِ  
لَجَلَّةٍ فَالْمَالُ الصَّادِقُ يَشْهَدُ بِأَنَّهُ مُفَادٌ مَجْمُوعٌ أَخْبَارُ الْمَقَامِ جَعَلَ  
الْحَقُّ لِلْمَجْتَبُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَوْدَةِ مِنْ طَائِفَةِ الشَّارِعِ لَا الْمَلِكِيَّةِ لِتَأْتِي  
الْفَعْلِيَّةُ وَلَا جَعَلَ الْحَكْمُ التَّكْلِيفِي لِكُونِهِ خَالَفَ الْمَسَاقَ لِأَخْبَارِ كَمَا لَا  
يُخْفَى عَلَى مَنْ لَاحَظَهَا بَعَيْنُ الذِّقَّةِ وَلَا تَعَسَّافُ كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَلِكِيَّةِ  
الْفَعْلِيَّةِ أَفْرَاطٌ هَذَا الْقَوْلُ تَقَرُّبُ أَتَمَّتْ كَلَامُ الْفَاصِلِ الْمَعَاصِرِ  
عَلَامَ مَقَامِهِ هُوَ كَمَا تَرَى مِنْ غَرَابِيبِ الْكَلَامِ وَسُخَالِفِ الْأَوْهَامِ فَظَنُّ  
أَنَّ الدُّرُودَ فِيهِ تَجَاوَزَهُ فِي سَائِرِ الْأَدَبِ بَعْدَ الطَّبَرِ فِي تَكَارُفِ  
شَرْعِيَّةِ الْجَمْعِ عَنْ الْحَدِّ فَإِنَّ خَطَأَ الْعَالَمِ لَا يَسْتَوْجِبُ مِثْلَ مَا صَدَرَ  
مِنْهُ مِنَ التَّشْنِيعِ الَّذِي لَا يَسْتَأْهِلُ نَقْلًا بَعْدَ كَوْنِ الْإِنْسَانِ مَحَلَّ  
الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَبِالْجَمَّةِ فَقِي كَلَامُهُ مَوَاقِعَ لِلنَّظَرِ فِيهَا دَعَاوَاهُ الْقَطْعُ  
بَعْدَ كَوْنِ غَرَضِ الشَّارِعِ جَعَلَ مَلَكًا لَا كَبِيرًا وَلَا دَلِيلًا لِكُونِهِ يَجْتَنِبُ  
لَا يَجُوزُ لَهُ الْأَمْتِنَاعُ عَنْ قَبُولِهَا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ فَإِنَّ فِيهِ إِنْهُ مَبْنِيٌّ عَلَى

المحسن والتجني والمكاشفة وليت شعري من اين حصل هذا  
 القطع الذي ليس في الحقيقة الا وهما محضاً وهذه اخبار الباب  
 خالية عما يستشعر منه ذلك فضلاً عن ظواهرها فيه بل هي عندنا  
 الصادق ظاهرة في جعل المحبوم ملكاً للاكبر من الذكور لا يمتنع  
 على جوار بنائه على التسوية بين نفسه وبين ساير الورثة بل يمتنع  
 عندنا في هذا العزم مجرداً من دون احداث سبب يقال ما زاد  
 عن القدر الذي يخناره لنفسه من الاعيان اليهم فحال الاعيان  
 المحبوة حال ساير ما ينقل اليه بالارث في ان له رفع اليد عنها  
 ودفعها الى ساير الورثة لكن يتوقف ملك ساير الورثة لها على  
 انشاء سبب لا يتقال من هبة ونحوها وبالجملة فمن لاحظ الاخبار  
 بعين البصيرة والاعتساب ان له كون مفادها مفاد ساير الورثة  
 الارث من الاباء والاعيان في الدلالة على كون موت الانسان سبباً  
 لا انتقال الاعيان الى ابنه الذكر الا كسببية موتة لا انتقال ساير  
 تركته الى باقي ورثته وليت شعري اذا كان لنا اخياً المحبوة لنا  
 عمومت الارث ومصبتها مصبتها من غير فرق اصلها الذي دعي

الفاضل المعاصر قلة الى النفرقة بينهما بما ارتكبه ساقه عصمتها  
الله تعالى اياك من طغيان القلم وزلة القدم ولعل الله ارفع الفضل  
للمذكور في هذا الوهم انه وجد عند حرمة امتناعه من اخذ الحجة  
فاشبهه عليه الامر وزعم ان لازمه كون الحق حقا له بسببه عليك  
اذا شاء ان يملك لم يدان هناك واسطة وهو عند حرمة رفع  
اليدها مع عدكوها ملكا لساير الورثة لا يتناقل كما نلتم بذلك  
في ساير اموال الناس فان لكل مالك رفع اليد عن ملك نفسه  
لكن تجرد رفعه ليلا يصير له ملكا لغيره بل يحتاج الى سبب ناقل  
وح فكم ان استحقاق القدر الفلاني من تركه ابيكم فكذلك استحقاق  
للأعيان المجبوحكم واعدل شاهد على كون المجبوح حكما لاحقا انه  
لوصالح قبل موت الأب يحق المجبوح من غيره بشئ لم يصح ذلك له  
يخزل ذلك الغير ان ياخذ تلك الأعيان وكذا الوصالح بعد موت ابيه  
عن نفس الحق لا عن الأعيان والمجمل فكلما ازداد الفقهاء لكامل  
المآهر فيما ذكره هذا الفاضل المعاصر تاملوا اذ زاد تخيرا ومنها  
قوله والحاصل ان مقالا لأخبارهم فان فيه ما عرفت من المنع الظاهر

٢٤  
 لا في البصائر وإنما كان يحتمل ما ذكره ان لو كان مضمون الاختصاص  
 ان للاكبر ان يأخذ كذا وكذا وليس كذلك بل الموجب فيها ان للاكبر كذا  
 وكذا من الاعيان ومثل ذلك لا يفهم منه عرفا الا ان موت  
 الاب سبب لملك الاكبر لتلك الاعيان على نحو ملكه لسائر  
 ما يرثه من تركه ابيه فيجوز له رفع اليد لكن لا ينقل الى سائر الورثة  
 الا بسببنا قل وليت شعري اذا اعترف هذا الفاضل بكون  
 منصرف اللزم الاختصاص النام للمعبر بالملكية فما التردد غاه الى  
 رفع اليد عن المنفعة اليه للفظ وارتكابه فيها المجاز من غير قرينة  
 ظاهرة بل لا خفية ايضا ومنها قوله فان ثابت للحكم الاخبار عن  
 الاختصاص ملك ان يملك آه فان فيه ما مر مضافا الى ما في تشبيه  
 المحبوة بالوصية من الضاربة لما بينهما من البون الظاهر ومنها قوله  
 وبما يشعر هذا المعنى من قول السائل في رواية شعيب الخ فان  
 فيه منعاً ظاهراً وليت شعري اين ذلك مما ذكره وليس فيه الا ان  
 لابنه الاكبر كذا وكذا وهو ظاهر في ان الاعيان المذكورة في الخبر  
 ملك للابن الاكبر بسبب ان الاب كملكه حصته من ميراث الاعيان

نبوة وبالجملة هذا المعاصر وإن كان من أهل الفضل والديانة لا  
 ان لم يمارس لفقه المورثة للمهارة والمصلحة لمذاق الفقهات  
 وفهم الحان أهل العظمة سلام الله عليهم اخطأ في المقام عصمنا  
 الله وآياك من اعوجاج السليقة بعد استقامتها الثالث انه يترتب  
 على الخلاف في الوجوه والندب ثمرات كثيرة مثل منع ساير الورثة  
 الولد الأكبر من ذلك مثل ان لو تلفت الأعتيا المحبوة كلا وبعضها  
 بتفريط غير الأكبر من الورثة ضمنوا على القول بالوجوبية تمام ما  
 تلف بخلافه على القول بالاستحباب فانهم لا يضمنون له الا مقدار  
 حصته منها ضرورة ان الأعتيا قبل تسليمها الى المحبوسه على القول  
 بالاستحباب باقية على ملك الورثة والأعتيا لا يضمن مال نفسه  
 الرابع انه قال في المستند ما نصه فرعان الأول على القول بالاستحباب  
 هل يكون الاستحبابا بنا في نفسه ويستحب على ساير الورثة فقط  
 ظاهر ادلتهم الأول والتخصيص خلاف الأصل والحق هو الثاني  
 ان الاستحباب حكم شرعي فلا بد له من احد يستحب له ولا احد سوى  
 شئ الورثة اذا الاستحباب الغيرهم في ملكية الورثة الثاني على هذا القول

لوا منع باق الورثة فهل يقط الحجام لا ظاهر كلماتهم يدل على  
 الأول وقيل الدليل لا يساعده لحد دليل على التقوط فيجوز  
 للحاكم اعطاء الحجة الا ان يقتضك بالاجماع المركب وبعد ما  
 ذكرنا من ان الاستصحاب مختص بالورثة فالحكم ظاهري قلت ما رجم  
 هو الاجود على مبنا كما لا يخفى لجهة التائيد لهم اختلفوا في ان اعطاء  
 اكبر الذكور الاعيان المحبوه هل هو حجة او بعوض على قولين اختاروا  
 وهو المجانية بمعنى اخذه للاعيان مضافا الى كمال ضيعة لارثته من باق  
 التركة اكثر الامساك من الاول وائل والاواخر بل في لك ان عليه غامدا  
 المناخرين بل قد وصفه بالشهرة المطلقة جماعة من الاول و اخر منهم من  
 المستند السبيل بحج العلو بل سمعت من الحلبي عوي اجماع العلما  
 في عصره عليه خالف في ذلك السيد المرتضى في الانتصا وقدمت  
 عبارته و ابو علي في محكي المختصر الاحمد وبعض أهل عصره لا يكتشف  
 الرموز وما الى المحقق ضير الدين الطوسي في محكي الرسالة وما الى  
 اليه وقال به في لف وكشف اللثام والكفاية وما الى ذلك ونفى  
 عنه الباس في جميع الفوائد ولكن في مفاتيح الكرامة انه قد سألنا لثام

على أن الأعظم من دون اختساب وما خالف في ذلك إلا السيد وأبو علي  
 علي بن ابي نفل عن بعض أهل عصر اليوسفي كما في الكنف وما إلى اليه  
 في الرسالة النصيرية ولف لكن ما عدا السيد من وافق ذلك في هذا  
 الأمر عند أن كان قائلاً بالاستحباب إذا كان في الطوسي والمصنف  
 في لف قائلون بالاستحباب وهو الظاهر من معاصر اليوسفي وقد  
 فيس إلى الندة وهو كل انتهى حجة الأكرام والأول أصالة براءة  
 ذمة المجبولة من الاختساب وأصله عقد وجوب التعويض الثاني ما في  
 مفادح الكرامة من إطلاق الأخبار قال لا يلزم تأخير البيان  
 عن وقت الحاجة قلت يمكن أن يناقش في ذلك بأن عقد وصولنا  
 إليها لا يستلزم عقد صدوره عنهم نعم الإطلاق حجة بعد الياس  
 من المقيد الثالث أن الأخبار المذكورة قد تضمنت لفظة اللام  
 التي قد عرفت دلالتها على ملكية الأعيان الأكبر الذكور على الوجوه  
 في اللام والظاهر من الملكية الملكية بغير عوض حجة القول بالاختساب  
 الجمع بين دليل الجبر وعموماً الأرض من الكتاب السنة تسد  
 بذلك الانتصاب وتجب على ذلك من عرفت قال في الانتصاب بعد حجة

المزبورة في الحجة الأولى مانصة وإنما قوتنا ما بيننا وإن لم يصرح بالبيان  
 لأن الله تعالى يقول يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا الظاهر يقتضي مشاركة الأنثى للذكر في جميع ما  
 يخلفه الميت من سيف ومصحف وغيرهما وكل ظاهر إبان  
 ميراث الأبوين والزوجين يقتضي أن لهم السهام المذكورة في  
 جميع تركة الميت وإذا خصنا الذكر الأكبر بشئ من ذلك من  
 غير احتساب قيمة عليه تركا هذه الطواهر وأصحابنا لا يجعلون  
 على أن الذكر الأكبر مفضل بهذه الأشياء من غير احتساب  
 لقيمة وإنما عولوا على أخبار رويوها تتضمن تخصيص الأكبر  
 بما ذكرناه من غير تصريح باحتساب عليه وبقية وإذا خصصنا بذلك  
 أبناء هذه الأخبا واحتسبنا بالقيمة فقد سلمت طواهر  
 الكتاب مع العلم واجتمعت عليه لطائفة من التخصيص لهذه  
 الأشياء فذلك أولى ووجه تخصيصه بذلك مع الاحتساب بقيمة  
 عليه تر الغائم مقابلة السادة مستند فهو واقع بهذه الأمور من  
 التسوية والأصاغر للترتبة والجاه انتهى كلامه علامه فقلت لا يخفى

عليك ان تقر بالذکر ولا يختص بالقائلين بعد حجة اخبار  
 الاحاد لانه منكر اصل الاخبار وانما انكر دلالتها على شيء من  
 المجانية والاحتياط فلا وقع لما في رسالة السيد على طائفة من  
 استغراب نفى العلامة الباس عن كلام علم الهدى قال السيد للشيخ  
 اليه بعد نقل عبارة الانتضا ما نصه ومرايه ان الاحتياط جامع  
 بين الكتاب اجماع الاصحا انه يتحقق اجماع الاعلى التخصيص  
 الاعم من المجاني فاذا اخذ من نصيب المحبوم معادل ما يختص  
 به لم يخالف اجماع ومع ذلك وافقنا الكتاب في ان الورثة كذا  
 لاخذ كل واحد ما نصيبه لمعين بالكتاب غاية التفاوت  
 في شخص الاعيان وحصول التبادل فيها ولا باس بالانزام فهذا القدر  
 من التفاوت لتلايق مخالفة ما اتفقوا عليه من تخصيص الاكبر  
 وانت خبير بان هذا انما يصلح الاستئناس اليه من طريقة عدم  
 العبرة بالاحاد كالمصنف وبعض من تقدم وانما نظره الى الكتاب  
 والاجماع خاصة فيجمع بينهما بذلك اما على طريقة من تأخروا  
 لفاضل وغيره العالمين بالاخبار فلا يصلح هذا الجمع سند له

٣٢  
 للاختصاص لأن ظ الاخبار اخذ الاعيان بلا قيمة بل هي نافية للقيمة  
 بناء على ان وجوبها مع خلوها عن الذكر تلخیر للبيان عن وقت الحكم  
 فلا عرف باتى وجه استحقاق الفاضل كلام السيد وقال لا باس من  
 انتهى كلام السيد على قدره وانت خبر بان ما ذكره قد نشأ من  
 عدم ايمان النظر في كلام علم الهدى فانه لم يقبل بالاختصاص الا  
 لدعوى سكوت الاخبار عن كل من المجازين والاختصاص وليس كلامه  
 مبنيا على رد الاختصاص بالاحادية حتى يستغرب في العلامة الياس  
 عن كلام علم الهدى فده ولذا ان فاضل المستند مع كونه ممن يعجل  
 باخبار الاحاد قد تبع السيد في تقرير الدليل المذكور وشيد  
 ببيان انما لا باس بنقله تنقيح المقال قال ان الثابت من النصوص  
 ليس الا مجرد اختصاص المحبوب بالابن الاكبر ولا شك في ان الاختصاص  
 والتملك كما يكونان بغير عوض ومحمد بن عن احتساب القيمة كذلك  
 يكونان مع العوض ومع احتسابهما وبجتمعا مع كل من الامرين ولا  
 ينافيان شيئا منهما واحتساب القيمة ومراعات العوض وان  
 كان مخالفا للأصل ولو لا دليل على ثبوته وجب عدم القول به والصبر

٣٣ خلافة ولكن الدليل عليه وجود وهو قوله نعم ولا يؤنبه لكل واحدنا  
 السدس ما ترك ان كان له ولد وقوله نعم فلكم الرجع مما تركن وقوله نعم  
 فلهن الثمن مما تركن حيث دلت بقوم الوصول على ان لهم السدس  
 والرجع والثمن من جميع ما تركه الميت وعدا الاختصاص يستلزم  
 ان يكون لهم هذه من بعض الروايات المصرحة بان الابوين  
 لا ينقصان من السدس شيئا والزوجين لا ينقصان من الرجع القدر  
 كذلك وبان اربعة لا يدخل عليهم ضرورة الميراث الولدان والزوجان  
 وعدا الاحتساب يوجب النقص الضرر وموثقة بالبر بصير عن الصفاء  
 وفيها ولو ترك بناء بنين لا ينقص الاب من السدس شيئا قلت  
 له فان ترك بناء بنين واما قال للام السدس والباقي يقسم  
 لهم للذكر مثل حظ الانثيين وغيرها ايضا هيها حيث دلت  
 على ان غير السدس يقسم للذكر مثل حظ الانثيين عدا الاحتساب  
 يوجب زيادة نصيب بعض الذكور عن حظها وينبغي احسن لا  
 ينبغي ان الايات الروايات المذكورة عامة فلا تخص الا  
 مختصين يعني لا شئ منهن يصلح للتخصيص سواء اخبار المجوز

والنقص

والنقصين بها فرع دلالتها على عدم الاحتسايقينا وهي لا تدل  
على أكثر من الاختصاص بالملك وهما كما يكونان مع عدم الاحتسا  
يكونان معاً أيضاً ولا يلزمهما عدم فوجو المخصص عنهما فوجب  
إبقاء العام على عمومته بتقرير ثالث لا شك في أن المستفاد من  
الحجوليس هو الاختصاص ولا شك أيضاً أن نفس الاختصاص  
لادلالة له على عدم الاحتسا اجتماعهما معاً فم إطلاقهما مع كون  
الاحتسا مخالفاً للأصل يصلح دليلاً على نفيه ولكن العمل بالأصل  
إنما هو عند عدم الدليل على خلافة العموم دليل عليه فإن قبل  
الثابت من العموم استحقا الأبوين ومن شابههما نصيبهم كما  
لست من مثلاً من جميع التركة مشاعاً ومنها الجوقاذا علم بدليل  
اختصاصها بأحد من الورثة يعلم عدم استحقاقهم السدس منها  
فيبقى سدس غيرها ولادلالة على وجوب خذهم سدس الجوق  
من غيرها قلنا لادلالة في قوله نعم ولا بويه لكل واحد منهما السدس  
وغيره من العموم على الأشاعة بل يدل على اشتراكهم في التركة  
بالسدس مثلاً والاشتراك اعم من الأشاعة وغيرها وإنما يحكم

بالأشاعة

٣٥ بالأشاعة لدليل من خارج وهو على المرح الا ترى ان قول القائل  
 نصف هذه الدار لنزيد يحتمل الأشاعة وعدمها ولذا يصح الاستفسار  
 بان هل له النصف شاعاً او مفروضاً ثم اخبرنا الجبوة دلت على  
 ترجيح غير الجبوة ونحو اخذ ضيبتهم منه فإخذون منه على ان  
 العمومات دلت على الأشاعة يكون اخبار الجبوة كالقسم لبعض  
 التركة انتهى ما في المستند بطوله وهو غاية ما قيل في تنقيح القول  
 الثاني وانت جدير بقوطة ضرورة انك قد عرفت في الجهة الأولى  
 ان الظاهر المتبادر من اللام والمنصر اليه طلاقاً إنما هي الاختصاص  
 اللام المعبر عنه بالملكية ومن البين ان الظاهر المتبادر من ملكية  
 شخص عين اذا نسبت اليه بلفظة اللام هي الملكية المجانية ولذا  
 ترى انه لو قال ان العين الفلانية التي بيديك لنزيد في مائة عشرين  
 قراناً جعتها اياه بذلك الزم باقراره بكون العين الفلانية لنزيد و  
 الزم بالثبت بثبوت العشرين في ذمة زيد له وليس ذلك الا لفهمهم  
 عرفاً من اللام الملكية المجانية فاذا كانت الملكية المجانية ظ اللام  
 عرفاً لزم الأخذ بذلك الظاهر وعدم رفع اليد عنه الا بقية ظاهراً

ولا فرب في المقام بوجه الجمع بين أدلة الحق وعموما الأثر بما  
 ذكره ساقط عن وجه الاعتبار ضرورة أن الجمع بلا شك  
 من الأخبار والعرف لا عبرة به كما نقض القول فيه في المطارح  
 مع أن اللازم في صورة التعارض العموم والخصوص هو الجمع  
 بحمل العام على الخاص ومن البين أن أخبار الحقواخص من  
 عموم الأثر لأن آيات الأثر ورواياته نطقت باستحقاقها  
 كل من الورثة حصته من جميع الأعيان وأخبار الحقونطقت  
 باستحقاقها الأكبر خاصة للأعيان المحبوزة فاجمع بينهما كان  
 كذا كل من الورثة يستحق حصته من جميع الأعيان إلا الزحم  
 المحبوزة فأنها مختصة بأكبر الذكور فإخبار الحقو كادلة تقدم  
 والديون والوصية على الأثر في تخصيصها لأدلة الأثر  
 وعموما وتوريد المطلوب موفقها إن لسان أدلة الحقون  
 أدلة الأثر فتكون كمن في الكلالة على المجانية ومنها الشمال  
 بعض الأخبار كما يأتى الله تعالى لفظ الحق وجعل الأعيان حقا  
 الأكبر الذكور ومن البين أن جعل العين حقا الشخص ظاهره في

المجانية وضمانه ذكر بعضهم ان الجحوا انما ثبت للمجبوله بازاء طائفة  
 بحكم الله من قضائيات عن ابيمن صلوته وصومه فكان الشائع  
 جعل الجحوم منزلة الاخرة لما اوجب عليه من العمل فهذا كله مضافا  
 الى ان لنا القول بما صد من بعض من منع العموم ايات الارث  
 واخباره بالنسبة الى الجهة المبحوث عنها بل لا اطلاق فيها ايضا  
 فانها انما وردت في مقابيل المقدرات من الموارث وتعيين  
 اصل السهام المفروضة للاشخاص المذكورين فهي موقوفة لبيان ان  
 نصيبك بوي من مثالا من التركة مع عكس الولد الثلث ومع وجوده  
 التدريس كذا الحال في الروح والزوج فلا نظر فيها التعيم ما يؤخذ  
 منه هذه الاضبا ولا تعرض فيها له نعم ثبت عموم النصيب لجميع  
 ما ترك الميت بعد البيان مع كون المقام مقابيل النبا وحسن التثبت  
 ببرهان الحكمة الذي يجري به كون الاطلاق مرادا للتكلم من هذا الخطا  
 وثبوت الارث في جميع ما يصدق عليه تركه الميت لا بعد ثبوت  
 الدلالة من الاخبار المتقدمة على ان العين الفلانة من اعيان التركة  
 مما يختص ببعض الورثة فلا يصلح الدلالة المذكورة للمعارضة لكونها

٣١ من البيا فلا يجري البرهان المذكور الفاضل بإثبات إرادة العموم  
والإطلاق لعدم المناقاة بينه وبينها أصلاً ومن غرائب ما صدق  
منهم في المقام ما ارتكبه فاضل المستند من نحو ورود آيات  
الأثر وأخباره في مقام البيان دون أخبار الجوة مع أنه لا  
ينبغي الاشتكال في ورود أخبار الجوة مورد الإطلاق ولا تعرض  
في شيء منها للاختصاص مع كون المقام مقام البيان فلو كان ثبوت  
الجوة مشروطاً بالاختصاص كان يلزم على الأمام التنبيه على ذلك  
في أحد من هذه الأخبار مع كثرتها ولم يكن يهمل البيان بالمرء  
لما فات له دليل الحكمة ومن البين عدم صلاحية عموم الآثار  
للوفاً بذلك كما يقال إن عدم تعرض الأمام لبيان ذلك لعدم  
الاعتماد على تلك العموم كما نبه على ذلك بعضهم ومن الغريب  
أيضاً تأييد العلامة في لف قول علم الهدى بلزوم الأبحاث  
الناسي من أخذ الرجل والراحلة وغيرها كما في بعض الأخبار  
فإن فيه أن التأسياد إنما كان يتم إن لو كان السيد يقول بغل لا يمتنع  
مع أنه لا يقول هو بل لا يغفل أسكاف بذلك مثله ما عن آخر من

الاستدناس للاختصاص بما ياتي انتم من خبر الفرجة عما فاتهما من اوث  
 الغرض البناء بالقيمة فان فيلنه قياس لا عبرة به دليل ولا ما يبدل  
 في الاحكام الشرعية واغرب من ذلك ما صد من كاشف اللثام  
 من الاستدلال بالقول بالاختصاص بحسن جزا الا انتم تقر عنه  
 اذ هلك الرجل فترك بينه فلا كبر السيف في الدرع والخاتم والمصحف  
 فان حدث به جلد فلا كبر منهم فان فيلنه ليس ظاهرا في الاختصاص  
 بل لعل الظاهر منه ان كان قد حدث بالاكبر حدث قبل هلاك الرجل  
 فلا كبر الباقى عند موت الاكبر كما نبه على ذلك الجواهر وغيره فخص  
 من ذلك كلام الحق المعول المنصو انما هو القول الاول المشهور والله  
 العالم بمخايق الامور ببقية هنا امور متفرعة على القول الثاني ينبغي  
 التنبيه عليها نقض اولها لانطيل الكلام فيها الاول انه على قول  
 الشبهة هل المعبر به القيمة عند موت المورث او حين الدفع او  
 الاختصاص لم يسبق ذكر ذلك في كلمات اكثرهم نعم تعرض لذلك و آخر  
 الاول اخرها فاستظهر في المستند الاول وقواه السيد السند البحر العلوي  
 وان احتمل الثاني بعد ذلك الثاني حجة الاول هو الاول ان

حين موت المورث زمان تملك المحبولة ولو مترزلاً الى دفع القيمة  
 فعتبر القيمة زمان تملك المعوض والانتقال اليه بعوض ولو مترزلاً  
 تملك بالاستبدال الثاني ما في المستند من انتقال المحبولة اليه عنده  
 تعليق اختصاصها به على الموت وقد تحقق والأصل عند اشتراط  
 اخر الاثر الثالث ما في المستند ايضاً من ان حين موت المورث وقت  
 انتقال التركة الى الوارث فينتقل المختص بالبعض اليه هكذا انتقاله  
 الى غيره قطعاً ولو بالاشتراك والمعتبر هو القيمة وقت الانتقال  
 اذ لا معنى لاعتبارها قبله وهو ظرف ولا بعده لا يخرج ملك للمحبوب  
 بحسب قيمة ملك احد عليه الرابع ما في المستند ايضاً من انه لا ينفع  
 احد بزيادة ملك غيره ولا ينقصه بقضاءه قال ويستقر بآخر لو اتممت  
 القيمة عند الاعطاء والاختلفت كانت المحبوبة لها اما ملكا  
 للمحبوب والورثة او غيرها او باقية في حكم مال الميت والثلاثة الاخير  
 باطله اما الاول فلا يستلزامه عقد اختصاص المحبوبة بها واما الثاني  
 بما لا يجمع واما الثالث فلا يستلزامه اشتراط انتقال بشرط  
 اخر والأصل عند دفعين الاول فيلزم ان تكون العين ملكاً لحد

ومختصة به دون قيمتها ثم قال فان قيل جازان يكون تملكه  
 تملكاً منزهاً قلنا الملك المنزله لا يعتبر بقيمة عند حصوله فان  
 قيل اذا انفصلت القيمة عند الاعطاء او الاحتساب فالأصل  
 برائة الذمة عن الزائد فابن الحرج قلنا الحرج ما ذكرنا على انها  
 لو زادت عندها لكان الأصل برائة الذمة عن الزائد أيضاً  
 فان قيل ذلك معاوضة بقيمة المعوض مما اعتبر عند دفع العوض  
 قلنا ممنوع بل المعتبر حين الانتقال وان لم يدفع العوض فان قيل  
 الانتقال مشروط بالاحتساب على هذا القول فلا يتحقق المشروط  
 قبل الشرط قلنا الاشتراط لم بل الاحتساب امر لازم في الواقع كما  
 ان دفع الثمن ليس شرطاً لانتقال المبيع انتهى حجة القول الثاني  
 ان تملكه للأعيان ليس على القول بالاحتساب تملكاً قهراً بما يجزئ الموت  
 بل انه ان لا يأخذ عين الجوة ولا يدفع القيمة فاذا دفع القيمة تحققت  
 للمعاوضة فيعتبر القيمة التي هي العوض فيها لا ينحفي من فساد  
 المبيع في الأول اظهر وان كان الفرع ساقطاً عما من أصله الأمر  
 الثاني ان السيد السند استظهر كون القيمة هنا من نصيب

المحبوس بينا عينا التركة لا انه مال في ذمته ثم استفاد القول قبلك  
 من ارباب القول الثاني من قول الحل في تركه ومنه بعض  
 اصحابنا الى انه يحبس عليه بقيمة من سهمه انتهى ثم بنى على ذلك  
 استظهاره كونه مراد القائلين بالاحتساب ثم اخذ في توجيهه بان  
 الاحتساب انما اثبتته الجماعة لكونه وجه جمع بين ايات الارث مع  
 الاحتساب على مذاق المرتضى بعض من تقدم او مع روايات الاحتساب  
 على مذاق من تأخر ممن يعجل بالاعخبار قال وعلى التقديرين القيمة  
 عند الجماعة كما قرناه مراعاة لعدم انتفاض الانصبا فيقتضي  
 احتسابها من عينا التركة حتى يتم الانصبا من تركه الميت كما هو  
 ظاهر الايات لامن مال اجنبي وبالحكمة الايات قاضية بنبوت  
 التهام في التركة ومن كل عين جزء فاذا رخصت اليد من القيد  
 لمراعات الاحتساب انبته الاجماع او الاخبار فلا ترفع اليد  
 من القيد الاول وهذه الملاحظة استدلت في كشف اللثام بموجو  
 ادلة الارث السالم عن المعارض على الاحتساب بالقيمة ضرورة  
 انها لو تكن من نفس التركة بل من مال اجنبي في ذمته لم يثمه

٢٣ عَوَامِلُ الْوَارِثِ فَلْيُرَدَّ إِلَّا أَنْ غَايَةَ عُمُومِهَا كَوْنُ السَّهَامِ مِنْ تَرْكَةِ  
 الْمَيِّتِ وَالْقِيَمَةُ الَّتِي مِنْ نَصِيبِ الْمَحْبُومِ غَيْرُ أَعْيَانِ الْحَبْوَةِ غَيْرُ خَارِجَةٍ  
 فَأَمَّا تَرْكُ بَلْ لَفْظِ الْأَحْتِنَاءِ عَلَيْهِ الْفَتْحُ فِي عِبَارَةِ الْجَمْعِ مِثْلُ ذَلِكَ فَانْه  
 بِقَالَ فِيمَا إِذَا كَانَ لِلْأَنْفِ قَبْلَكَ بَيْنَ وَاعْطِيَتْهُ شَيْئًا خُصُوصًا  
 مِنْ غَيْرِ جَنْبِ طَلَبِ احْتِنَاءٍ عَلَيْهِ أَيْ جَعَلَتْهُ فِي مُقَابِلِ شَيْءٍ قَائِلًا  
 وَمَا أَيْضًا قَبْلَ الْوَرِثَةِ لِلْمَحْبُومِ نَصِيبٌ مِنْ ارْثِ أَبِيهِ فَيُطَوَّنُ أَعْيَانُ الْحَبْوَةِ  
 بِمَحْبُومَةٍ فِي مُقَابِلِ شَيْءٍ مِنْ نَصِيبِ ارْثِهِ وَيَهْدَى هَذَا مَا نَجِدُهُ فِي كَثِيرٍ  
 مِنَ الصَّارِفَاتِ مِنْ نِسْبَةِ الْأَحْتِنَاءِ بِقِيَمَتِهِ مِنْ نَصِيبِهِ إِلَى الْأَسْكَانِ  
 وَاسْتِثْنَاءِ الْمَرْضِيِّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الْأَحْتِنَاءُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ إِلَّا الْأَحْتِنَاءُ  
 عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عِنْدَهُمْ ذَلِكَ لِحُكْمِهِ مِنْ هَذَا أَيْضًا نِسْبَةُ الْحَلِيقَةِ إِلَى نَصِيبِ  
 أَحَدِنَا الْأَحْتِنَاءُ بِقِيَمَتِهِ مِنْ سَهْمِهِ نَتَقَى ثُمَّ أَنَّهُ عَلَى مَا رَجَّحْنَا مِنْ كَوْنِ  
 نَصِيبِ الْقِيَمَةِ الْأَعْيَانِ مِنْ نَصِيبِ الْحَبْوَةِ بَيْنَ أَعْيَانِ التَّرَكَةِ دُونَ  
 ذِمَّتِهِ لَوْ نَقَصَ نَصِيبُ الْمَحْبُومِ مِنْ بَلَدِ التَّرَكَةِ عَمَّا يَلْزِمُهُ فَهِيَ إِلَى الْوَرِثَةِ مِنْ  
 حَقِّهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَذَا وَجْهٌ أَحَدٌ هَذَا بَطْلَانُ اخْتِصَاصِ الْأَعْيَانِ  
 بِالنَّصِيبِ الْأَوَّلِ وَأَوْعَدَ اعْطَا شَيْئًا مِنْهَا لَمْ يَحْضُرْ الْمَقْدَارُ الَّذِي لَهُ مِنْ نَصِيبِ

عوض نظر الالفقد عوض الجميع والتبعض لادليل عليه ضعف ظاهر  
 ثانيهما استظهره السيدالبحرالعلوم من انه يعطى من الاعيان  
 المحبوبة بقدر نصيبه من التركة ويعطى الزايد من الاعيان عن نصيبه من  
 التركة كما نأظر الى دلالة الاخبار على اختصاصه بالاعيان غاية ما  
 هناك انه جمع بين الاخبار وبين عموم الارث بالتعويض من نصيبه  
 فاذا عاز نصيبه بقي الزايد تحت اخبار المحبوه وهو ايضا كما بقية القصف  
 ضرورة انه بعد البناء على الجمع بين اخبار المحبوه وعموم الارث لا معنى  
 لرفع اليد عن عموم الارثية في الزايد عن نصيبه بلا داع ولا مقتضى  
 ثالثها اعطاء الزايد له مع اخذ قيمته منه من سائر امواله لانه مقتضى  
 الجمع بين عموم الارث واخبار المحبوه ليعملها بطلان الاختصاص  
 بالنسبة الى الزايد خاصة ف يرجع الزايد الى الورثة استوجبه المستند  
 نظر الى انه اذا ترك ابوين وابنا مثالا وضومات الارث تقتضى ان  
 تلتها لهما وبعض منه وهو القدر الزايد من المحبوه ونصوص المحبوه  
 تقتضى ان مجموع المحبوه له وبعض منها من الثلث ولا يمكن العمل  
 بها الا باعطاء المجموع له واخذ قيمته الزايد منه وهو امر مخالف للاصل

٣٩  
 لأدليل عليه أصلاً فإما تخصيص العموم بغير هذه المواضع أو  
 تخصيص أخبار الجبوع بقدر الزائد عن التصيب لكن الأول  
 يتوقف على تحقق شمول نصوص الجبوع لقدر الزائد وهو غير معلوم  
 لأن اختصاص الجبوع بحمل أن يكون اختصاصاً معوضاً بتصيب  
 الأثر وإن يكون غير معوض والمعوض منه يتوقف على وفاء تصيب  
 الأثر فمع عدم وفائه فاما ينفي الاختصاص أو وجو الاحتياط  
 منهما ليس بقيناً فلا يصلح للتخصيص فتعين الثاني وهو تخصيص  
 أخبار الجبوع بقدر الزائد عن التصيب ثم أنه يترتب على القول  
 بكون الاحتياط من تصيب الجبوع من التركة ثمرات فمنها أنه إذا أخذ  
 الولد الأكبر أعيان الجبوع وكان بيد الوارث من تصيبه مساويها  
 ملكوه من غير مراجعة إليه لآلة الحاكم لأنه عين حقهم لا مقاصد  
 ومنها أنه إذا أراد أن يعطيهم القيمة من مال آخر قلهم الأمتناع  
 ومنها أنه يجوز التصرف في تصيبه إذا أخذ من أعيان الجبوع ما يساويها  
 ومنها أنه إذا تلف تصيبه قبل أخذه أعيان الجبوع منع من أخذها  
 إلى غير ذلك من الفروع الأمر الثالث أنه لا يعتبر رضا الجبوع ولا غيره

من الوزن في الحب والاحتساب كما نبه على ذلك في المستند للأصل  
 واطلاق النصوص الرابع انه لو كان المحب غير مكلف او غائبا يجي  
 ويحبس لا ينظر التكليف والحقوق كما صرح بذلك في المستند  
 قال والمتولي لجميع ذلك المولى ثم عدول المؤمنين ثم الوزن الخامس  
 انك قد عرفت في ذيل الكلام على الجهة الاولى ان الاعيان المحبوبة  
 لا كبر الذكور انتقلت اليه بحرية موت الاب ان لو اراد الامتناع  
 من اخذها توقفت استحقاق الوزن لها وانقلها اليه في نقله  
 من بيع او صلح او هبة ونحو ذلك هذا على المختار من الملكية المباشرة  
 ظوا اما على القول بالاحتساب فاللزم ان يبق انما اذا امتنع من الاحتساب  
 اجبر على نقل الاعيان الى الوزن وبعبارة اخرى يجبر على الاحتساب  
 او الهبة من سبب الوزن والسبب في الرتبة في الرتبة كلام ينبغي  
 نقله قال ان اخذ الاعيان المحبودة في قيمتها ليس فتم باعلية وان اخذ  
 بعض العبارات لكنه في غير عمله جدا ضرورة ظهور النص والفهم  
 في ان شرعيتها مرعات لكال اكبر الاولاد لو جاهدت بقيامه مقنا  
 ابيه فناسان يختص بمحض ابيه ولتفهم مقنا ما يفوت باله

من صلوة وصيا ولو من جهة كونه في معرضه غالباً وان انتفى القضا  
 احباً فافينا سلباً فاق كون خيا القبول اليه فقد لا يكون مصلحته  
 وقد يتضرر بقبوله على تقدير الاحتيا بقمته وعلى هذا فوجب  
 المحبوس المراد وجوبه من جانب الورثة يعني اذا اخذ كراهاً ولا له يكن  
 لبا في الورثة الامتناع لكن ليس للولد الا كراهياً ايضاً تعطيل الحق  
 بل يحمل فورتيه حق على حد حق الشريك في الاخذ بالشفعة المساواة  
 له في المقضي الفورية وبعد من العذر هناك في بعض صور التاخير  
 كعدم العلم بالحقيقة او النورية وعدم التمكن من الاخذ بضرورة  
 فيه من عتيا وحديث اغناء لا غير ذلك وبتا على عدم الفورية هنا  
 يجهل فانه يمكن ابطاء مفراط مؤدياً الى تضرر الورثة وان اخذ لك  
 اجبره الحاكم على احد الاخرين من اخذ عتيا المحبوس واسقاط حقه  
 منها وان تعذر الحاكم من اجباره لتسلط الورثة على الاعيان دفعا  
 للضرر ثم ليقط حقه معه ان بذل بعد ذلك العوض لا يعود الحق  
 وان كان المحبوس قاصراً باشرولية مراعي للاغبط وكذلك ان كان  
 غائباً باشر الحاكم مراعياً للغبطة انتهى فاذا ذكره لا باس به ان اراد

هنا ما يتصل من الصلوة

١٤١  
بصد وكلامه فاذا ذكرنا من الانتقال الى الأكبر واجباره على النقل  
والاحتساب وان اراد انتقال الاعيان مع امتناع الأكبر الى ساير  
الورثة كان فيه ما امر وكلامه غير صحيح في تعيين احد الشقين فنقد  
الجهة الثالثة في تعيين الاعيان المحبوس والذكى حكى عنهم في ذلك  
اقوال احدها العبارة عن السيف المصحف والخاتم والكسوة  
افتى بذلك في المقنعة ونية وط والوسيلة وترويع وقبح وعدو  
شاد ولف والمعنين والمهدب البارع والنفيع ومحكى كنف  
الرموز وير والتبصرة وسر والمقتصر وتعليق النافع وغاية المرام  
والكفاية والمفاتيح وظاهر الايضاح ومحكى كثر الفوائد وتعليق  
عد وهو المحكى عن الفاضل سعد الدين بل الشهرة على ذلك محققة  
ومحكية مستفيضة بل متواترة في مفتاح الكرامة والخواهر والمستند  
ورسالة السيد على بل في ترويض وضه والكفاية الاجماع عليه  
ثانيها هو الاول مع تخصيص الثياب بثياب جلوتى حكى ذلك عن بل  
الصالح ثالثها انها السيف والخاتم والمصحف وهو ظاهر الافضا  
عليها في الانصاف والغنية والرسالة النصيرية وهو المحكى عن كتاب

٤٩ اعلام المفيدة والأصباح للقطب رابعها انها السيف المصحف  
 والنياب هو ظاهر الأفضا عليه عبارة من الزبوة خامسها  
 انها السيف في التاراج والخاتمة والنياب المصحف هو خيرة  
 الأسكان في حيث عدالة السلاح مضافا إلى السيف فقال ينبغي  
 ان يؤثر الولد الأكبر اذا كان ذكرا بالسيف في السلاح والمصحف  
 والخاتم ونياب الأب التي كانت بحسبه بقيمة وليس لك عند جواب  
 ان تشاجر عليه انتهى سادسها انها السيف الخاتمة والمصحف  
 والكتب في الرجل والراحلة والكسوة استظهر بعضهم ذلك من  
 الصدوق في نظر الزيادة للرواية الجامعة لذلك بئنا على ما وعد  
 في قول الكتاب من عدد رواية الأما يعمل به وقد مال إلى القول  
 بجميع ما في الأخبار راعى السيف السلاح والخاتمة والمصحف  
 والنياب الرجل والراحلة والكتب التي ع بل قال بعضهم الآخر  
 ولكن ربما انكر الأقوال المذكورة ما عدا الأول في رسالة البحر  
 العلوي حيث قال ان الأربعة المشهورة مؤيد اتفاق الأصحاب ولا  
 يخالف في شيء منها تحقيقا إنما الخلاف على تقديره في الأزيد منها

والذي وقفنا عليه من الاستعارات مجازاً فإذ كرهناه من الأوجه  
 منها ما نحن إعلال المفيدة نذكر أكثر ما ذكر من الأقوال ثم أخذ  
 في توجيهها على وجه يرجع إلى القول المشهور قال تعالى لا تعلم بعدلادهم  
 بما حكم ما يخالف المشهور فان عد ذكر الرابعة غير متعين للمخالفة  
 وكذا حجة إيراد الصدق والخبر لا نه حكمي عنه العدول عما بنى  
 أو لا عليه إلى إيراد نحو المصنفين مع احتمال الخبر لا زيادة الكتب  
 السماوية غير القرآن من لفظ الكتب الموجود فيه سعارا يكون الجور  
 ثابتة في غير شرع الإسلام أيضاً والرحل مشترك بين المسكن وما  
 يصحبه الإنسان من الأثاث ورحل البعير حيث لا قرينة فلعلم المراد  
 المعنى الثاني والمراد بالمصنوع الثياب تأكيداً للكسوة التي فيها والظاهر  
 أيضاً معناه الجاهل ومع ذلك لبيت الرحلة في بعض نسخ الفقيه  
 وقيد في الصلاح لعله منبئ على اختصاص الجموع مع تعدد العين  
 بما كان يغلب اختصاص البيت به إذا كان مختلفاً فيه إن ما كان  
 يستعمله في صلواته هو الذي فيه خبره باختصاصه به فلا تكون مخالفة  
 وهذه المسئلة التي نحن فيها وما نحن إلا سكا في حمل ذكره تأكيداً

١٠  
 للتيف مع كونه معطوفا على التيف في مؤنثه الفضلاء بكلمة والتي  
 للترديد للعهد من الراوي في بقي ما في بعض الروايات من ذكر الدرع  
 ولو اجد باحباءه قائلا الا ان يكون داخل في الزالة السالمة المذكورة  
 في الامم لكن محتملا لارادة القيص منه كما في اجزاء الكفن فانه شئ  
 حتى قيل انه مشترك بين القيص والميز والمسوح من الحديد انتهى  
 واقول ما وجه خلاف الصدوق حق وصدق لان من باشر الفقير  
 علم وجدا فابعد قيامه بما وعد به في اول الكتاب اما ساير النسخ  
 التي ذكرها فالانضمام بعد ما وخالفها للظواهر التي تبني عليها  
 الفقهاء واللغة والشعر وغيرها وليت شعري لولا تدل عبارة الخلا  
 والانضمام والغنية على القصر على الثلاثة لزم عدد دلالة عبارة  
 الاكثر على الاربعه مع انها من واحد واحد في القصر على العدد  
 واذا قد عرفت ذلك فلنرجع الى تحقيق الحال في هذا المجال و  
 ذلك يتوقف على نقل ما في الباب من الاخبار فمنها الصحيح الذي  
 رواه ثقة الاسلام عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان  
 عن ابن ابي عمير عن يعقوب بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام

قال اذا مات الرجل فللا كبر من ولده سيفه ومصحفه وخاتمته و  
 بهرعه ومنها الحسن بابراهيم على المشهور والصحيح على الاقوى الله  
 رواه هور عن علي بن ابراهيم عن ابي عن حماد بن عيسى عن جرين  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا هلك الرجل وترك بنين  
 فللا كبر السيف والدمع والخاتم والمصحف فان خد به خد فللا كبر  
 منهم وللا زاد بالذيل لنان خد بالا كبر قبل موت الاب جدت كان  
 للا كبر من الباقيين عند موته وانما فترناه بذلك نظر الى انه لو كان  
 المراد حدوث الحد بعد موت الاب للزم منه عدم وحو الا على الجؤ  
 من الابن الا كبر الى ابنه الا كبر ووصلها الى اخيه الا كبر بقية وهو  
 من الاطلاق اخبار الجؤ وعدم استفسالها بين كون اخ للاب  
 وعدم ومنها الصحيح الذي رواه هور عن عده من اصحابه عن احمد  
 بن محمد بن خالد عن ابي عن حماد بن عيسى عن ربيع بن عبد الله عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات الرجل سيفه ومصحفه ونظامه  
 وكتبه ورحله وزاحلته وكسوته لا كبر ولده فان كان الا كبر ابنه فللا كبر  
 من الذكور ومنها ما رواه الصدوق في باسنا عن حماد بن عيسى عن

صحيح  
 ومعه القوة  
 القرآن المجيب  
 لا طينان في ثيابه  
 فخره في مصفاه  
 وبعده في السيف والدمع  
 ابن حماد بن عيسى  
 عن حماد بن عيسى  
 حماد بن عيسى  
 القرآن المجيب  
 كتابه في  
 كتابه في

صحيح

٣٥  
 شُعَيْبُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي جَبْرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ الْمَيْتُ  
 إِذَا مَاتَ فَإِنَّ لَابْنَهُ الْأَكْبَرَ السِّيفَ وَالرَّحْلَ وَالثِّيَابَ ثِيَابَ جِلْدِهِ وَمِنْهَا  
 مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي رَهَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ ابْنِ  
 أَذِينَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَرَكَ سَيْفًا وَسُلْحًا  
 فَهُوَ لَابْنِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ بَنُونَ فَهُوَ الْأَكْبَرُ هُمْ وَمِنْهَا الْمُوثِقُ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخُ  
 وَهُوَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ اسْتَبْطَاعٍ عَنْ مُحَمَّدِ  
 بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ أَذِينَةَ عَنْ زُرَّادَةَ وَحَمْدِ بْنِ مُسْلَمٍ وَبِكْرٍ وَ  
 فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَرَكَ سَيْفًا  
 أَوْ سُلْحًا فَهُوَ لَابْنُهُ فَإِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ فَهُوَ الْأَكْبَرُ هُمَا وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ  
 الشَّيْخُ عَنْ الْأَسَدِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
 بَنِي عَدِيٍّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْعَفْرِ قَوْفِي قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 عَنْ الرَّجُلِ يَمُوتُ مَا لَهُ مِنْ مَنَاعٍ بَكِيْنُهُ قَالَ السِّيفُ وَقَالَ الْمَيْتُ  
 إِذَا مَاتَ فَإِنَّ لَابْنَهُ السِّيفَ وَالرَّحْلَ وَالثِّيَابَ ثِيَابُ مَنْهَا الْمُوثِقُ  
 الَّذِي رَوَاهُ هُوَ وَهُوَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ قَوْلِهِ عَنْ أَبِيهِ  
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ

٤٠  
عن زرعة عن سماعة قال سئل عن الرجل يموت ماله من مناع  
البكت قال التكيف والسلاح والرحل وثياب جلده هذه هي  
أخبار الباب هي كما ترى لا تلام شيئا مما عدا القول الأخير أعني  
القول بالتقفة إذ ليس في شيء منها عدا الأربعة المشهورين ومن  
زيادة ولا تفسير ولا تقيصة ولا تفصيل في شيء منها بشيء بالصلو  
وليس في شيء منها القصر على خصوص الثلاثة التي قصر عليها أربابنا  
القول لثالث ولا الثلاثة التي قصر عليها في وقت فماعد القول الأول  
والسادس في غاية الوهن والسقوط وإنما الأمر أن بينهما فبقية  
البحث عن حجتهما فيجوز الأول المشهور وأما الأول فالتمسك به  
جمع من الأولين من الأجماع على الأربعة المشهورة قال في المستند  
الأول أن يقال لعل مستندهم الأجماع وما في لك من أنه لا بد  
للأجماع من مستند المستند هنا غير ما غير صحيح فإن اللازم  
الثابت هو وجوب المستند لا ظهوره لنا لا يجوز أن يكون هنا  
مستند خفي علينا وعدا للوجدان لا يدل على عدم الوجوب والقدر  
في الأجماع بأنه لو ثبت هنا لكان سكوتنا ولا حجة فيه غير جيد

٥٥ لان كونه سكوتيا لنا لا يوجب كونه سكوتيا لهم ايضا ويمكن ان  
 يكون المستند لهم دليل اخر لا غلغلته انتهى و اقول قد بينا في المطمح  
 على حجة الأجماع المنقول والتحصيل هنا غير ممكن مع مخالفة  
 ارباب الأقوال الاخر كالسيدين والمحقق الطوسي والمفيد  
 القطب الشينقي والاسكافي والاب الصالح والصدوق  
 وغيرهم من الأجلة ببيان وجه المخالفة ان القول المشرك من  
 ائمة اهل البيت لا يكون الاعيان المجردة الاربعية المشهورة من دون  
 زيادة والاخر على النقص عنها ولا التغيير في شيء منها ومن  
 البين مخالفة كل من الاعاظم المشار اليهم في شيء من ذلك فمنهم  
 من زاد على الاربعية كالاسكافي والصدوق ومنهم من نقص  
 عنها كالفيد والمفيد السيدين والحواشي القطب منهم من زاد  
 فيها وهو تقييد الشباب بتيار الصلاة كابي الصالح وبعد  
 ذلك فما مفعول تحصيل الاجماع المعتمد ببناء على حجة اسم الاجماع  
 من دون رسم كما هو المركز في اذهان المعاصرين لا بأس بترك  
 فساد البنية كما علم ان الثاني ان الاربعية للشئ معتلوا الارادة واما غيرها

فمشكوك فيه الاختصاص خلاف الأصل فاقصر فيه على موضع الخبر  
 وأما كون السلاح مشكوكا فيه فلا احتمال أن يكون ذكره تأكيداً  
 ونصير السيف فإنه أحد معانيه كما في الفاموس على أنه تركبه  
 إلا في الرسالة وموثقة الفضلاء والأولى أن رسالتها لا تصلح  
 للحجة والثانية عطفت بلفظة أو المفيدة للترديد فيمكن أن  
 يكون التردد من الراوي أما الرجل فلا يشترط أن يكون المسكن وما  
 يستحق الإنسان من الأثبات وحل البعير لا قرينة على التمييز  
 فيجب التوقف ويمكن أن يكون المراد به الثاني وبه الكسوة ويكون  
 عطفها للتأكيد أما الراحلة فلعل من ذكرها في نسخ الفقيه مع ما  
 في معناها أيضاً من الأجمال أما الكتب فلا احتمال كونها تأكيداً  
 للمصحف وكان المراد الكتب التماوتية ويكون الحجة كالأثر  
 غير مختصة بالملحة الخفيفة وأما الدرع فلا احتمال أن يراد به القصر  
 أو التوثيق طارفة عليهما وإن كان في قبض الرجل مجازاً والقرينة  
 عند ذكر التوب المجمع عليه فيما اشتمل عليه بل قيل إنه مشترك بين  
 ما ذكر وبين ذرع الحد يدلغز وورد بمعنى القيص في الأختاب كثيراً

وانت خبير بان من الضعف بمكان ولقد جاد حسنا المستندة  
حيث قال نزلوا جاز فتح يا هب هذه الاحتمالات لبطل الاستدلال  
واسأعلى ان بعضها مما لا يخمله الكلام كما لا يخفى على المناقل  
انتهى الا ان يستكشف من الشهرة العظيمة وجود قرائن عندهم  
على هذه المحامل فاما مل جيد الثالث فانعمل بالاعخبار المزبورة في  
خصوص الاعيان الاربع ونطرح ما فيها من ساير الاعيان نظرا  
الى ان اعراض الاحكام موهن والاخذ ببعض الخبر وطرح البعض  
الاخر بسبب اعراض غير عزير الوجهة وهن الاعراض ان العمل  
بالاعخبار انما هو من باب صالة عدمه هو الراوى عند غفلته  
التي هي من اصول العقلانية فاذا عرض الاحكام عن خبره من  
الخبر كان اعراضهم موهنا لصالته عدمه هو عند الغفلة في  
ذلك المجرى خاصة فلا ينبغي للعمل به مورد ففما نحن فيه نعمل  
بتلك الاعخبار في التكيف والخاتم والمصحف والسياسة ونطرحها  
فيما في الاعيان ومثل ذلك في الفقه عزير وان شئت توضيع ما  
ذكرناه فلا حظ ما اذا جاء عدل معلوم عند نعمة الكذب الى غاقل رولا

٥١  
 من عاقل اخر وقال ان فلانا قال ارسل الى الف درهم ومائة خوليم  
 مائة وعشرة شيئو وكان هناك اخر فقال ان الرسول امصليد  
 في الاولين ساء في اربعة عشرة شيئو في العاقل الثاني يتوقف  
 من ارسال عشرة شيئو يرسل الاولين وليس ذلك الا لضعف  
 اصالة عدد سهو المخبر في خصوص العشرة شيئو وفقد ما به  
 ظا اللفظ حجة للمخبر فكيف ما اذا اخبر جميع من الفقهاء بخلاف المخبر  
 باعداد الجوز غير الاربعة المشهورة واعراضهم عما عدل الاربعة  
 اخبار في المغيرة الراوي في ما عدلها واحتمال سهوهم مدفوع  
 باصالة عدد سهوهم الحاكمة على اصالة عدد سهو الراوي كما لا يخفى  
 وربما حكى عن الشيخ التمهيد الثاني في محصل كلامه ذكره في محله  
 رسالة في الجوز وهو انه لم اعرضتم عن بعض ما في الصحيح الا جبا  
 المنظمين لغير الاربعة كصحيح ربي وكيف اخذتم ببعضها فان قلتم  
 ان الجوز على خلاف الاصل فاخذنا من الصحيح ما اتفق عليه  
 الاصحاب اطرحنا الباقي قلنا هذا خروج عن النص جملته وانما  
 على الاجماع ويبقى النص محجودا استيناس انتهى المحكي من محصل

كلامه وقال السيد الأجل على أن محرا العلوان أراد غير وارد  
 بالنسبة إلينا إذ لسنا مكلفين بمعرفة سند المشايخ بل بمجرد ما عرفهم  
 نقف ونطرح الخبر بمجرد موافقهم واخذهم ناخذ الخبر ونجبر  
 ضعفه وحاله هو أيضا حالنا فإينبغي منه هذا الكلام وهو  
 غير وارد على الأصحاب أيضا إذ لعل من تقدم منهم عشر على ما  
 لم يعثر عليه من فائز انتهى قلت الوجه في الجواب ما ذكرنا من هـ  
 أصالة عدس هو الراوى بالنسبة إلى ما عرض عنه الأصحاب  
 فلا حظ وتدرجيدا حجة القول بأن الأغنياء المحبوسين ما في الأجانب  
 هي الأصحاب المزبورة بتقرير تصدي لتوضيح بعض المعاصرين قد  
 وهو انه ليس في شيء من أصحاب الباب ما يتضمن ذكر الأربعة التي حكم  
 المشهور باختصاص المحبوسين بالخصوص بل هي مختلفة في الأسماء  
 على ذكرها فلا بد بعد عد المناقاة بين الروايات من العمل  
 بجمعها والحكم بذبوت الحق في مجموع الأشياء التي وقع التصريح  
 بها فيها والتفكيك بينهما مما لا وجه له وتوهم وقوع التصريح  
 بالأربعة المشهورة في الخبرين المتضمنين على ذكر الدعوى بدعوى

٤٠  
 ان المراد به هو القيص كما يرشد اليه ملاحظة الاخبار والواو  
 في تكفين الميت فيخض العمل لهما ويطرح البوالة بالنسبة الى ما  
 اشتملت عليه من الاشياء الاخرى فاسد جدا المنع صحة ارادة  
 القيص من الدرع عند الاطلاق و ارادته منه في باب تكفين  
 الميت انما هو لاجل القرينة المفقودة في المقام مع ان المسلم  
 من صحة اطلاقه انما هو اطلاقه على قبض الميت لا مطلقا مع ان  
 القرينة على ارادة الحد يد منه في المقام موجودة وهي قرينة  
 بذكر السيف والراحلة فان درع الحد هو المناسب لهما  
 واذا افقتنى قواعد المقررة في عملها هو القول بثبوت الجوه  
 في جميع الامور الثمانية ودعوى كونه موهونا بمصير المشرك  
 خلافة واضحة الضعف كدعوى ان ما اشتمل من الروايات  
 على كرماعدا الاربعة المذكورة موهون للاشتمال على ما لا  
 يقول به احد ضرورة عدم كون الامور المذكورة كمالا  
 القول بثبوتها فيها ايضا فان المحكى عن الصدوق زيادة  
 الكتب الرجل والراحلة مع ان مطلق عدم القول لا يوجب الوهن

فيه ما لم يبلغ درجة الضرورة او العلم وكون ثبوتها فيها مخالفا  
 لما دون اثباته خوط القناد واما السلاح فالحكمي عن الاسكا  
 زيادته على الاربعة المعروفة وبما اشكل عليه بان الرواية ا  
 المضممة المذكورة قد عرفت انه عطف فيها على السيف بلفظه  
 والدالة على التوكيد وهو لا يعقل صدور من الاقام بل  
 الظاهر كونه من الراوي الناشئ من عند ضبط لما صدر من الاثبات  
 فانه بلفظه او لافادة ذلك حيث ان ثبوت الحجوف في السيف  
 تمام لك عليه الاخبار ولا يعلم ثبوتها في السلاح مطلقا لكان  
 التوكيد في الرواية المشتملة على ذكره فيقتصر في ذلك على ما علم  
 ثبوتها وهو السيف ومن مطلق السلاح وهذا الاشكال ان  
 كان له وجه بالنظر في الرواية المشار اليها لکن المستند لم ينحصر  
 فيها الى نتيجة ما ذكرنا من كونه خبرا سماعة ايضا مع عطفه له  
 على السيف بلفظه الواو والدالة على التثنية في الحكم على وجه  
 الاستقلال لا معارضا لشيء من الاخبار فلا بأس بالقول  
 بثبوت الحجوف ايضا كما صا اليه لاسكا في هذا غاية ما قيل في

نوحية القول بأن اعيا الجبوت سنة وفيه ما مر من ان اعراض  
 الاصحاب عما في الاحياء من غير الاربعه موهن لا صالة عند التهو  
 وعند الغفلة المبني عليها العمل بالاعبار وتضعيف هذه  
 الدعوى كما صد من البعض المذكور ناش من عند التامل والتعق  
 فانه لو كان كل خبر محتمل لم يبق للدين قوام ولا للفق نظام وليت  
 شعري كيف تطئن النفس باخبار اعرض عنها اكثر الاصحاب  
 مع كونها بمرئ منهم ومسمع الا ان تكون هناك قرينة واضحة  
 على خطائهم وزلتهم كما في مسألة انتفاء المهر بكون احد الزوجين  
 قبل الدخول حيث ان مرجع الامر الى ترجيحهم لا خبا التمام و  
 الحال ان الرأى عند التامل انما هو اخبا الانتفاء فالتقدم  
 القرينة الواضحة على اشتباههم كما هنا فثبت صالة عدم  
 التهو وعند الخطاء في حقهم ووهنت لذلك صالة عند التهو  
 وعند الغفلة في حق الرواة والعجب من البعض المذكور حيث  
 اراد القاصح في الاعراض بموافقة الصدوق مرة لمع انك  
 قد عرفت ان نسبة ذلك الى الصدوق انما نشئت من ايراده

صححة ربي المضمنة للسبعة ومن البين اللامح عند كل مباشر  
 لكتاب الفقيهان الصدوق لم يلتزم بما وعد به في اول الكتاب  
 من الاقتصار على ايراد رواية يعمل بها ويفتي بطلبها وانظره  
 عند الشروع في الكتاب كان لك ثم عدل فاورد ما يفتي فكيف  
 يمكن القدر في الاعراض مجرد ايراد الصرة الرواية فتلخص  
 من ذلك كله ان القول المثلث اعني كون الاعيان عبارة عن السيف  
 والخاتم والمصحف والكسوة هو المويذ المنصور وان باقى الاقوال  
 ممكن من القصور والله العالم بحقايق الأمور بقى هنا امور  
 متعلقة بهذه المحجة ينبغي التعرض لها الاولة وما ساق في  
 الوسائل في طي احباب الباب خبرين اخرين لا ربط لهما بالمقتضى  
 ويتبعه على ذلك في جواهر الكلام احدهما ما رواه الشيخ باسنا  
 عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبيد الله الحلبي  
 العباس بن عامر عن عبيد الله بن بكير عن عبيد بن ذرارة عن  
 ابي بصير عن ابي جعفر قال كره من انسان له حق لا يعلم قلت  
 وماذا ان اصلي بك الله قال ان حيا الحذر كان لهما اكثر تحمة

لا يعلمان برأيتهم لكن بذهب لافضة قلت وما كان قال كان  
 علما قلت فإيهما الحق به قال الكبير كك نقول نحن وثانتهما ما روا  
 هورث عنه عن علي بن اسطبا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام  
 قال سمعنا وقد ذكرنا النبيين فقال كان لو حاض في ذهب فيه  
 بنم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله محمد رسول الله عجب  
 ايض بالوت كيف يفرح وعجب لمن ايض بالقدر كيف يحزن  
 وعجب لمن راي الدنيا وتقلبها باهلها كيف يركن اليها و  
 ينبغي لمن عقل عن الله ان لا يستبطئ الله في رزقه ولا يئمه  
 في قضائه فقال له حسين ابن اسطبا قال من صال الى اكبرهما  
 قال نعم ولم افهم وكعب الاستدلال بهذين الحجتين فتدبر  
 لك تقف على ما حضرنا عند الثاني انه اذا اتحد للميت  
 كل من الاعيان المذكورة ولم يكن في تركه من كل منها الا  
 مضداق واحد فلا اشكال في اختصاص الاكبر به كما لا  
 اشكال في انه لو كان للميت بعض تلك الاعيان دون بعض  
 اختص الموحى بالاكبر وانتهى موضوع المفقود اما لو تعددت

٤٥  
 الأعيان وبعضها كان كان له ثوبان فما زاد أو سبغاً فما زاد  
 أو خاتمان فما زاد أو مصحفان فما زاد فتوضيح الحال في ذلك  
 يقع في موضعين الأول في الثياب قد وقع الخلاف في ذلك  
 على قولين أحدهما اختصاص جميعها بالأكبر وهو خيرة الشهيد  
 رة والمحقق الأربعة وبسبب رة وفاضل المستند وغيرهم بل الأكثر  
 على أن الثانيهما اختصاص بعضهما به وهو ظاهر قول المحلى رة في  
 تركه كذا الأربعة أنه ان كان له جماعة من هذه الأجناس  
 اختص بالأكبر كان يختص بالأكبر يديه دون ما سواها انتهى حجة الأول  
 عموم الثياب في موثق جماعة حيث تضمن الجمع المضاف وخبره  
 بصير وخبر شعيب حيث تضمن الجمع المعروف باللام وبما جعل  
 السيدال بحر العلوم من الدال على الموقوفه وكسوته في صحيح  
 ربيع على عمومها بكونه جمعاً مضافاً وهو كما ترى فهو من  
 قلة الشرف لأن الكسوة مفرد والجمع كسوى مثل مك كما صرح  
 بذلك أهل اللغة حجة الثاني قاعدة الأفضلية مخالفة  
 القاعدة على مورد اليقين وليس إلا التوثيق الواحد وفيه

ان عموم اللفظ حجة شرعية يخرج بها عن القاعدة فالقول الاول  
 هو الحق المعول الموضع الثاني في السيف والخاتم والمصحف  
 وفي ذلك ايضا قولان احدهما اختصاص واحد منها بالاكبر  
 وهو الله افتى به الشهيد وعزاه في المستند الى جميع من  
 ناوحنه وثانيها اختصاص الجميع به وهو خيرة مجمع الفائدة  
 والكفاية والمستند رسالة ال بحر العلوم حجة الاول ان  
 المجموع على خلاف القاعدة فيلزم الاقتصافها على مورد البقير  
 وليس الا واحد من تلك الاعيان اذ ليس في الاختصاص ما يدل  
 على العموم في السيف والخاتم والمصحف فان الاظهر عدم  
 افادة المفرد المعرف باللام ولا المفرد المضاف للعموم حجة الثاني  
 وجوه احدها ظهور العموم في قوله اذا ترك ذكر ذلك في  
 المستند واصله لتيدال بحر العلوم في الرسالة بقوله ثبوت  
 العموم في السيف ويعم في الاخرين بالاجماع المركب اما ثبوت  
 في السيف فلم يسل ابن اذينة عن ابن ابي عمير الله بحكم التعجب  
 ان الرجل اذا ترك سيفا وسلاحا فهو لا ينفق الفضل

ان الرجل اذا ترك سيفاً او سلاحاً فهو لابنه الحثي يظهر قوله  
 فيهما اذا ترك سيفاً او سلاحاً في ارادة هذا الجنس واظهر في  
 ارادته قوله في موقوف شعيب عن الرجل يموت ماله من مناع  
 بيته قال له السيف وقال الميت اذا مات كان لابنه السيف  
 والرجل والنياب لعاية الظهور في كون المراد ان له مناع  
 البيت السيف من بين الامتعة اي جنبه فيكون السيف  
 المنقول الى ابنه هو الذي حكم بانه له اي فلا ابحاف في احثا  
 لم يوفق السابرين من الورثة اذ هو لبل الناظر عاين الايضاً  
 بفهم ارادة الجنسية من باق الاخبار وسائر الاعيان  
 لظهور الاخبار المضممة لذكر الاعيان المحبوبة ارادة تقسيم  
 التركة اقساماً بمجسبات جناس وان هذا القسم يوجب دون  
 ذلك فالقسم المحبوبة هو حصة على هذا فوقع التعبير  
 بمحبوب من الثوب بلفظ الجمع والباقي بلفظ المفرد نظراً الى  
 الغائبة الخارج فان الغالب من مصداق الثوب تركه  
 الميت متعدد ومن مصداق السيف المصحف واحد

انتهى وانت خبير بان لا تنكر كون السيف المصحف الخاتم  
 للجنس الا انا نقول ان اعطاء واحد من كل من افراد جنس عطا  
 للجنس وان ارادة افراد الجنس باجمعها كما لا شاهد عليه  
 اخبا البان انيها ما تمسك به في المستند من انه يصيد على كل  
 سيف من سوفه انه سيف بيه كذا البواني وفيه منع الكبرى  
 فان كون منها سيف بيه مسلم ولكن فائدة ذلك قابلية كل  
 منها لان تكون جبروا ما ان الجميع جبروا فعين المدعى انهما ان  
 المفرد المعروف يفيد العموم شرعا عند عدم العهد ان لم يفد في  
 اللغة وكذا المفرد المضاف وفيه منع ظاهر يتناه في محله فلتخر  
 من ذلك كله ان قول التهديد هو الحق السيد ثم ان ترفع  
 على القول بكون المكنى واحدا من المتعددة من جنس فروع  
 احدها ان في كيفية تعيين ذلك الواحد من المتعددة وجوبها  
 اخر اجب بالفرقة لانها الكل امر مشكل ونوقش في ذلك بان  
 الفرقة انما هو لتمييز الشكل ظاهر المعلوم واصفا الاشكال هنا  
 في نفس الامر وفيه فاني هنا عليه غير مرة من اعتمده مورد الفرقة

من المشكل ظاهر كما في قطع الغنم وواقعا كالقرعة عند تقسيم  
المال المشاع فالحق في الجواب ان عموم القرعة بكثرة رؤس  
التخصيص عليها صارت موهونة فلا يمتثل لها الا مع جابر  
لها وهو عمل الاصحاب المفقوهنا ومنها كون الاختيار بيد الوارث  
فما اخاره الوارث من الجنس المتعد تعين ذلك وهو خيرة  
الايضاح ولعل نظره في ذلك الى ما اشار اليه سيدنا الجلال  
بعد ارتضائه هذا الوجه من ان ذلك هو الحال في كل ما وجب  
على الاذن اعطافه من كل غير كك كما اذا نذر للفقير عشرة  
من الف درهم معينة فان تعين العشرة الى النافذة واعطها  
الشاة التي يستحقها الفقير من شاة المالك زكاة فان تعينها  
الى المالك وهكذا انتهى انت خبير بما فيه ضرورة ان ذلك انما  
يتم ان لو كان الخطاب الى الوارث باعطاء الاعيان المحبوبة وليس  
كك بل ان الدليل ملكية الاعيان للابن الاكبر وحرمة الامتناع  
والمضايقة الثابتة في حق الوارث انما هي من اثار الملكية للغير  
فمثل ما نحن فيه مثل الشريك في عدة اعيان امثل معطى الزكاة

وماذا لا أعطوا ونحوها ومنها كون الأخيأ سبباً للمحبو احتمل  
 اللثام ولعل نظره إلى كون أحد تلك الأعيان ملكاً له فله أخياً  
 ما شاء لكن فيه ما هو منها تغيب ما يغلب بسببه البلية كان  
 يعناده ويديم استعماله فان تساوت النسبة والأختيأ تحتر  
 الوارثا فبقيد ذلك وصحة وجوبها ولعل مبنيان الأخيأ  
 انما هو لنزول الابن الأكبر منزلة الابن فما كان نسبته إلى الاب  
 ان يد كان أولى باختصاصه وأما التخيير مع التساوي فالوجوب فيه  
 ما ذكر والذي يقضي النظر الفاصر وجه خامس هو تغيب ما غلب  
 اختصاصه بالاب لما ذكرنا من تساوت الأعيان نسبة فاللازم  
 التسايم والتضام من الابن الأكبر وباقي الورثة كما في العين  
 المشتركة ومن هنا يتجه احتمال القرعة لاجراهم لها في تقسيم المال  
 المشترك فراجع وقد ترجحنا ثم على القول بكون الأخيأ سبباً  
 الوارث او سبباً لابن الأكبر فلا ريب ان الاختيار يحصل  
 بكل ما دل على ذلك من قول او فعل كما نرى على ذلك السيد في  
 الرسالة قال بعد اخيأ كون الاختيار سيد الوارث ان اخيأ

الوارث يكون باللفظ كقول اخبرت هذا المحبوا واخبرت هذا  
 فينحصر الباقي للمحبوا واخبرت هذا للمحبوز الذي يكون فعلا  
 وهو كل من كان يكون قابلا للدلالة على الاختيار سواء كان من التوكل  
 اللازمة او الجائزة او غير التوافل كما اذا صاغ احدا نحو انتم تجلب  
 او جرتي احدا لمصاحف اصله جديدا ونحو ذلك انه لم يبين  
 له الشارع طريقا مخصوصا فيجزي كل ما دل على التزاما جديدا  
 الا افراد كما يدل على الالتزام بالبيع من صاحب النجاء وانتهى  
 ثانيها ان الواحد هل هو مضمون على الوارث بمعنى انه اذا  
 تلف احدا لا افراد لا ينقص من حق المحبوف يعطى واحدا كاملا  
 ام مشاع بمعنى خوفه من التلف بالنسبة استظهر السيد  
 على بحر العلل الاول لو وجد مضداق ما اوجب الشارع اعطائهم  
 فيجب فيه والاصل بقا حق المحبوز في ذلك نظر ضرورة ان  
 الفرض كون العينين مشتركين بين المحبولة وسائر الورثة على  
 وجه اختصاص كل منهما باحدهما الغير العين فاذا تلف احدهما  
 من غير تركيب احدا الطرفين كما هو الفرض حسب حق كل من

الطرفين نصف كما فيها اذا اودع كل منهما درهما عند ثالث  
فاختلط اثم نلف احداهما نعم لولا وهن عمومات القرعة  
الموجب لتوقف العمل بها على عمل الاصحاب لقلنا بتعيين  
من ذهب منهما بالقرعة فتدبر ما لئها ان الله قال السيد قال  
بحر العلوم في الرسالة ان تباع على استخراج واحد المحبوس بالقرعة  
لا يجوز للوارث التصرف قبل الاخراج بالقرعة لان للغير  
فيه حقا فلا يجوز قبل اخر اوجه تباع على كون الاختيار الى  
الوارث يجوز ما لم ينو انه ليس اختيارا منه بحقه ويكون  
تصرفه اختيارا بحقه نعم ان قصد به عدا الاختيار اثم با  
لتصرف وكان حق المحبوس باقيا على كليته انتهى وهو تنبيه  
حسن الا ان في جواز التصرف ذاهلا مع عدم قصد  
الاختيار نظر التوقف ملكة المحبوس لتصرفه على اختياره  
الموقوف على مقصده له رابعها ان اذا اخار الوارث قولا  
او فعلا تباعا على كون التعيين بيده ما يخصه ثم نلف الباء  
قبل قبض المحبوس واحد من غير تقييد من الوارث فهل يطل

٢٣ تعيينه ثبأ على كونه حراماً بوضوح المجبوم لأجل أن يكون النصف  
من مال المبيع وجهان بل قولان حكى السيد في بحر الحلو  
عن الشهيد الثاني أنه في مسألة الحق بقوة الأول ثم في  
هو الثاني وما قواه هو أنه هو الحق المتين لما نبه عليه من  
أن قضية كون التعيين إلى الوارث نفوذه ولازمه كون  
النصف من مال المبيع هو ح كالقسمه ثم على خيرة الشهيد  
الثاني لو كان الوارث قد تصرف بالبيع ونحوه فيما اختار  
فهل ينسلط المبيع على فسخ البيع أو يرجع بالمثل والقيمة  
وجهان حكى سيدنا المذكور عن الشهيد الثاني اختيار  
الأول قال كانه نظراً إلى أنه مقتضى تسلط المبيع على إبطال  
اختيار الوارث ثم فوى السيد الثاني نظر إلى أنه جمع بين  
جواز رجوع المبيع عن تعيين الوارث وبين استحباب  
لزوم البيع الواقع قبل رجوع المبيع وإلى فيما أخاره السيد  
نظر ضرورة أنه بعد القول بجواز رجوع المبيع فما يرجع في  
العين ويكون البيع الواقع عليها فضولاً يبطل برده من اليه

الأمر فلا يجري بعد الاستصحاب الزوم البيع فلا يذهل ثم إن  
 السيد قال انه على كل حال فهل يفسخ من حينه او من اصله  
 الأقوى الثاني اقصارا على المتيقن والفرق في التماثل  
 انتهى قلت الظاهر ان النسخة مغلوبة لان الاقضاء على المتيقن  
 يناسب الفسخ من حينه لا من اصله وظني ان تبديل الاول  
 بالثاني سهو من قبل الشريف وقلم التاسع وعلى اى حال لا يظهر  
 الثاني لاكتشاف قوع البيع ممن لا سلطان له كما في الفصول  
 الامر الثالث من تنبيهات الحجته الثالثة انه هل يعتبر في الاعيان  
 المحبوكوها تحتصه بالمتيت نفسها لا بل يكفي مجرد ملكها ولو  
 للتجارة او الباس الغير والادخار ونحوها ام يفصل في ذلك  
 بين الاعيان الاربعة وجواظها الاول لان اضافة الاعيان  
 الى الميظاهرة لغه وعرفه في الاختصاص به ومن البين ان  
 الاختصاص المذكور لا يحصل بمجرد الملك فلا يقال انه ثياب ولا  
 ولا سيف ولا خاتمه ولا مصحف فالظاهر المنبأ به من ثياب ومصحف  
 وخاتمه وسيف ما عده منها لنفسه لا ما ملكه للتجارة او الا<sup>مر</sup>

٢٥  
 الى الغير ونحو ذلك مع ان مخالفة الحكم للقاعدة تقتضي الاقتصار  
 على مورد اليقين وليس الا ما اعد له نفسه من احوال السيد  
 بنجل بحر العلوم عن الشهيد الثاني في الرسالة التفصيلية  
 التوبة عنه باعتبار الاعداد لنفسه في التوبة كفاية الملكية  
 في الثالثة الاخرى عبارة المحكية في موضع هكذا لا يشترط استعجال  
 الميت لهذه الاشياء قبل موته للعمول بكفي اعداد التوبة  
 للبربح حيث ينسب اليه ويتميز عما يملكه من جنسه لغير الاستعجال  
 في موضع اخر هكذا اما الثياب المتخذة للتجارة فلا تدخل قطعاً  
 لانها لا تعد ثياب بدن ولا كسوة اما المصنف والتب في الخاف  
 ففي اشتراط اعداده اياها لنفسه بكفي مطلق للملك جها  
 من شهادة ظاهر اللفظ بان المراد به ما كان يخص به عموم  
 اللفظ الشامل لما يملكه مطلقاً وقوى في موضع ثالث هكذا  
 كان التوبة بما يفقر الى الحياطة او القطع فاعده لذلك  
 لم يفعل به احدهما او كليهما ففي دخوله نظر اى في دخوله في  
 من الشائ اطلاق اسم الثياب الكسوة عليها والا فو

الدخول الصدقة لغة ويمكن ذلك عرفاً أما غير الثياب فلا يتميز  
صدق اسمه فلو كان قد وضع الورق عند الكاتب والفضة  
عند الصانع والحديد عند الحداد لاجلها لم يملكها المحتو  
وإن شرع بها ما يصدق اسمها عليه للأصل انتهى ما نقله  
السيد من كلام الشهيد الثاني رحمه الله قال بعد نقله والحاصل  
من مجموع الفرق بين الثوب والثلاثة الباقية فاكفى في الثلاثة  
بجرد الملكية لما تحقق فيه الاسم وفي الثوب اشتراط جعله  
منسباً إلى خاصة نفسه وإن لم يلبس بل يكفي اعتداده للباس  
مع تحقق الاسم لكن اكفى في تحقق الاسم وضعه عند إيجاب  
لنفسه وخياطته وإن لم يقع شيء منهما فإتاما أخذ السيد  
في الاعتراض على الشهيد الثاني فقال ولا عرف ما الذي  
دل على هذا الفرق مع أن إضافة الأربعة جميعها في وضوئها  
إلى نفسه لبسك واحد من كسوته وسيفه وخاتمه ومصحفه  
فكيف صابغ وحده الكرياس ونحوه مثلاً عند الصانع  
ليقطع بخيطه وإن لم يقع بعد موجباً لصدق اسم الثوب

او الكسوة ولا مع ان غايته تحقيق الاختصاص بنفسه من ذلك ومن  
 اسم الثوب الا ان يكون عنده مطلق الكرياس ثوباً وكسوة  
 وان لم يصير هبة مخصوصة ولا وضع على البدن ولا يخفى  
 بعده وثانياً كيف صا محرد وضع الكرياس عند الصانع ليضعه  
 موجبا للاختصاص والانتساب اليه ون وضع الورق والحبل  
 ليصنعهما واتى فارق اعتبر في احب الثوب كونهما اختص باليت  
 وجعل خاصة بنفسه اكتفى في الثلاثة الباقية بحرد كونها ملوكة  
 له ثم اخذ في توجيه كلام الشهيد الثاني بما خطر بالبال القفا  
 قبل العثور على كلام السيد فقال الا ان يكون نظره الى عموم  
 الثلاثة وتقسيد الثياب في خبر العرق في بتياب جلده ولا يصير  
 ثياب جلده الا بلبسه لا اقل من اعداده لللبس الحاصل بما  
 ذكره وكذلك لا يكون كسوته التي في صحيح الرعي الا بدلالة  
 وكانت لا حظ في كسوته المعنى الوصفى اى ما كان قد اكتسب الميت  
 ثم قال ولكن الكسوة في اللغة بالضم والكسر اللباس واللباس  
 اسم لا عيان ما يلبس به بوضع على البدن فهو كناية الله هو اسم

لما بوضع في الأصبع واذا الوحظ المغنى الوصفى كان بمنه  
 ما قد تختم به الميت فهما من حيث الأضافة اليه في النص  
 سواء اما ملحوظة ملكة لهما او اتخاذه اياهما الخاصة نفسه  
 والفرق بينهما تحكم ثم قال فان قيل الفرق ملحوظ بين خاتمه  
 او سيفه الصادقين بمجرد الملكية مثلا وبين ثياب جلد  
 الله لا يصدق الا مع حصول لبسة ثيابه ولو بوسايط مواظبا  
 عليه قلنا قد سمعت سابقا ان حكم الجواهر اذا تعلق  
 في خبر على ما هو اخص في خبر اخر على ما هو اعم فليحكم الاعم  
 على الاخص في الاحكام العبرة بمقدار كونه التي لم تفرق مع  
 خاتمه وسيفه ومصحفه في ظاهر الاضافة الى الميت التي  
 احرازها لا بمجرد الملكية كما اذا عاها شيخنا الشهيد بل  
 باتخاذ اياه الخاصة نفسه ويلزم الشهيد حيث اكتفى  
 بمجرد الملكية في غير التوبة انه اذا قلب الانسان جميع ما يملكه  
 خواتيم جواهر للمساخرة بها فمات ان يحوي جميع تركته على القول  
 باحبا جميع ما نعت من اعيان الجواهر وهذا مما لا يلزم به قطعا

انتهى كلام السيد بطول زاده الله في علاء مقامه اقول ان ما تمح  
 به على الشهيد الثاني مدفوع بما اشار اليه عند توجيهه  
 لكلامه من تقييد الثياب بديار جلده حيث لا يصدق  
 الامع الاختصاص به كما لا يصدق خاتم اصبعه لا بالالا  
 خصاص به دون ما اخذه للتجارة لكن لما تقيدت  
 الثياب بديار جلده وسام الخاتم والسيف والمصحف عن  
 التقييد بخاتم اصبعه سيف يده ومصحف فرائده اخذ  
 باطلاق النص في الثالثة وبالتقييد في التوجيه انما كان يسقط  
 التوجيه ان لو لم يكن في النصوص الا كلمة كونه والفرض  
 وجود ثياب جلده فلا اعتراض عليه من هذه الجهة واما  
 ما ذكره في نيل كلامه نقضا على الشهيد الثاني ففيه ولا  
 ان الشهيد الثاني ممن يقول باخصاص احد بالمحبو  
 عند تعدد جنس احد فلا نقض عليه ثانيا ان له على فرض  
 القول بكون المحبو الجميع منع الاحبا في الفرض نظر الى شطبة  
 ان يخلف الميث ما لا غير ذلك الا التزام بالاحبا من غير

١٠  
 محذور عند وجود مال للميت غير ذلك فالتكليف يلغى ان يتقو  
 بغير ذلك التمهيد الثاني اعلى الله مقامه ثم مع اعترافه بكون  
 ظاهر سكية ومصحف وخاتمة ما كان يختص به منها دون  
 حجب الملكية كيف يقع اليد عن ذلك وتمسك بالعموالله  
 هو في الاصطلاح اطلاق وقد نقر في محله تقيد حجية  
 الاطلاق بما اذا لم يكن ظاهرا في فرد ينصرف اليه لطلاق  
 ذلك اللفظ ويتبادر ذلك منه عرفا فان المداو في عوالم  
 الالفاظ على الظواهر العرفية سيما الفقه البقي على كلماتهم  
 عليهم السلام الصادرة كلمات ساير الرسل بل كانت  
 فومهم ومتفاهم عرفهم وليست شعراى عموم عرفا للتيف  
 والخاتم والمصحف المضاف الى الميت لما اتخذ من التيف  
 والخاتم والمصحف للتجارة او الاهداء الى الغير ونحو ذلك  
 فنلتخص من ذلك كلمة عند الفرق في اعتبار الاختصاص بالميت  
 بين الاعيان الاربعة المثلثة المتجارة وح فلو كان له خاتم وتبنا  
 مختصة به وسكف ومصحف اشترها للتجارة او الاهداء

اشار الى قوله تعالى  
 ما ارسلنا رسولا الا  
 بلسان قومهم

الى الغير اخضع الخاضع والنياب بالابن الاكبر ذو السيف المصحف  
 وهكذا والله العالم بالحقايق ثم على المختار هل يعتبر في العيا  
 المذكورة التي تملكها بسبب من الاسباب الخاصة بفساد يكون  
 قد استعملها فيما وضعت له فلا يجزئ التوب والخاتم للذات  
 تملكها واعدلها للدين لم يلبس بعد والسيف الذي اعد  
 لنفسه لم يستعمله بعدا ولم يكن من اهله والمصحف الذي اعد  
 ولم يستعمله بعدا واتخذ للحفظ والحز والبركة ونحوها مما  
 يستعمل من لم يحسن القراءة ام لا يعتبر الاستعمال بل يكفي مجرد  
 الاخذ بها بنفسه حمان بل قولان اخارا واطما بعض الاول  
 وثانيهما صاحب المستند والسيد بنجل بنجر العلوق قال السيد  
 في طي كلام له انه يكفي مجرد الملكية ولا يقيد بقيد استعمال  
 الميت له فيما وضع له الى ان قال ولما اعتبا قابلية المجهول  
 للاستعمال عين الجحوقها هو موضوع له فمقطوع بعدمه  
 بل لا كونه ممن يناسب استعمال العين فلباس المحبذ او  
 الوضيع والسوء يجزئ به الشريف والعكس لا يتفاوت

بين ان يكون غالبا كما تم فيه فرض الماس شيئا الفا والفين مثلا  
 او رخصا فالمرءى يكون موضوعا للتجارة او ملبوسا بقصد بعض  
 على المشترى انتهى استدلال ذلك المستند بما يثما نقله  
 قاله الثياب التي يجي باجمعها هي ثياب بدنه وهي التي يلبيها  
 او اعد لها اللبسة ان لم يلبيها فتخرج الثياب المعدة للتجارة  
 او لباس الغير والادخار ونحوها للاجماع ولأنها المتبادر  
 من لفظ كسوته ومن ثياب جلده ويؤكد لها التخصيص بثياب  
 الجلد بعد التعميم ولأن المراد بثياب جلده اما الملائصة له  
 او المحيطية ولو بالواسطة او الملبوسة ولو في وقت ما او المعد  
 او الصالحة والمعنى الحقيقي هو الأول لكنه غير مراد بخصوص  
 بالاجماع فيحمل اما على الاقرب وما دللت عليه القرينة والاجماع  
 قرينة على اعادة المحيطية والملبوسة والمعدة فلا يحمل على  
 غيرها بل هي اقرب بالنسبة الى غيرها ايضا وكذا اضافة الكفو  
 الى الميت ونسبتها اليه ما نسبته ملكية او كسائية وكل يحمل  
 ولكن الثانية مرادة بالاجماع فينفي الاول بالأصل انتهى قلت

اذا كان قد اعترف باحتمال الثياب لللاصفه والمحيطه والملبوسه  
 والمعدّه والصالحه للأعداد وان الأول غير مراد بالأجماع  
 نقول ان قيام الأجماع على كفاية الأعداد من غير استعمال  
 ممنوع اشد المنع اذ من اين حصل له الأجماع في مثل هذا  
 الفرع الذي لم يتعرض له الا فريسي من الاواخر مع اختلافهم  
 ايضا فيه فقين الحمل على الأقرب ليس الا ما استعمله بعد  
 الأعداد ايضا فدعواه الأجماع على كفاية الملكية فيها  
 وقد كان الجليل ان يستدل باعتبار الاختصاص بما استقنا  
 من ظهور ذلك من اضافته الأعيان الى الميت وبالحكمة فالأظهر  
 في النظر القاصر اعتبار استعمال ما اعد له لنفسه فيما وضع له  
 فلا يكفي مجرّد الأعداد وح فيغير كونه اهلا لاستعماله فلو  
 اعد من لا يمكن في حقه استعمال ولا يفقد على قرينة الأمر  
 سيفا وقرانه ينقل الى ابنه الأكبر لعدم ظهور مثل ذلك  
 من الأخبار والأقضا على مورد النص في مخالفة القاعدة  
 متعين نعم لا يعتبر ان تكون قيمة الأعيان لا يقدّر بثبانه فلو كان

من شأنه السيف المتعارف كان له سيف غال وكان  
 من شأنه الثوب الكرياس فلبس الثوب العال كان ذلك  
 من الجبوة لأصالته الأطلاق في النصوص بعد فقد الظهور  
 في غير ذلك في الله العالم فرع اذا وجد من اعيان الجبوة في التركة  
 ولم يعلم كونه موضوعا للتجارة أم الخاصة بنفسه لم يتجر فيه الجبوة  
 كما تبين على ذلك فكل من جبر العلو واقضارا فيها خالف الأصل  
 والعموم على القدر المتيقن وظهور النصوص هنا في عدم كون  
 الجبوة موضوعة بنحو التنوع للتركة على نوعين أحدهما ما لم  
 يتخذه خاصة لنفسه فهو لجميع الورثة وثانيهما ما اتخذته كذا  
 فهو لأكثر ابناءه ليتوقف في المشكوك منها العدم تعيين  
 الأصل لثبتيه منها من حيث تعارض الأصلين اعني أصلا  
 عدم اتخاذه بالعنوان الأول وأصالته عدم اتخاذه بالعنوان  
 الثاني مضافا الى كونها مشتبين بل الجبوة موضوعة على  
 نحو اخراج خصوص ما كان الميت يتخذه لنفسه من بين التركة  
 واختصاصه بأكبر الأبناء ورحم فابنين كونه كل واحد خص

١٥ به الأكر وما لم يبين لا يختص به لأن الشك في الشرط شك في  
 المشروط مع أنه لو شك كانت أصالة عدا لا خصاصا محكمة  
 فمثل الأمر الرابع أنه لما كان الثياب الكسوة الواقعتان  
 في النصوص من الموضوعات المستنبطة لزم الرجوع في تفسيرها  
 واستعلام المراد بهما إلى العرف ولكنه وقع الخلاف بينهما في  
 جملة من الأعيان للملبوسة والأشكال في جملة أخرى خلافا في  
 الصدق العرفي واستدشكا لأفيه وإن ثبتت توضيح الحال في  
 ذلك فاعلم أن من جملة الملبوسات القمص والرتون والقبأ  
 والستراويل والأخفاف هذا الثياب الكسوة عليها ولا خلاف  
 في دخولها في الجبجبة ومنها الفرة والعباء والرداء والتوب من  
 اللبس والشيء المعمول لصون المطر المستعمل بالمطر والقلنسوة يفتح  
 القاف اللام وسكون النون وقد افق الأكر بدخولها وهو  
 الأظهر لما ثبت عليه غير واحد من أجلة الأول وآخر من أن جنس  
 الثياب أن وقع التعبير عنه في رواية العفرقوني بثياب جلده  
 لكن وقع التعبير عنه في أحد صحيحي الربيعي المروي في الفقيه بلفظ

وكسوتها هي اعم من المفهوم عرفا من لفظ الثياب اذا ثبت بالتصريح  
 الا عم الحثا كان محكما على المعبر عنه بالاختصاص صد الكسوة على  
 جملة المذكورات ظاهرة وان لم يصد الثوب او شئت صدقه لا ينفق  
 ان الثوب اذا كان اختص من الكسوة لزم تخصيص الكسوة به لان  
 محل العام على الخاص لازم لا نأفول ان العام انما يحل على الخاص  
 اذا بينا في ظاهرهما الامط ولذا ترى انه لو قال اكرم العلماء وقال  
 اكرم زيدا العالم لم يخص الاقل بالثاني بل محل الثاني على الاصل  
 ونحوه كما لا يخفى على من احاط بخبر اجمال الاصول فما صدر من بعضهم  
 من التامل في دخول العبا والرداء لا وجه له نحو ما صدر من الشهيد  
 الثاني من التامل في القلنسو وما صدر من ثالث من التامل  
 في الفرو ونحوه مما يصنع من الجلود ومنها العامة وفي دخولها  
 في الحبو وجمان من صدق الكسوة عليه عرفا وان الولدان  
 اختص بها لقيامه مقام ابيه وسداده مسده واقضنا ذلك  
 دخول العامة اظهر شيء ومن ان المذكور في الروايات ثياب  
 البدن والكسوة والراس ليس من البدن والكسوة لا تتناول

العامة لأنهم اجتمعوا على تقييد آية الكفارة التي تضمنت الكسوة بما  
 عدا العامة مضافا إلى الأفضا على المتيقن في مخالفة الأصل  
 وانت خبير بأن الساتل في صد الكسوة على العامة واضح السقوط  
 وعندنا ولها لها في آية الكفارة إنما هو دليل فهو خارج حكمي  
 لها هناك لا أنه جعل اصطلاح شرعي في لفظة الكسوة والأفضا  
 على المتيقن إنما هو حيث لم يكن ظاهري في فالدخول ظهر ومنها  
 الجوز والمحقق والنقل فإن في دخولها وجهها من اطلاق الكسوة  
 ومن ظواهرها فيما يكسى البدن الظاهر في غير الرجل وفي رسالة منجل  
 بحر العلوم أن الظاهر فيما كان منه يكسى منه القدم او يغطي به  
 في كسوة خصوصا إذا الخف المشايخ البغدادية التي تمنع معصرا  
 بالمتى البغدادية إذ العبرة بالكتاء شيء من البدن سواء كان نجاسا  
 او جلالا وغيرهما وإن كان الأكتساب بواسطة كالكسوة فوق  
 كسوة مثلا ويرجع اضافة إلى الجلد البدن في ثياب الجلد بعد  
 ارادة الملائق بالجلد بل الاختراز بالاضافة إلى الجلد بما يطلق  
 على الكسوة والثوب لكن لا كقوله كفى البين وثوب البين كما يتبين

الكسوة وكل ثوب المرات والخط والمصحف وكثير من الأجسام لها من  
 الخاتم أو الجلد مغلفة وثوب يطلق عليها الثوب الكسوة لكن لا يطلق  
 كسوته أو ثوبه بل كسوة المشط والمصحف أو البيت أو ثوبها انتهى  
 نقلناه بطوله مع عدم ارتباط بعضه بالخف الثقل لا ينفع به  
 فيما حاربنا وما أخاره من دخول ما استظهره القدر فاقبل  
 نعم ما لا يستظهر القدر لا يدخل للشك في صد الكسوة عليه منها  
 المنطقة التي تشتد في الوسط فالستيدة ربح دخولها إن كانت  
 بنحو الخزام من الخاتم المفوف على الوسط دون الكسوة وبمثله انتهى في  
 المستند حيث قال بعد أخيراً عند دخول الخف والنقل ما نصه  
 وكذا ما يشتد به الوسط من المنطقة والخزام إلا أن يكون من مثلاً  
 العجم فإن دخولها أقرب انتهى وفي دخول المشالات أيضاً فاقبل  
 لعدم صدق الكسوة عليها عرفاً ومنها الدع والأظهم عند دخوله  
 وفاقاً لفاضل المستند ربح السيد الدخول نظر إلى صد الكسوة  
 عليه فيه منع ظاهر ولو شك فالأصل عدم كونه من ذلك ومنها الخفر  
 وفي دخوله قولان أخيراً العدة في المستند لعدم الصد وهو الأشبه

أن لا أقل من الشك والأصل علمه وفضل السيد فقال  
 متصلاً باعتبار المزبورة انفاً من يقيّد دخول المغفران كان  
 طاسته تغطي شيئاً من الرأس لكونها بهذا الاعتبار وكذا الرأس  
 فقد كسوة ولا يبعد اعتبار كون استعماله للاكتئاد ونما  
 يستعمل أحياناً للدفع أذى الحرب وتبليط المطر ونحو ذلك فيخرج  
 طاسته المغفرة والمطر ونحوها تقيّد دخول الجوارب المعمول  
 للقدمين أو الكفين ومنه المعمول للقدم المستقي في عصرنا بالمست  
 وعد أجزاء في تذكرك في كسوة الكفارة غير قاصح وإن استند  
 إليه شيخنا الشهيد الثاني في الحكم بعد عدم مطلق القلتة وما  
 في معناها ومطلق المنطقة ونحوها ما يشد في الوسط ومطلق  
 المحفّ وما في معناها يتخذ للرحلين واليدين بأنواعه لعل بالنظر  
 فيما قلناه اعترضه بعض الأفاضل في بعض ما منعه قويم جريان  
 الجبونية قائلاً إن عدم اكتفائها في الكفارات لدليل آخر وهو  
 كما قال ضرورة أن الاستفادة من الأدلة هناك كون المقام كسوة  
 الفقير على حد كسوة العاقر كما يعطى العطف على الأ طعام فالقصور

ستدخله جوعاً ولا طعاماً وعراً بالأكسافيتري فيه بالماله اثر في  
 حصول هذا المعنى والمقصود هنا التحاف اكبر الاولاد وايتار  
 واحباؤه بخفضنا الالب من هذه الامثلة الاربعه بترتيب ما  
 يخص به عما هو من جنس الكسوة انتهى فنذكر الامر الخامس ان الخاتم  
 يطلق على ما يصنع بغير وضع الخاتم بل يوضع في القصد ونحوها  
 من غير حلقه ولا يختم به السجلات كما هو متعارف العجم ويطلق ايضاً  
 على الخاتم المصنوع مع الحلقه به السجلات ويطلق ايضاً على حل  
 للاصبع معروف لا يختم به اما القسم الثاني فلا ينبغي المرتبة في  
 دخوله في النجول كونه القدر المتيقن لمجبة القيدين واما الاخير  
 فالأظهر ايضاً دخوله في صد الخاتم عليه عرفاً حقيقة واما الأول  
 ففي دخوله وجهان من الصد ومن ابتداء الصد على المسافة كونه  
 ذلك محدثاً واما المتعارف عند العرب خصوصاً في الصد الأول  
 هو ما كان له حلقه فينشأ صد اسم الخاتم الموجو في النصوص  
 والأصل عند الدخول قد صرح الشيخان وابن حمزة باشتراط  
 لبسه فعند الدخول أظهر والله العالم الأمر السادس انه لا فرق

٩١ في الخاتم بين المصوغ من الفضة والصفرا والحديد وغير ذلك ولا  
 بين كون فضة منقوشا او غير منقوش ولا بين ما يلبس بالخضر او  
 غيرها من الاصابع ولا بين ما يلبس في اليمين او اليسار ولا بين الملبس  
 للزينة او للحركة كل ذلك الاصل في عدم التقيد بشيء من ذلك بعد  
 اطلاق الخاتم في التصوص مع عدم انصرافه الى خصوص شيء من  
 ذلك بل هو يطلق في العرف على كل ما يلبس في الاصبع من اي  
 شيء صيغ وعلى اي وجه صيغ وفي اي اصبع او يد يلبس ولا يشترط  
 لبس في اذن الشاهد الثاني من النظر في الملبوس في غير الخضر للزينة  
 لا وجبه له قال ان في الخاتم الملبوس في غير الخضر كالابهام للزينة  
 نظر من حيث الخاتم عليه لغة وانتقائه عرفا ثم قال وهو اي الانتقاء  
 العرفي اولى بالمرأعات مضافا الى اصل البرائة انتهى فان في منع  
 صدق الخاتم عليه عرفا منعاً ظاهراً واصل لا حجر له في قبال  
 الاطلاق وكذا لا وجبه لما رجح في المستند من عدم دخول الملبس  
 في الابهام لاجل الرقي والزينة وما رجح السيد نجل حجر العلو من  
 عدم دخول بعض الحلقات كعلاونه في وقت مخصوص ويضعونه في

البصر لبعض التأثيرات فلا حجة فيه لأمر السامع أن قصر الخاتمة  
 فيه بلا اشكال وإن كان غاليا كتهادة العرف بذلك بل قد يشك  
 في صدقه على الخالي من الفض فما مل الأمر الثاني من أنه لو كان بعض  
 هذه الأجناس معيما يحرم استعماله على الرجل كالثوب من الحرير والخ  
 من الذهب ففي دخولك في الحبو وجهان ظاهر بعضهما الأول  
 وما لا يليه السيد بجل بجر العلو وما لا في المستند إلى الثاني بل قال  
 أنه لا يخلو من قوة ووجه الأول ضد الأسم عرفا وعملا الملازمة  
 بين الحرمة والحرمان ووجه الثاني أن الأسم وإن كان صادقا  
 إلا أن القرينة المخصصة موجودة وهو قد يكون مثله الثوب المصنوع  
 البير الخاتم المضاف إليه وعدمه هو تينه عند الشارع ولا أقل من  
 الشك فالأصل عدم الدخول والأول أظهر لعدم الشك مع  
 الضد العرفي وعدم حقيقة شرعية في لفظ الثوب الخاتم وأما  
 الثوب المتخذ مما لا يصلح فيه كالمتخذ من برغمة ما كوال لهم فلا ينبغي  
 التامل في جوانب الجوف بلا على ما حكى عن الحلبي من اختصاص  
 الثياب بشباب صلوته إذا أراد ظاهرة فندبر الأمر التاسع أن في

دخول غمد السيف في بيت المحف فحائلها وحليتها وعودها  
 بل وجوه احدها الدخول على قواه الشهيد الثاني اما الدعوى  
 الاسم له عرفا واما الدعوى التبعية عرفا بعد منع الصدق لاستلزام  
 ضد السيف المحف على ذلك الاشتراك ضرورة كونها حقيقة  
 في المجرد فانها عند الدخول على اقضار اعلى المتيقن وصحة سلب  
 اسم السيف والمحف عن الغمد والحلية والحال فانها التفصيل  
 بين ما ينفك من العين كبيت المحف والحلية فلا يدخل وما  
 لا ينفك غالبا كغمد السيف فحائله فيدخل لشهادة العرب با  
 لتبعية في الثاني دون الاول قواه السيدال بحر العلوم في  
 رسالة الجواهر فاضل المستند غيرهما وفي الاظهر عليه فلا  
 فرق بين رخصه غالية ان امكن الاخص منه الامر العاشر  
 اذا انكسر السيف الخاتم على وجه تنقي الاسم سقط عنه الحياو  
 كان الثوبان اخلق حتى خرج <sup>عن</sup> الثوبان وحده فيه تعيين اخرجه عن اسم  
 ثوبه وان بقي صالحا لغيره فهذا اذا انكسر او تغير اما اذا غير  
 او كسر للاصلاح كما اذا كان السيف من قطعتين ففكهما لا

لأحكامه وفك الحام حلقة الخاتم عن موضع فصة نفق موته قبل  
 الحام ففي دخوله في الحجو وجهها من استصحاء دخوله ومن زوال  
 اسمه زمان موت الألب استحقاق الألبن الأكبر له والاستصحاء  
 إنما يجيء مع عقد تغير الموضوع ولو لاجل عروض وصف وهنا  
 قد تغيرت نيت الألب مجردها غير كافية ولذا رجح فاضل المستند و  
 التبدل بمجر العلو الثاني ولكن لا يخفى عليك منع زوال الأسم با  
 لأنكار والتغيير المذكورين وضع الجانب لك عقد جريان الاستصحاء  
 فالأول أشبه لأمر الحاد بعشراته لو انفصل قبل موت الألب جزء من  
 الأسماء المذكورة لا يخرج انفصاله الباقي عن صدق الأسم وكان  
 داخل قبل الانفصال كالفض من الخاتم والجلد من المصحف والفض  
 من السيف ونحو ذلك فلا ريب في دخول الباقي اعني نفس الخاتم والسيف  
 والمصحف في دخول المنفصل اعني الجلد والجلد والفض وجهان في  
 أولهما التمهيد الثاني في محكي الرسالة نظر إلى تنزيل المنفصل من  
 المنقلب للاستصحاء وقوي فاضل المستند التبدل بمجر العلو الثاني نظر  
 إلى خروج الأسم بانفصاله مع عقد قيام دليل على استحقاقه له حال

انفصاله مع ثبوت الاسم للبيان وتنزيل المنفصل منزلة المتصل على منع  
 لانقطاع الاستصحاب بتبدل الموضوع وهذا الظاهر في النظر والفرق بينه  
 وبين الفرع السابق ظاهر ايضا التكيف ونحوه في السابق دون المقام  
 الاكثر من اثني عشر لانه لو نقص عن واحد من هذه الاعيان بعضه فمضى دخول  
 الباقي فيها حكمي عن بعضهم القوي بالدخول وان كثر الناقص كما لو كان  
 نصف سيف وسورة من المصحف محتجا باستلزام استحقا الكل  
 استحقا البعض لقوله لا يقطع الميثوب بالمسوم وما لا يدرك كله  
 لا يترك كله واذا اتركه بشئ فاقوامه ما استطعتم وتوقف اتمامه الاول  
 فبان المسلم هو استلزام استحقا الكل استحقا البعض مادامت  
 في ضمن الكل واما مطم غير مسلم واما في الثاني فبان المراد منه عدم  
 سقوط الميثوب من المأمورية وكون البعض منه مطم عين النزاع ذكر  
 ذلك في المستند اجماعا بحجة السيد الخليل في الجواهر بان عموم ما قلناه الميثوب  
 انما تنطبق مع التهمة لضعف سندها وفيه ان ضعف سندها من غير  
 بالعمل عليها كناية عن عدم علمهم في المقام لا يضر لعدم كونه اعراضا لعدم  
 جنائهم على عملهم في سابقه وهو ما ذكره في المستند منع اعتبار كون

٤٤  
 البعض من المأمور بالخصوص بل يكفي كونه من المأمور به في ضمن الكل  
 وربما علل السيد بجر العلو والدخول بعد تقويته له بان الواجب هنا  
 ليس من موضوع العبادة حتى ان ايجاب لكل المستحق باسمه لا يعلم معه  
 ايجاب البعض وانما تجرد اعطاء ايجاب عطا الكل يقضى بوجوب  
 اعطاء البعض مع تقدير الكل فهو من باب الوضعية باعطاء الكل و  
 نذكره اترى ليشك مع تقديره في اعطاء البعض قلت ما ذكره موحه  
 متين لكن ينبغي تفكيكه بما اذا لم يكن الباقي في القلة بحيث لا يصدق  
 عليه الاسم ولقد اجاد الفاضل الزرق في المستند حيث قال القم  
 ان التاقص ان كان مما يؤخذ بقصة والصدق كصف سيف  
 او اكثر المصحف يوجب الخروج والا فلا وشيوع اطلاق المصحف  
 على البعض ولو كان قليلا ممنوع ولو سلم فاما هو في عرف خاص لا  
 يلزم انبعاثه فتدريج الثا عشر اثره لواع الاب لا غنى المحبوا و  
 بعضها بخيار بعد اجل ثم مات قبل انقضاء الحيا ووقع الفسخ  
 من في الحيا فالدك ينبغي ان يقال ان الخيار ان كان للشري  
 فعلى المثل من كون الفسخ حلالا للعقد من جهة لا من اصله لا يفسد

٩٦ الابن الأكبر الأعيان المحبولة لها لم تكن حين موت الأب في ملك الأب قد  
 انتقل الثمن إلى كافة الورثة فيلزم أن تدخل الأعيان في أملاكهم  
 لما تقر في محله من دخول العوض في ملك من خرج المعوض عن  
 ملكه كما هو ظاهر وأما لو كان الخيار للبائع وهو الأب لا يظهر  
 أنه يسخق الأكبر الأعيان لأنه قل ملك حين موت الابن  
 يملك الأعيان بالفسخ ولو انعكس الفرض كما إذا كان الميت  
 هو البائع لأعيان المحبوبة انعكس الحكم فند برحبها و  
 ان شئت زيادة توضيح لذلك فراجع رسالتنا الموضوع في  
 مسألة شراء المورث أرضا بخيار للبائع وموت المشتري بعد  
 ذلك فانا قد أوضحنا هناك الكلام واشتدنا عند ارث الزوجة  
 من تلك الأرض لأن ثمة الحجج الأربع من المحبوبة إنما هو  
 الأب وإن الأم ودون الحد بلا خلاف في ذلك ولا اشكال فلو  
 مات رجل لم يكن له ابن ولا بنت وكان له بنين ابن لم يسخق  
 أكبرهم الأعيان المذكورة لأن حكم المحبوبة مخالف للصوم المقتضى  
 فيلزم الأفضلية في الخروج عن ملك الميت ما على مورد النص وهو

النصر إنما هو الأب لذلك لا يطلق حقيقة على الجد للأب كما هو ظاهر  
 ثم أنه لا يشترط في المحبوبة الأيمان ولا الإسلام فلو كان الأب  
 مخالفاً والأولاد مؤمنين ولو يكن هناك نقيصة استحق أكبر الذكور  
 الأعيان المحبوة لطلاق النصر والقوى وعمومهما وتوهم اشتراط  
 الأيمان نظر إلى أن الأب إذا كان مخالفاً اعتقد عدم الاستحقاق  
 فاسد لعدم الدليل على تأثير اعتقاده والأصل عدم المدخلية  
 وأضعف من ذلك بناء الاشتراط على أن المحبوة إنما وجبت في  
 مقابل القضا ولا قضا عن الكافر ولا عن المخالف فإن فيه  
 منع كون القضا عوضاً عن المحبوة لعدم الدليل عليه في منافع  
 تعرض له التمهيد الثاني رده في محكي الرسالة بقوله لو كان الميت  
 خنثى وقد اتفق تولد الولد منه ما شبهته أو بنا على تزويجه كما فرضه  
 الشيخ رحمه الجماعة فحكموا في باب الميراث بأنه لو كان زوجاً أو زوجة  
 فله نصف التصيبين ففي استحقاق ولده المحبوة نظر من ظهور الأبوة  
 وعموم النصوص ومن الشك في طلاق الأبوة هنا للشك في  
 الذكورة والأقوى عدم الاستحقاق للشك في رجوع الأصل إليه

واعرضه السيد بجل بحر العلوم وآلا بان فيه نداء فعلا ان مراده من  
 الخنثى هو الخنثى المشكل لان الخنثى الواضح هو على حسب ما وضع  
 به من الرجولية والانوثية ومراده من تولد الولد له وطى امرته حبله  
 منه ولذا ذكرنا ومع فرض ذلك لا يبقى مشكلا بل هو مراد من الاما  
 المعبرة بل القطعية على رجولته وانما بان ان نزلنا عن دعوى  
 القطع برجوليته نقول ان الاخبار تتضمن الاباء الذكر بل ان  
 الولد ياخذ ثيابا بيضا او كسوته او مصحفه او خاتمه فيكفي ثبوت  
 كونه ابلا اما وهنا بعد تحقق انعقاده من نطفة الخنثى مع تولد  
 من بطن موطوءة منحصرة في كون الخنثى ابلا اذا لام ليس الامز  
 كحل الولد فان الركن الخنثى اما المحل غيره بالولد فهو اب قطعاً فلا  
 ينبغي الشك في ثبوت الجبوة من تركته لابنه انتهى في جوابه  
 نظر اما الاول فلان الابلا انما هو من علام الرجولية ومن  
 رافعات الاشكال في الخنثى ان المعياره المحل والاعتراضا  
 الاما وان كما في قضية ابن التميمي وبنت التميمي الموردة في  
 اخبار الخنثى وح صارت خنثى مشكلة ايضا واما الثاني فلان

١٠  
 الأبناء الأخبار منصرف إلى الأب الذكر بقرب نسبه إن شاء الله تعالى في العرف  
 الأب لهم منهم منه الأب المعلوم الأبوة فيخرج الأب المختص عن منصرف  
 الأخيار فيلزم الأخذ في حق ابنه الأكبر بإصالة عما استحقها الأبناء  
 المحبوبة وعمومات الأثر المقتضية لتساوي الأكبر وغيره في التركة على  
 حسب سهامهم فهذا كله على المختار من كون المختص أحداً طبيعياً  
 وأما على القول بكونها طبيعة فالنظر كما عليه جماعة منهم والوالد أهلاً  
 إذا ما الله ظلاله فالأمر أشكل وعند الأحبا أظهر فتدبر الجهة الخامسة  
 في إن المحبولة إنما هو الابن الأكبر وذلك مما لا خلاف فيه ولا شبهة  
 فتعريفه وتوضيح هذا الأجل يستدعي رسم مطالب الآيات يعتبر في  
 المحبولة أن يكون منتسباً إلى الميت بالولدية فلا جواز لغير الولد من  
 الأفاضل بلا خلاف ولا إشكال للأصل العمومات بعد اختصاص  
 الأدلة بالابن والولد نعم لا فرق بعد كونه ولداً بين كون انتسابه إلى  
 الميت بالولدية من نكاح دائم أو منقطع أو طي بملك يمين أو شبهة  
 نعم الولدية التي ضابطها الحوكة بالميت شرعاً المستلحق للأحكام  
 التي منها المحبولة الثاني أنه يعتبر في المحبولة ذكره فلا جواز للميت من الأولاد

٢١ وإن كانت هي أكبر الأولاد للأصل وعموماً الأثر بعد انقاف الضر  
 والفنوى على اعتبار الذكورة في استحقاق الجؤ وقد ادعى الأجماع  
 على عدم استحقاق الأنثى جماعة منهم فاضل المستند إطلاق الود  
 في بعض الأخبار ومقتد بهم في آخر من التقييد بالذكر الثالث أنه  
 يعتبر في المحبوك أكبر الأولاد الذكور للنصوص المزبورة ويتفرع  
 على ذلك مؤلفيها أنه لو كان له أولاد وكان أكبرهم ممنوعاً من الأثر  
 لقتل بورق أو كره فالأظهر عدم استحقاق أكبر من بعده من الذكور  
 للمحبول استبقنا تحقيقه في ذيل البجته الأولى من كون المحبوك  
 الأثر وأنه يلحقها الأحكام إذا حرر الأكبر من الأثر حر من الجؤ  
 أيضاً وكون الجؤح الأكبر من بعده لأدليل عليه فيلزم الأفضل  
 في مخالفة الأصل والعومتا على مؤد اليقين والأصل عدم  
 استحقاق من بعده لذلك دعوان الأكبر إذا كان ممنوعاً كان  
 وجوده كعدمه فيكون كما إذا مات الأكبر في جؤ الأثبات الجؤ  
 تكون للأكبر حين موت الأب غاية عن الشاهد لأن عدم الأكبر حكماً  
 غير عدم موضوعاً وإنما ثبت كون الجؤ للأكبر حين موت الأب عند

فقد الأكبر منه فقد احقيقا قبل موت الأب لا دليل على الحق  
 فقد الأكبر حكما بفقده موضوعا والأصل عند الحقوق ومنها انه  
 لو كان له ولد ذكر واحد كانت الأعيان المحبولة بغير خلاف ولا اشكال  
 لا يبق انه قد دفع التعبير عن المحبوة في جميع النصوص بالأكبر ففي بعضها  
 بأكبر الولد والأولاد وفي بعضها بأكبر البنين وبعد تقييد الأول بالثاني  
 لضرورة اعتبار ذكره المحبوصير عنوانه أكبر اولاد الذكور و  
 صدق استدعي نحو المفضل عليه قلنا لا خير فيما ذكرت اما  
 أولا فلقيام الأجماع على استحقاق الذكر المنفرد واما ثانيا  
 فلان جملة من النصوص ان تضمنت الابن الأكبر ولا ضرورة ما  
 ذكرت الا ان جملة اخرى كرسالة ابن اذينة كالصحيح لابن ابي عمير  
 وموثقة الفضلاء ومصحح العرفوة قد تضمنت جعل الأعيان  
 للأبن فمقتضى الجمع بين الأخبار بعد فقد التعارض بينهما هو  
 اختصاص قيد الأكبرية بصورة تعدد البنين فيكون مفاد  
 الجميع احبا الابن اذا اتحد الابن الأكبر عند تعدد البنين  
 يشهد بما ذكرناه جميع موثق الفضلاء بين احبا مطلقا الابن بين

احبوا اكبر البنين عند التقدير حيث قال ان الرجل اذا ترل سيفاً  
 او سلاحاً فهو لابنه وان كانوا اثنين فهو اكبرهما فما قلناه لا نستره  
 عليه بحمد الله سبحانه وقد سقط بذلك ما في لك من ارتكاب جمل  
 الابن المظم على الابن الاكبر جلاً للمطلق على المقيّد ومنها انه لو كان  
 اكبر الاولاد اثني كان الذكر اصغر منها اختصر الذكر الذكر لا ذكر  
 اكبر منه بالحق وذلك هو المذهب بين الاصحاب شهرة عظيمة بل لا  
 خلاف في ذلك ينقل الامن الاسكان في رة حيث اشترط ما احتجنا  
 من استحباب الاثني بما اذا كان الماتور ذكر افلوم يكن ذكر افلا  
 يستحب الاثني واربعاً احتمل بعضهم عدم مخالفة الاحتمال كون اشترط  
 المذكورة في كلامه لا يثار الاكبر ذكر ام يستحب الاثني وفضيئته عدم  
 اثني والاثنى الاكبر لا مطلق الاثني حتى يسقط بل مرة فيما اذا كان  
 الاكبر اثني وكيف كان فيدل على المختار ما في الاخبار من جمل  
 الجوه اكبر المذكور وللاثنين من غير استنفاً وخصوص قوله في  
 صحيح الرعي فان كان الاكبر ابنة فلا كبر من المذكور واما الاسكان  
 في موضع فرض مخالفة لا دليل له على مخالفته اصلاً فلا اشكال في الحكم

بحمد الله تم الرابع انه لو قد اصابه الاكبر بان كان للميت اولاد ذكر ومثلاً  
 ستا بحيث ولدوا توأمين في ان واحداً من غير ترتيب كان له حظ  
 وولدنا في ان واحد ففي اشترأتهما في ذلك وسقوط الحصة  
 ح راساً ومجاناً أو لهما المتهويين الاصل الشهرة عظيمة بل  
 ينقل الخلاف في ذلك الا من ابن حمزة والشيخ في النهاية والفتا  
 في المذهب وبعض مشايخ صاحب المستند قال في الوسيلة ياخذ  
 الابن الاكبر ثياب يدين الوالد وخاتمه وسيفه ومصحف بحمته  
 شرط نبات العقل وسداد الراي فقد اخرج في سنة وحصول  
 تركه سو ما ذكرناه الخ وهو كما ترى صريح في سقوط الجوع عند التعدد  
 راساً ومجاناً الاكثر احران الاول الاصل تمسك به بعضهم واجاب  
 عنه في المستند بان الاصل الثابت هو ثبوت الجوع لابن الاول  
 او المتعدد مع وجوب الاكبر لا مطم الثاني ان الاكبر اسم جنس يقع  
 على القليل والكثير ناقض فيه المستند الاول بان الاكبر وان  
 صدق على المتعدد لانه الا انه ظاهر في الواحد عرفاً وثابتاً بان  
 فرض وجود ابنتين متساويتين في السن فادرجها والمطلق ينصرف

١٥  
 الى الفرد الشايع وفيه ان نذرة الوجو لا يوجب الاضراف الى غيره  
 ودعوى نذرة الاستعمال محل تأمل والثالث بان لو تم ذلك فانما يصح  
 فيما لو كان هناك ولدا صغرى منهم واما مع الانحصان في المساوية  
 مثلا فلا يصدق الاكبر عليهما الثالث انه قد صرححت مصححة العقود  
 وموفق الفضلاء وحرر ابن اذينة يثبتها للابن الثالث للسنن  
 فيه ناقش في ذلك المستندات الابن فيها وان كان مطلقا الا  
 انه يقيد بالواحد والاكبر مع التعدد لو وجب حمل المطلق على المقيد  
 ثم قال الا ان يقال بان وجوب الحمل انما هو اذا وجد المقيد مطلقا  
 حجتنا في امور الاول ان حكم الحجة على خلاف الاصل والعوا  
 فيلزم الانحصان في الخروج عنها على مورد اليقين وليس الاصف  
 اتحاد الابن واتحاد الاكبر فيبقى صورة تعدد الاكبر وتساويهما  
 في السن تحت الاصل والعواثا في وقوع التعبير في النصوص  
 عن الجبو بلفظ المفرد من الابن واكبر الولد واكبر البنين فلا يثبت  
 الحكم المتعدد المتساويين في السن وذه السيد بخل بحر العلوم بان  
 الاثر في المقام افراد الجنس لظهور الاخبار حجة في ارادة الاكبر

بمعنى ون الأصغر كما إذا علق حكم على الرجل ون المرأة فيمثل  
الواحد والمتعدد لأجتماع الجنس معهما وهذا كاف في الخروج به  
عما يخالف الأصل والعمو الثالث تنوع التعدد لا يصدق استحقاق كل  
واحد ما حكم باستحقاق واحد منه كالتيقيد الخاتم لأن بعض الواحد  
ليس هو وفيه أنه إذا كان الحق للأكبر وحكمنا بالشركة كانا جميعاً كما في  
ابن واحد الحق ما اختاره الأكثر للخروج عن الأصل والعومات  
بما أشار إليه السيد من الإطلاق ودعوى انصرافه إلى الفرد التابع  
وهو ما إذا اتخذ الأكبر كما صدقت من فاضل المستند وأصبحت لما قرئنا  
في مطالع الأفهام في مجاب الأحكام من أن الإظهار فافاً ولا وهو المحقق  
عند تحقق الانصراف لا بغلبة الاستعمال نظر إلى أن الله تعالى  
ما أرسل رسولا إلا بلسان قومه فإذا كان الغالب لسان القوم  
استعمال مطلق في فرد لم يفهم منه عند الإطلاق إلا ذلك الفرد  
كان كلام الشارع أياً ما لك وأما غلبة الوجود خالية عن غلبة  
الاستعمال وكما أن الفرد لم ينف على ليل إلى على سببية شيئين  
لأن انصراف فتحكم أصالة الإطلاق إلا أن يدعى غلبة الاستعمال

فنامثل ثم انظر على المختار يلزم اثبات تساويهما في السج حتى يثبت  
 الشك والافتيكم بها للعلو اكبر تبه وكل اصل الاكبر تبه لا بد من اجازها  
 حتى يحكم باستحقاق الجؤ ولا يعطى المشكوك وربما حكى السبل الاجل  
 بنجل بحر العلو عن بعض احكامه صنا المستند القول بالفرقة مع الشك  
 بين من يحمل فيه الاكبر تبه ثم قال فان كان المراد مع العلم بالوجوه مجلا  
 والشك في المعين فلا باس وان كان المراد ولو مع عدم العلم بوجوه  
 اصلا فالفرقة ممنوعة بل الجؤح ساقطة انتهى الوجه فيما ذكره  
 ظاهر ضرورة انه مع عدم العلم اجلا بوجوه الاكبر لا اشكال حتى  
 تجري عمومها الفرقة بل المرجح اصالة عدم المستحق وعموما  
 كون التركة باجمعها حتى الاعيان المجهولين الورثة على المحصص  
 مع ان عمومها الفرقة مؤهولة بسبب كثرة التخصيص عليها فلا  
 يمتك بها الاجاب ولا جابر في المقام فنامثل المطلب الخامس  
 ان في الاكبر من التوامين وجهان بل قولان فالشبه هو ان الاكبر  
 اولها خروجا ولادة ولو كان التقاوت يسيرا لا يعتد عرفا و  
 الوجه ظاهر ضرورة ان الاكبر تبه من الموضوعات المستنبطة التي

ليس المرجع فيها إلا العرف واللفظ ونحن وجدناهما إذاً لا كبرية  
 مذكورة إلا سبقت ولادة فيجوز لك هنا وبما افق الشيخ المحرر  
 يكون الأكبر آخرهما خروجاً استناداً إلى ما رواه في الكافي في باب  
 العقيقة أصاب جل غلامين في بطن فها أبو عبد الله عليه  
 السلام قال ابنيهما الأكبر قال لك خرج أولاً فقال أبو عبد الله عليه  
 السلام خرج آخرهما هو الأكبر أما تعلم أنها حملت بذلك ولا وان هذا دخل  
 على ذلك فلم يمكنه أن يخرج حتى خرج فالك يخرج آخرهما هو الأكبر وقد  
 رد بالشذوذ وحل على أن المراد بيان كبره في نفس الأمر وان لم يعلو  
 به الأحكام الشرعية المبني على الكالات اللفظية مع أنه معارض بها  
 رواه في الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال كبر ما يكون الإنسان يوم  
 ولدوا أصغر ما يكون يوم يموت والرجح لهذا بانهمة والأعساب وظلما  
 كي يظهر لك مكان منع ورود الثاني مورد بيان أن تمثيل الأكبر  
 من الأصغر أن الرجوع إلى العرف إنما هو حيث لم يبين الشارع  
 المراد وأما مع بيان فيكون ذلك مخطئة للعرف فيتبع وينك العرف  
 ثم أنه حكى التبدل مجمل على بعض القول بأن التفاوت البين

التوامين لا عبرة به اذ لا يعتد به عرفا ثم قال فان كان مراده اللحن والخطيئ  
 فلا بأس به واما اليوم بل بعضه فظاهر الاعتبار به وان اطلق في العرف  
 متساويا فمن الاطلاقات المبينة على المسامحة التي لا عبرة بها كاطلاق  
 الكر على ما انقصر عن الالف الماتى طل بمثقالين وثلاثة وقد قرنا في  
 حمل ان المسامحات العرفية لا يبنى عليها الاحكام الشرعية لانهما تايها  
 في الاشياء الدنية واما الاشياء العالية فيدققون فيها والاحكام الشرعية  
 من الاموال العالية فيبنى على تدقيقها ثم وح فلا ظهر العبرة بالفصل بينهما  
 بلحظة او خطئين ايضا فالاكبر من سبق الاخر بلحظة والله اعلم بالحقائق  
 السادس انه حيث بان لك الجهة الرابعة كون المحب مخصصة بمركة  
 الالب المحققة تبيين عندك الوجه فيما جوزه جميع منهم العلامة في  
 شاد من نفيد الولد بكونه للصلب فلا جوة لولد الولد اذا لم يكن للجد  
 ولد السابع انه يعتبر في المحب بكونه معلو الذكورية فلو كان محملا لها  
 لم يمتنع المحب لتعلق الاستحقاق بالنسب والقنوى على الذكورية  
 مع التمسك فيها فالاصل عند خصوص الشرط اعنى الذكورة وح فالحنث  
 ان كان واضح الذكورة بسبب امارات المقررة لذلك استحق وان كان

واضح الا نوثية فكل اما الشكل المذكور بالقرعة او بعد الا  
ضلاع او اعطاء نصف التصيبين ففي استحقاقه للجو وعدمه  
قولان احدهما سقوط الجو في حقه اصلا اخاره جماعة نظر الى  
تعليق الحكم في النص والقول على الولد الذكر وهذا ليس بذكر معلق  
الذكورية فلا يتحقق استحقاقه مبرج الى اصله عند تحقق الشرط  
وعند اختصاصه بالاعيان قال السيد قده انما لا يكلف بالقرعة كما  
في ميراثه حيث اتفقوا على القرعة والنسب اما بالقرعة او عدلا فضلا  
او الحكم بالمنصف من التصيبين لفاوت سلك الادلة في المقنا  
ففي ردت بمجعل موضعين ولكل منهما حكم وظاهر التنوع الى  
متنافيين والمشكوك غير خارج منهما فلا بد من التبيين وفي الجوة  
وردت بحكم معلق على موضوع فالمرجح في حكم بقاعدة الشك في  
الشرط ومع الاصل لا اشكال حتى تجزى القرعة مع احتمال خروج  
المشكوك عنهما لعدم ثبوت الاختصاص في الرجولية والا نوثية فانيهما  
عند سقوط الجوة واسا بل يلزم التحريم التبيين بالطرف التي فترها  
الشارع لذلك فان خرج ذكر اعطى الجوة وان خرجت انثى لم تجب

اخاره جمع ولواهم وحجه لهذا العلم الانجالي الموجب للفصل الا ان يكون  
 غرضهم لزوم الاحياء ان وقع التبين لاجل اثره فخرج ذكره لكن يمكن ا  
 المناقشة في الدلائل الجوهريه اعتمدت للمعلو الذكوره والطرق التي  
 قررها الشارع لتمييز الخثي لم يعلم كونها محققه للموضوع فاعل حكمه  
 تعالى باعطاء نصيب الذكر لمن اخرجته القرعة وعينت ذكوريته  
 الحاق حكمي بالذكر ولا دليل على الحاق في غير الارث لا الحاق و  
 لكن الايض اظهر اذلة القرعة واخبار عدل الاضلاع في ورودها  
 بين ميزان تميز الموضوع ولذا ترى انه الحق الخثي المشكل بعد عد  
 اضلاعها بالرجال وايضا فقد عرفت في دل الجته الاولى استصحاب  
 الجوهري على نحو الارث فيستحقها من يستحق الارث فالقول بثبوت الجوه  
 من تعينت ذكوريته باحد الطرق المقررة هو الاظهر وعليه ففي طريق  
 استعلام ذكوريته وجوه بل اقوال احدها التبين بالقرعة لانها الك  
 امر مشكل وقد وقع العمل بها في خصوص الخثي فوهن اخبارها مجبور  
 بالعمل ثانيا اعطاء نصف الجوه كما يعطى نصف نصيب الذكر ونصف  
 نصيب الانثى وفيه ان استحقاق نصف النصيبين في الارث ليس تعيينا

لثمة من ذكوريته وانوثيته بل جمعاً بين الحقيقتين حق الخنثى وحق سائر  
 الورثة حيث ان الخنثى على كل تقدير يستحق شيئاً فبسط نصف الصلابة  
 بخلافه في المقام فانه لا يستحق شيئاً من الجوع على تقدير الانوثة والثبات  
 القيين بعد الاضلاع لورود ذلك في الارث والاظهر انه ان ثبت  
 ذكوريته وانوثيته بالقرعة او عدل الاضلاع وترتب عليه عطاء نصيب  
 الذكر اياه استحق للتبوء والا فلا فامل جيداً فرع حيث لم يعط الخنثى  
 اعيا الجوع لا شيئاً حاله لو كان معه كراخ اصغر منه ففي اعطاء الامتياز  
 من ذلك الابن وجهاً من اندفاع ذكورة الخنثى بالاصل فنكون  
 للابن الاصغر منه ومن انه كما يعتبر معلومة الذكورة فكذلك يعتبر معلومة  
 الاكبرية والابن الاصغر منه لم يعلم كونه اكبر الذكور والاصل لم يحز  
 انوثة الخنثى وانما منع من تحقيق ذكوريته نعم لا تنتقل الاعيان الى نسأ  
 الورثة للعلم الاكتمالي بوجوب ابن اكبر هناك لان الخنثى ان كان ذكراً  
 فهو الاكبر وان كانت انثى فالاكبر الابن الاصغر منه فيلزم تعيين  
 الاكبر الذكر منهما بالقرعة لا بخبار اخبارها في خصوص الخنثى بالعمل  
 والصلى بينهما الا ينحصر الحق بينهما افضل الثامن انه هل يعتبر في

١١٣ المحب البلوغ أم لا وجهها اظهرهما العمد وفاقا يجمع من الأجلة لأكثرنا  
 عند الاشتراط واطلاق الولد الأكبر في النصوص مراد به من لا ذكر  
 أكبر منه فانه شامل لغير البالغ ايضا وربما اشترط ابن حمزة البلوغ  
 وهو ظاهر الحق نظر الى كون المحب في مقابل قضاء ما على الأب من  
 صلوة وصيا والصغير ليس محله وفيه ولا منع المعاوضة بالقضاء  
 وثانيا منع فورية القضاء وإي مانع من انتقال الأعباء اليه وجوب  
 القضاء عليه وجوبا شائنا ينتج ببلوغه فلا تذهل التاسع انه لا  
 يشترط في المحب العقل ولا الرشد فيجب المجنون والسفيه على اظهر  
 وفاقا يجمع من الأول وآخر بل أكثرهم خلافا لجماعة منهم الشنخاني في المنفعة  
 والنهاية والحق في تركوا كشف الرموز والمحقق في الشرايع والعلامة  
 في عقد وشاد ومحق برو النبصرة وابن حمزة في الوسيلة وغيرهم  
 بل في الشرايع وضروغ غيرهما انه المشهور بل ظاهر نرا الاجماع عليه محبة  
 الأول أصالة عدا لا اختصاصا بعد دعوى انصراف الولد الأكبر في  
 النصوص الى الرشيد وهو فاسد لا ندفاع الأصل باطلاق  
 النصوص بل عموم شرط منها ترك الاستفضال واوضح منه فساد  
 قول بعضهم لم يوافق الحكمه نظر الى عدم وجه قضاء ما فات عن الأول

على ولده السفيرة فان فيها بلك انتم معك كون فضائلا فاق  
 معاوضته حتى ينفى العوض بانقضاء المعوض وحجته الثانية اطلاق  
 النصوص المزبورة بل عموما منها الناشئ من ترك الاستفصا  
 في الجواب هذا كله ان فسرنا اشتراط عقد السفرة باشتراط عمدا  
 مذهب كما هو ظاهر حيث ترك حرف العطف في حال ان لا يكون سفيرا  
 فاسد الراي في سفرة السفرة في النفع وسفه بفساد المذهب عليه  
 فيرجع الامر الى اشتراط عقد كون المحبوس فاسد الراي المذهب ونسبنا  
 الكلام فيه في الامر الثاني بغير افتاء الله تعالى العاشر اتر حيث لم  
 يشترط في المحبوس البلوغ واعطى الصغير فهل يشترط كونه حال موت  
 ابيه منفصلا عن بطن امه ام لا فلو كان حلالا فيه وجوب اقول  
 احدها الاستحفاظا وهو الذي استغوره الشهيد الثاني في محله  
 الرسالة وهو ظاهر في ذلك فانها عند الاستحفاظا مع قواه في حقه  
 وحكي اختياره عن شارح المفاتيح قالها الاستحفاظا اذا كان لها  
 مواهب تام الخلقة وعملها لو لم يكن كذلك اخلت في اللغة واستوجبه الشهيد  
 الثاني مع جملة الاول الجود بحبل الاول مؤثلا اول كون المحبوسا

١١٥ فان انتفاها ليس الا بالاثبات كما قرئ في ذيل الحجة الاولى وقد ثبت ان  
 الحمل يثبت وناقش في المستند في ذلك بان اللازم من اخبار توثيق  
 هو ثبوت التوثيق المطلق له لاجميع انواعه التي منها الاحبا وفيه  
 الثابت مطلق التوثيق للحمل وهو يشمل الجواب الثاني انه فيحقق  
 تصديق من غير الجواب فكما انها وناقش في المستند بان قياس لا  
 نقول به مع ان الفارق موجود وهو ان استحقاقه لغيرها ليس من  
 حيث كونه ذكر ابل مرجح كونه وارثا وهو معلوم في جميع الاحوال  
 الثالث انه يصح عليه ان ابن ذكر في نفس الامر ان لم يظهر الا بعد  
 حين ومن ثم اجمعوا على استحقاقه بحسب ما يظهر من توثيقه و  
 انوثته وناقش في ذلك في المستند بان الاحكام منوطه بالظاهر  
 دون الواقع ونفس الامر في دفع المناقشة بان الاحكام وان كانت  
 منوطه بالظاهر لكن لا بما كان ظاهرا بالفعل بل بالظاهر ولو بعد  
 تحقق الكاشف فحقق الذكورية في نفس الامر ان كان مشتبه  
 علينا بالفعل يكفي في اثبات الاحكام المتعلقة عليها بعد ظهورها  
 ثم اورد على نفسه بان اللازم الحكم بالجواب بعد الظهور لا قبله ثم اجاب

بأنه لا يحكم بها قبله بل يبقى مراعى حتى ينكشف الحال ثم اورد على نفسه  
 بأنه لا دليل على لزوم الأبقاء مراعى بل يجب الحكم بها للورثة فيستفهم  
 ثم اجاب بوجوب الدليل على لزوم الأبقاء مراعى وهو ما دل على  
 ان التجويع للذكر الظاهر ذلة تبت بالفصل وبعد تحقق الكاشف  
 فالحكم بها للورثة مشروط باسقاط كرك والشرط غير معلوم فكذلك  
 المشروط فيجب ابقاؤها مراعى حجة الثانى امران الاول ان الحكم  
 مخالف للاصل والعموم ما ينبغي الاقتصار الخرج عنها على ما  
 اليقين وليس الا المنفصل وفيه اما يخرج من الاصل والعموم  
 باطلاق ما دل على ثبوت التجويع للأبن بعد صدق الابن على الحمل  
 بالتقريب المزبور والاصل عدم اشتراط الانفصال الثانى ما  
 ما تمك برأيه تهديد الثانى في محلى الرتبة من ان افراد التجويع  
 ذلك الوقت ان حكم بها له كان حكما غير مطابق للواقع لانه ليس  
 بذكر وان حكم بها للورثة استصحاب الحكم وعمل باصالة عدم الزيل  
 الى ان يتحقق وان انتهى الامر ان لزوم بقاء المال غير مالك و  
 هو حال ثم استدل عمرضا فقال فان قيل هذا الى التحقيق

ذكره وارد في سهم الحمل قبل انفصاله مع الأجماع على إيقافه و  
 استحفاة نصيب الذكر وإن كان علقه أو ماد وبها فهذا كان  
 هنا لك ثم ذكره بقوله قلنا يمكن الفرق بثبوت هذا أي استحفاة  
 نصيب الأكبر بالأجماع أو بخلاف موضع النزاع مضافا إلى الأصل  
 عند الاستحفاة وإن الحمل يرث من حيث كونه ولدا أعم من كونه ذكرا  
 أو أنثى وأخفى وهو متحقق في جميع الأحوال بخلاف صورة النزاع  
 فإن الحكم معلق على الولد الذكوري وهو غير متحقق قبل تحفة ذكر أو أنثى  
 استحفاة بعد ذلك إذا تحقق في نفس الأمر انتهى واعترض السيد  
 البحر العلوقه بأن الفرق بالأجماع دليل العجز من إبداء الفرق فإن  
 المسؤول عنه الفرق بين المجمعين وأما أصالة عند الاستحفاة  
 مجدبة لا تقطعها بما دل على استحفاة نصيب الذكر بحجج الحمل والعلقة  
 مع عدم الفرق على تقدير تماثله فالتمس النظر في ذلك ولم يسد فرقا  
 تفصيليا إلا قوله الحمل يرث من حيث كونه ولدا أعم من كونه ذكرا  
 وهو خارج في الجواب عما افتداه الأئمة لأنه هو الأجماع على استحفاة  
 نصيب الذكر وإن كان علقه وإيقاف حصته الولد الذكر له حال كونه علقه

وما الفرق بين ذلك مع استحقاقه المحبوبة بين استحقاقها المحبوبة  
 نصيب الولد الذكر حال العلقية واستحقاق المحبوبة لهما اللذان  
 موضوعهما واحد ون استحقاق المحبوبة واستحقاق مطلق الحمل  
 انتهى ما ذكره مؤخر متين فلهذا فيه حجة الثالثة اما على  
 الاستحقاق فيما اذا كان الحمل عند موت الأب بصورة فحجة القول  
 الاول واما على الشق الثاني وهو عند الاستحقاق فيما اذا لم يكن  
 عند موت الأب بصورة فانهي ان المحبوبة اما هي للأب الأكبر الذكر ذكوة  
 الحمل عند موت الأب غير معلومة فالوصف المعلق عليه استحقاق  
 المحبوبة غير معلوم الصدق في الواقع ولا في الظاهر والصدق المنأخر غير  
 مفيد يدل على عدم تبين الذكورية ما لم يتصور بمضي اربعة اشهر  
 صحيح زيارة المروية في باب الحقيقة من نكاح الكا في قال سمعت  
 ابا جعفر يقول اذا وضعت الطفقة في الرحم استمرت فيها اربعين  
 يوما ويكون غلقة اربعين يوما ويكون مضغ اربعين يوما ثم  
 يبعث اليه ملكين خلائق فيقال لهما اخلفا كما يريد الله ذكر او  
 انثى الحديث ومثله موثق الحسن الجمهم ووجه الدلالة ظاهر فالقول

الثالث اظهر ان قلت ان مجرد عقد تحقق الذكورة حين موالاته  
 حيث كونه نطفة ومضغة او علقة لا يقدح في استحقاقه الحجب بعد  
 ما اثبتناه من كون الحجب من مصابيق الارث لان ادلة تورث  
 الحمل بمجرد وجوده ولو مضغة وعلقه حال موالاته نصيب الولد  
 الذكر اذا تولد ذكر اكتفت عن كفاية كونه مبدئاً لشوا الادحى عند  
 موت ابيه للملكية نصيب الذكر وان تفرقت الولد الذكر الى غير  
 الولادة او تمامية الخلقة حكمهم بالتولد كرا بل للملكية من حين انعقاد  
 نطفته ولذا يوقفون نصيب الذكر لطلق الحمل ولو علقه ومضغة  
 مع نمائه فتبين ان الصديق العرق المتألف في الملكية حال  
 العلوق ومتى صلح وكفى في استحقاق نصيب الذكر صلح في  
 استحقاق الحجة لتعلق كل منها على الولد الذكر بغير تفاوت  
 والتفكيك مناجرة واضحه قلت ان ما ذكرته انما يتم رد اعلى  
 من منع الاستحقاق طم لا من فضل ضرورة ان المفصل يعلم  
 ان تورث الحمل بمجرد وجوده هو كفاية الاكتف عن وجوده لما  
 موت الاب انما يقول ان الدليل انما يدل على توريثه بما يدور

الاستحقاق له مدار التولد من الميت وأما توريثه بما يلي والاستحقاق  
 له مدار التولد من الميت مع الذكورة فلا دلالة فيه عليه القيد الأول  
 وإن كان موجوداً في الذكر كان عند موت الأب مضغاً وعلقة  
 أو نطفة إلا أن القيد الثاني مفقوفه والمقتد ينفى بانتفاء  
 شئ من قبوده ولا دليل على كفاية مجرد الوجود ونطفة أو علقه  
 أو مضغ في تحقق القيد الثاني واستحقاق الموجد بذلك الجبوت  
 الأصل عند الاستحقاق وتوهم حكومة أصالة عند اشتراط التصور  
 بصو الذكر على أصالة عند الاستحقاق مدفوع بأن التقيد بالذكورة  
 في المتصور إسقاط أصالة عند الاشتراط لكن الانضمام مع ذلك  
 كله إن الأخبار كما نطقت بكفاية كشف وجوده حاله موقلاً  
 عن استحقاقه الأثر فكذلك كشفت عن كفاية وجوده حاله موقلاً  
 الأب ولو نطفة في استحقاقه انصب الذكورة فإذا ورث نصيب الذكر  
 لزم أن يرث الجبوت أيضاً ضرورة أنه كما أن استحقاق الجبوت يتوقف  
 على قيدنا أي هو الذكورة فكذلك استحقاقه انصب الذكورة وبالجملة  
 لقول الأول هو الحق المعول الحاد يعضه لو كان للميت حملان ففي

١٢١ المستندان ان تبين انحصار الذكر في الواحد فلا اشكال ان تعدد  
 ففي الحكم ميتا و بينهما مطا و باكرية الا قدم علوقا و الاسبق تولدا  
 او جبر من اناطة الكبر الصغر عفا بموالتولد و عدم دخلية تقدا العلوق  
 و تاخره كما مر له يتولدا بعد حتى يصيد الكبر و الصغر العرفيان و الصند  
 المناخر غير محدد فيساويان و من ان كون فكا لتولد مناط الكبر  
 عرفا انما هو في المتولد اما في الحمل فلا بل مناط يقدم العلوق في العرف  
 و من ان الحكم بلزوم الاحبا انما هو بعد التولد و انما يبقى قبله مراع  
 فالمناط هو الكبر الصادق و هو ليس الا يقدم التولد و بالجملة المسئلة  
 محل اشكال نعم لا يبعد الحكم باكرية من كان جامعاً الوصف في قدم العلوق  
 و سبق التولد لكن تحققة ثم العلم به مما لا يكاد يتحقق انتهى قلت لا ينبغي  
 الاشكال في كون الأكبر هو الاقدم تولدا و ذلك لان ارث الحمل يقع  
 عزل نصيبه الا فالحمل غير قابل لان يملك منجزا ولذا انه لو مات و خرج  
 ميتا لم ينقل المال الى امه ولو كان ملكه منجزا للزم الانتقال منه  
 الى امه لا من ابيه الى اخوته ورح فالمدار على السبق في التولد فمن تولد  
 سابقا فهو الأكبر و المناخر كما هو ظاهر عند الناظر التابعتا

بشرط في المحبولة الاسلام ولو بالتبعية والمحترمة وعدا القتل بالارب  
 ولا شبهة لما مر من كون استحقاق الاكبر للمحب من محض ايق الارث و  
 من البين ان الكافر لا يرث المسلم والرق لا يرث والقائل لا يرث  
 المقتول فلا تذهل ثم هل يعتبر في المجموع كونه فاسدا لروى المثلثة  
 ام لا وجهها صرح باشتراط ذلك كل من صرح باشتراط الرشد جمع  
 اخرون بل قال بعضهم من انكر اشتراط الاول نعم انكر غير واحد كما  
 لكر في غيره اشتراط ذلك ايضا وحجة القولين هنا كما في سابقة  
 ولكن الاقوى هنا اشتراط ذلك لا لدعوى انصراف الاطلاقات  
 الى المؤمن كما صدرت عن بعض لسقوطها بما مر اليه الاشارة من  
 منع الانصراف وحكومة العموم والاطلاق على الاصل ولا لما  
 قبل من ان المحب نوع احترام وكرامة من الت للولد فلا يستأهلها  
 غير المؤمن لسقوطه بكونه اعتبارا محضاً ولا لما قيل من ان الخلف  
 لا يرى جوب قضاء والده عليه فلا يعطى ما هو عوض عنه اعني المحب  
 فان فيه ما مر من منع كون ثبوت المحبة على وجه المقابلة والعلية بل  
 للاخبار الثابتة بالزامهم بالزمواب انفسهم فان الولد الخالف مقتضى

ومُلْتَمِزٌ بِعَدَا سِتْقَانَةِ الْحَقِّ وَعُمُومِ ذَلِكَ الْأَخْبَارِ حَاكِمٍ عَلَى عُمُومِ كَقَدْرِ الْأَحْكَامِ الَّتِي مِنْهَا الْحَقُّ وَالنَّاسِلُ فِي شَهْوَى الْأَخْبَارِ لِلْمَقَامِ لَا وَجْهَ لَهُ كَمَا لَا يَنْخَفِزُ لَنَا فِي كَيْفِيَةِ التَّوَكُّيْتِ بَيْنَ الشَّيْخِ وَالْعَاقِبِيِّ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مَذْهَبُ الْوَارِثِ وَالْمُورِثِ بِتَحْقِيقِ رَشِيْقٍ ذَكَرْنَاهُ فِي بِلْ مَسْئَلَةِ الْعَوْلِ مِنْ كِتَابِنَا الْكَبِيرِ فَلْيَلْهَظْ أَتَمُّ نَعَمْ وَلَوْ كَانَ الْمَجُوسُ شِيعِيًّا وَالْأَبْخَالِيفَا أَعْطَى الْوُلْدَ الْأَعْيَانَ لَعُمُومًا كَوْنُ تِلْكَ الْأَعْيَانِ لِلْأَكْبَرِ مِنَ الذِّكْرِ بَعْدَ أَصَالَةِ عَدَا اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْمَجُوسِ شِيعِيًّا فَلَا تَذْهَلُ النَّاسُ لِنُفْسِنَا نَزْهَ لَوْ كُنَّا هُنَاكَ مَجْتَهِدَانِ مُخْتَلِفَانِ فِي مَسَائِلِ الْحَقِّ مِنَ الْوَجْهِ وَالْأَسْتَحْبَابِ وَالْمُجَابَنَةِ وَالْأَخْتِلَافِ أَوْ فِيمَا يَجِبُ مِنْ الْأَنْوَاعِ أَوْ أَفْرَادِ الْأَنْوَاعِ أَوْ سَائِرِ الْفُرُوعِ وَالشَّرْطِ الْمَرْبُورَةِ وَالْإِتْيَانِ أَنْشَاءَ اللَّهِ نَعَمْ وَقَدْ كَلَّ مِنْ أَكْبَرِ الذِّكْرِ وَسَائِرِ الْوَرِثَةِ وَاحِدًا مِنْهُمَا مِمَّنْ فِي قَوْلِهِ الصَّرْفُ وَالْقَوْمُ لَهُ فَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا بِمَقْضَى رَأْيِ مَجْتَهِدٍ وَلَمْ يَزَاحِمِ الْآخَرَ أَمَا تَبَرَّعَا لَهُ أَوْ جَهِلَا بِإِنِّ لَهُ الْمَرَاخِضَ أَوْ لَعَدَا قَنْدَارَهُ عَلَى خُرَاجَتِهِ فَلَا يَنْبَغِي عَلَى الْأَوَّلِ بِحُلِّ مَا أَخَذَهُ تَقْلِيدَ الْمَجْتَهِدِ وَإِنْ نَازَعَهُ وَزَاحِمَهُ فَإِنْ انْقِصَاعًا عَلَى اخْتِيَابِ مَجْتَهِدٍ لِلتَّرَاضِ فَلَا كَلَامَ وَالْحُكْمُ حُكْمُهُ وَإِنْ تَنَازَعَا

ذلك

١٢٤  
 ذلك فان كان بعد التصرف في المنازع فيه اخذه فالمرام المنصرف  
 المراد استرداده منه يكون مدعياً ويقدم من اخذها للمرافعة لا  
 يكون مدعياً وان كان قبل ذلك كان يكون للمنازع فيه في يد  
 ثالث لا يؤيد به الا بعد تعين من يجب الاذاء اليه ومنعها مانع من  
 التصرف قبل رفع النزاع او امتنع كل منهما من التصرف خافه ضرورة  
 الاخر مدعياً فيقدم مختار من وجه الامام عليه السلام في مقبولة  
 عمر ابن حفظة وما بمعناها من لا فقه ولا فقه ولا اورد وان  
 لم يكن هناك مراجع بل تساوى المجتهدان او لم يمكن تعيين المرجع  
 فالظاهر نفوذ حكم كل من حكم او لا بعد احداً للمنازعين الحكم منه  
 لانه حاكم منصوب عن الامام حكم بحكمه فينفذ لكل من حكم له وعلى  
 كل من حكم عليه شئ على ذلك كله في المستند هو موجه منطبق على  
 قواعد القضا الجهمية الخامسة في شروط الحبس وقد تقدم ما يتعلق  
 بالمجسولة والمحجومة والاعيان المحجوزة في الجهمية المتقدمة وبقيت  
 جملة اخرى فمنها ما اشترط ابن خزيمة من قضا الا بن الاكبر ما على سبيل  
 من صلوة وصيا بيان ذلك انه يجب على الابن الاكبر قضا ما فاته

عَلَى اسْمِهِ مِنْ صَلَوةٍ وَصِيًّا كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ بِلَا خِلَافٍ فِي  
 ذَلِكَ ظَاهِرُ الْأَمْرِ مِنْ ابْنِ أَبِي عَقِيلٍ وَالنُّصُوصُ قَدْ اسْتَفَاضَتْ بِإِ  
 تَوَاتُرِ بَرٍّ وَلَيْسَ هُنَا حُلُّ التَّمَرُّضِ لِذَلِكَ لَعَدُّ تَعَلُّقِهِ بِمَا وَضَعَتْ  
 لِأَجْلِ الرِّسَالَةِ وَأَمَّا الْبَحْثُ هُنَا فِي أَنَّهُ هَلْ يَشْرُطُ فِي اسْتِحْقَاقِ  
 الْحَبْوَةِ قَضَاءُ مَا قَدْ لَازِمٌ مِنَ صَلَوةٍ وَصِيًّا بِحَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى  
 وَجْهِ التَّعْوِضِ فِي الْمَقَابِلَةِ أَمْ لَا اخْتَارَ الْأَوَّلُ ابْنُ حَمْرَةَ حَيْثُ قَالَ  
 فِي الْوَسِيلَةِ وَبِإِخْذِ ابْنِ الْكَبِيرِ ثِيَابَ بَدَنِ الْوَالِدِ وَخَاتَمَهُ الَّذِي  
 يَلْبَسُهُ سَيْفَهُ مُصَصَّفَةً بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ثَبَاتِ الْعَقْلِ وَسَدَادِ الرَّأْيِ  
 وَفَقْدَ آخِرَةٍ فِي سَنَةٍ وَحَصُولَ تَرْكَةِ لَهُ سُؤْمَا ذَكَرْنَاهُ وَقِيَامَهُ بِقَضَاءِ  
 مَا قَدْ أَتَى مِنْ صَلَوةٍ وَصِيًّا أَنْتَهَى هُوَ كَمَا تَرَى نَاطِقٌ بَعْدَ جَوَازِ اخْذِ  
 لِلْمَجْمُوعِ مَعَ عَدَمِ قِيَامِهِ بِالْقَضَاءِ كَعَدَمِ جَوَازِ اخْذِهِ عِنْدَ فَقْدِ  
 شَيْءٍ مِنْ سَائِرِ الشَّرَاطِيطِ وَهُوَ مَا لَدَيْهِ عَلَيْهِ إِحْلَاقُ أَخْبَارِ كُلِّ  
 مِنَ الْحَبْوَةِ وَالْقَضَاءِ وَاصَالَةُ عَدَا الْأَشْرَاطِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لِذَا إِذَا انْتَهَى  
 بِلَا خَيْرٍ كُلِّ مَنْ عَدَاهُ عَدَا الْأَشْرَاطِ بَلْ يَسْتَحِقُّ الْكَبِيرَ الذِّكْرَ الْحَبْوَةَ  
 وَبِحَبْلِ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِمَا قَدْ لَازِمٌ أَنْ لَمْ يَقُمْ بِالْقَضَاءِ عَصَى لَمْ يَنْبَغِ مِنْ

المحبوف لا مقابلة ولا معاوضة أصلاً وتظهر الثمرة بين القولين فيما إذا  
 كان الولد صغيراً أو مجنوناً أو ألب كافر أو مخالفاً فانه لا مضاعف  
 قول ابن حمزة يلزم أن لا تجوز على المشهور تثبت الحبوان لو ثبتت  
 القضاء فيما إذا كان الأب مسلماً والابن بالغاً ولكن لم يخلف إلا  
 جوة فانه يثبت على المعاوضة يسقط القضاء على المشهور لا يسقط  
 الحق المشهور هو القول المنصوت من أن ما ذكر من الثمرات إنما هو لو أراد  
 ابن حمزة المعاوضة التامة كما هو ظاهر كلامه ولو أراد المعاوضة  
 في الجملة والاشتراط في صورة الترك للقضاء عن تعصير فلا ثمرة قال  
 السيد بجل بحر العلوان كلام ابن حمزة قاصر عما جواز اخذ الحبو  
 مع عقد قيامه بالقضاء بتعصير منه قطعاً أو ما بغير تعصير ما للعقد  
 وجو القضاء إذا لم يفت المني والقصور الولد من صغير وجنون و  
 نحو ذلك فظاهر كلامه عقد جواز اخذ الحبواً أيضاً وعقد استحقاقه  
 بقاعدة عقد المشروط عند شرطه بتعصير وقصور أو غيرهما مع الحما  
 التفصيل من بين مثل عقد وجو القضاء فيما اخذ الحبو فيكون الشرط  
 هو القيام بما كان عليه من مثل صغيره وجنونه فلا يأخذ له أن قال

وعلى قول ابن حمزة يمتثل كلامه شرط فعلية القضاء فالمر بفعلة لا يأخذ  
ويحتمل شرطية القيام بفعلة ولو متأخرا فيكفي في الأخذ العزم على  
فعل القضاء ولكن استخفا قديما يأخذه مراعى بحصول القيام فلو  
ترك بالمرة ضمن ما أخذه للورثة انتهى قلت على الأخذ الآن كلام  
ابن حمزة ساقط لأدليل عليه منها أن يخلف الميت ما لا غير إلا  
عن المحبوة وأنه لو لم يخلف سواء لم يحصل الأكرشي من الأغنياء المحبوة  
وذلك مما صرح به في المنفعة وبه روط والوسيلة والغنية وتروا القدر  
وقع وعد وشاد والأبضاح واللمعة ومحكي برون البصر وس ونظيره  
صح للكرشي غاية المرام وكثر القوايد ومجمع الفائدة وغيرها بل في  
كلمات جماعة منها لك أنه المشربل في تروا الغنية وظط الأجماع عليه  
وآدعى كاشف للنام الاتفاق عليه قد وقع الاستدلال على  
ذلك بوجوه الأول الأجماع المنقول بمتك به سيدنا في مفتاح  
الكرامة وقد بينا في المطالع أنه كرا في بيعه الثاني أصالة عدم  
الأخذ بابتداء عواضراف الأطلاقات إلما هو الغالب في  
مجموع مال الميت غير الأغنياء المحبوة فيه منع سببته غلبة الوجه لا انصرا

كما قرئ في حمله الثالث عمومًا الأرض لناطقة بأن لفلان كذا من تركة  
 الميت ولفلان كذا الظاهر في كون كل منهم مستحقا لهم وهو  
 النصف والسدس مثلاً من جميع التركة خرجاً عن ذلك فيما إذا  
 خلف الميت ما لا كما هو الغالب بالنصوص وبقيت صورة عدم  
 وجود غير الأعيان المحبوبة في التركة تحت عموم ما ارث التهام وقيد ان  
 النصوص كما خصصت الموتى المشار إليها في صورة وجود المال كذا  
 خصصتها في صورة فقد مال غيرها بحكم إطلاق تلك الأخبار  
 بل عمومها الناشئ من ترك الاستفصاء في جملة منها وقد تقر في  
 حمله حكومة عموم المخصص على عموم العام المخصص بالفتح الرابع ما  
 تمتك بعضهم من أن اعطاء الأعيان للمحبو حال انحصار المال  
 في الأعيان المحبوبة اضراراً بالورثة واجحاف قيمة التركة لا مانع عنه بعد  
 مساعلة الدليل له خصوصاً مع مذهبنا في باب الميراث كحرمان  
 المحبوبين من التركة وحرمان الزوجة من العقار وغير ذلك الخامس  
 أن لفظ المحبوبة مشعر بذلك كاستعار كلمة من في خبر العفوة في  
 الرجل يموت فاله من مناع بنية قال له السيف الميت إذا مات كان

لامية السيف في بيان لفظ المجموع كونه غير معتبر في النصوص بل المذكور  
 فيها ان للذكر الأكبر كذا وكذا غير ذلك على المقصود لان مضافها العطينة  
 سواء كان بعد ما يثنى ام لا وكلمة من مع كونه في كلام السائل و  
 الجواب انهم من اشعارها بتقيد اطلاق ما عداها وبالجملة فعدة  
 اوله هذا الاشتراط هو العموم والاصل بعدد عوارض انما  
 للمقام المصورة وهو مال غير الاعيان المحبوبة فيه ما عرفت من منع سلبه  
 غلبة الوجود للأضراف انما سبب غلبة الاستعمال الموجبة لحرمان  
 قوله تعالى وما ارسلنا رسولا الا بآياتك اقومه تلك الغلبة مفقودة  
 هنا ضرورة انه ليس الغالب استعمال السيف والحاتم والثياب  
 المصنفان يكون مضافا الى اخر مع ان اصله الاطلاق وعدم  
 الاشتراط حكمان على صالته على الاختصاص مضافا الى ان بعض  
 الاخبار قد تضمن اداة العموم وبعضها الآخر ترك الاستفصال والا  
 نصرا فانما يجب في المطلقات دون العموم ما قلخص من ذلك كله  
 ان القول بعد اشتراط ان يخلف الميث ما لا غير الاعيان المحبوبة  
 الاظهر فافعال الكاشفة في المعانيخ والتبدل بحر القول فاضل المستند

وغيرهم وحكى عن الشهيد الثاني في الرسالة الميل الى وعليه بالتي  
 لعلك تفهم على ما مضى ناعنه تنبيهات الاول ان الاختلاف في  
 الشرط المذكور انما يجري على المختار والشهوه من القول بالحقانية في اصل  
 الحقوقي اما على القول بالاحتساب من حقنه فلا ينبغي الاشكال في  
 اشتراط ذلك في زيادة وهو ان لا ينقص نصيب كل من الورثة عما  
 كان عليه قبل الحجة ضرورة انه عند نقص حصه احدهم لا يستحق  
 المحجوب بحسب ذلك من الاعيان كما لا يخفى الثاني انه على القول بالاشتراط  
 فهل يكفي تخلف مطلق مال سواء اولا بد من تخلف مال معتد به مقتضى  
 اطلاق اكثرهم كعضد له معتبر به مثل الاشعار والانصراف هو الاول  
 ومقتضى بعض اخر من ادلتهم كالانحاف بالوارث ونحوه هو الثاني  
 بعد زوال الانحاف والضرر بمطلق المال بحيث ان العدة في ادلة  
 القول بالاشتراط هو الانصراف كان الوجه الاول بناء على القول  
 بالاشتراط هو الوجه الثالث انه بناء على اعتبار تخلف المال المعتد  
 به لو كان المال في نفسه معتد به ولكن كثر الوارث بحيث اذا وزع عليهم  
 لم يكن يصيد كل منهم مال معتد به فالهبة بآية الحالتين وجهان بناهما

السِّدَالُ بِمَجْرَعِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الدَّلِيلِ قَالَ فَلَا وَفِي الْأَشْعَارِ وَالْأَلَا  
 نَضْرَافُ كَوْنِ الْعَبْرَةِ بِالْمَجْمُوعِ وَالْأَلَا حِجَافُ الْأَضْرَارِ الْعَبْرَةُ بِحَالَةِ التَّوَزُّعِ  
 انْتَهَى فَلَمَّا قَدْ عُرِفَتْ أَنَّهَا مِنْهُ عَرَبِيٌّ لَكِنْ مَقْتَضَى عَمَلِهِ دَلِيلُ  
 الْمُشْتَرَطِينَ اعْنَى الْأَضْرَافُ هُوَ الْأَوَّلُ الرَّابِعُ اثَرُهُ عَلَى اعْتِبَارِ وَجْهِ الْمَعْدِ  
 بِهِ بَعْدَ التَّوَزُّعِ هَلْ يَكْفِي حُجْرُهُ أَنْ يَصِيبَ كُلَّ أَمْرٍ شَيْءٌ مَعْتَدٍ بِالصَّدَقِ  
 الشَّرْطِ فِي الْجَمْعَةِ أَوْ يَصِيرُ مَسَاوَاتٍ يَصِيبُ كُلَّ مِنْ سَائِرِ الْوَرَثَةِ لِلْحُجْوَةِ  
 فِي الْمَقْدَارِ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَنْزِلُ لِلْأَلَا حِجَافُ الْأَضْرَارِ بِالْوَرَثَةِ بِالْمَرْءِ  
 الْأَوَّلِ مَقْتَضَى الْأَضْرَافِ هُوَ الْعَدْلُ الْخَامِسُ اثَرُهُ عَلَى عَدْلِ اعْتِبَارِ  
 مَسَاوَاتٍ يَصِيبُ كُلَّ مِنْهُمُ لِلْحُجْوَةِ لَوْ كَانَتْ أَعْيَانُ الْحُجْوَةِ غَالِيَةً الثَّمَنِ خُصُوصًا  
 عَلَى الْقَوْلِ بِأَحْبَابِ جَمِيعِ الْأَعْيَانِ الْمُتَعَدِّدَةِ بِتَوْفِيقِ الْأَحْبَابِ بِهَا عَلَى  
 تَخَلُّفِ مَالِ عَزِيزٍ مِنَ الْمَيْتِ هَذَا وَبِمَا ذَكَرْنَاهُ الْإِجْمَاعُ مِنْ بَيْنِ الْوُجُوهِ  
 الْمَذْكُورَةِ اعْتِبَارِ بِلَوْغِ حُجُوعِ انْصِبِ الْوَرَثَةِ مَقْدَارِ الْحُجْوَةِ وَقَالَ السِّدَالُ  
 السِّدَالُ بِمَجْرَعِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الدَّلِيلِ عَنْهُ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا فِي غَيْرِهِ بَلِ الْمَوْجُودُ  
 عَلَى عَدْلٍ وَجْهِ غَيْرِ الْحُجْوَةِ أَصْلًا وَاعْتِبَارُ وَجْهِ مَسْتَقِيمٍ الْمَالِ غَيْرِهَا  
 وَوُجُوهُ مَالٍ مَعْتَدٍ بِغَيْرِهَا يَصِيبُ كُلَّ مِنْ الْوَرَثَةِ مَا يَأْتِي بِهَا وَهَذَا

الآخر فيه شبهة التهديد لك والرسالة بمساواة نصيبين  
 ساوي المحبوة في الخصوصية كالولد الذكر ليرفع الأضرار أصلاً  
 كالأم والبنت إذ لا وجهاً مشتركاً ما وإنما اللابن شرعاً وعقلاً  
 قال الألفات إلى كونه يشاركهما فيه في التركة فيجب بهما من  
 جهة هذه الزيادة لا يوجب الحكم بكون نصيبهما من التركة بمقدار  
 المحبوة فيدثر بمساواة نصيبهما للمحبوة لا يان الابن أيضاً زيادة  
 عليهما نصيباً لانه واستند ذلك هذا بقوله كونه يشاركهما فيه  
 الخ غير حاصل لانه موجب الحكم به والاف هو الايجاف المحذور إذ خلاف  
 ح أن ما بقدر ما يأخذه هو جاً ما بل يعكس عليه الكلام بأن تفضيل  
 الشارع له عليهما في أصل التصيب مع إضافة المحبوة لا يوجب الحكم  
 بزيادة عليهما أيضاً بعد بلوغ نصيبهما مقدار حوته التي يستغنيها  
 جاً ما بل هو الايجاف المحذور حسب ما اعترف بمضمونه في كلامه في  
 مانعة الابن فقال محذور الزيادة عن غيره أي محذور ثبوت زيادة  
 المحبوة عن غيره لا يقتضي خصوصية زائدة في الأحكام انتهى ما أردنا  
 نقله فيما من كلام السبكي نجل بحر العلوم ومنها أن لا يكون دين

الميت مستغرقا للتركة التي منها الجبوا والا لم يجب الاكبر شيئا كما صرح  
 بذلك جماعة طازمين بربل نفى في المستند رسالة فحل بحر العلوم  
 الصور على خلاف فيه قالوا ان عبر الشهيد الثاني مرة في الرسالة بان  
 الوجود كونه مانعا مشعرا بوجوه خلاف لكن لم يجده قلت الوكبة في  
 الاشتراط المذكور ظاهر سواء قلنا بان التركة مع وجه الدين لا تنقل  
 الى الورثة كما هو المختار ام قلنا بان انتقالها اليهم وللدان في الاعيان  
 حق استيفاء حتى الوهانة ضرورة انك قد عرفت ان الاحباث  
 لان الجبوم اهل طبقات الارث يملك الاعيان المخصوصة من تركة  
 ابيه عما يجرد موته وليس الارث والتوريث الا ذلك كما حققناه  
 في منتهى المقاصد واختصاص الجبوا باسم مخصوص اعني الجبوة  
 لا يقضي بخرجهما عن حقيقة الارث فيعدها مادل على تقديم الدين  
 على الارث وكذلك اذا استغرق الدين التركة وبعض الاعيان  
 المجبوة فان ذلك البعض لا يجبي الاكبر واما اذا استغرق الدين  
 ماعدا اعيان الجبوم من التركة فعلى القول باشتراط تخلف مال  
 غير الجبوا لا يستحق الاكبر من الاعيان المجبوة شيئا لكونه كالمتغرق

الدين الزكاة والأعيان المحبوبة ضرورة كون المراد بتخلف المال  
 تخلف المال المستقل في الورثة ووجود ما يستغرق الدين كعدمه  
 وما على القول بعد اشتراط تخلف مال غير أعيان المحبوبة اختصاص  
 الذكر الأكبر بها فالحال هناك هي الحال فيما إذا كان للميت دين  
 لا يتغرق ما عدا المحبوبات فإن في اختصاص جميع الأعيان بالمحبو  
 له قولين أحدهما اختصاصها بالنسبة بمعنى توزيع الدين على قلة  
 الأعيان وثبائ الزكاة وهو الله استظهره في لك واستوجب في محكي  
 الرسالة لشهيدية ثانيهما اختصاص جميعها به وهو الله عزه في محكي  
 الرسالة إلى ظاهر الأصح حجة الأولان أخذ المحوارث فتساوى  
 أعيانها سابرا عيان الزكاة في تعلق حق الدين بها كحق الرهانة من  
 الاستيفاء من قيمتها ولا يخرج خصوصها من تحت عموم تقديم  
 الدين على الميراث إلا ما يترأى مما دل على كون أعيان المحبوة أكبر  
 الأولاد لكنه مثل ما دل على أن لكل من الأبوين مثلاً السدس  
 غير كون النصيب مقدارا كلياً وكون الجوة عينا شخصية وهو غير  
 صالح للفرق في شمول حق استيفاء الدين منه حجة الثاني إطلاق

النص القتل استحقاق الألبن الأكبر لجميع الأعمام مع أن الميت لا  
 ينفك عن دين في الجملة إلا نادرا فلو كان لطلق الدين اثر في النقص  
 عليها لتهوا عليه فيها والفرق بين التهام والحجوة ظاهر ضرورة أن  
 التهام كلي والحجوة شخصية فهو كما إذا قال إنسان لزيد نصف مالي و  
 له وهذا الكتاب من مالي فانه يفهم منه عرفا كون النصف قاعدا للكتاب  
 وهذا الفهم إنما نشأ من شخصية الكتاب التي مثلها عين الحجوة و  
 حق الوارث كما نبه على ذلك التمهيدا لكافة ثم ايد ذلك بانه لو  
 اثر مطلق الدين في الحجوة لاثرا لكفى الواجب مؤنة تجهيزه في الأعمام  
 المحبوة فيلزم أن لا نسلم لاحد وهو من اطلاق ثباتها في النص  
 الكثيرة من غير تضيد قلت لأننا ان تعلق الدين بالأعمام المحجوة  
 على عهده سلقه ببا الأعمام لكن لما كانت الحجوة شخصية كان ذلك  
 موجبا للزوم وفاء الذين من سائر التركة لكون مثلها مثل العزيز  
 الذي اوصى الميت بها الشخص فانه لا يعطى الموصى له شيء مما لم يوص  
 العين لكن يلزم وفاء الدين من غير تلك العين ما لم يتوقف وفاء  
 الدين على دفع تلك العين ايضا وحيث فالأظهر عند وفاء التركة للدين

لزوم وفائه من سائر التركة وتسليم الاعيان المحبوبة لابن الأكبر  
مع بقا مال غيره في التركة او عند القول باشتراط تخلف مال  
غيرها في التركة وهذا هو الذي ينبغي الاذعان به ولصاحب المصنف  
في المقام كلام يعين نقله لتضمنه توضيح ما قلناه قال بعد نقل  
حجة القول الثاني فان صدقنا في ان تعلق الدين انما هو بالشياع  
ولكن الشياع ليس قابلا بالنص بل انما يحكم به بعد المرجح وفقد ما يوجب  
تخصيصه ببعض ولكن اخبار المحبوت تخصصه بغيرها فلا يورع فان  
قيل بالوجبة في تخصيصه بغيرها لهذه الاخبار قلنا شهادة العرف  
بذلك لا تزي نرا اذا قلنا قل نصف هذه الدار لزيد يحكم له شيئا  
فاذا اشار الى بيت معين وقال انه لعمر ويحكم بالنصف المتاع من  
غير هذا البيت لعمر فان قيل ان هذا انما يتم لو دلت الاخبار على  
اختصاص المحبوت بالمحبوت من بين جميع ذوى الحقوق لم لا يجوز ان يكون  
المراد اختصاصا من بين الورثة قلنا تخصيص بلا اختصاص فان قيل التباين  
يخصص قلنا التبادر فان قيل فيلزم تقدم المحبوت على الدين وله  
استغراق قلنا لا يلزم لتعلق الدين بجميع التركة التي منها المحبوت على

انه يقع التعارض بين فاء الدين واخراج المحبوف فيكون الاول لكون  
 او امر الوفاء اقوى واكثر من وايات الحبا مع انه قد نطقت الاخبار  
 بتقديم الدين على الارث والمجوارث مخصوص فان قيل مقتضى  
 تقديم الدين عند اخصاص المحب بالمحب او لا فيبقى الذين مشاءا قلنا  
 تقديمه اتماما وعند النزاع والتعارض لا الاستغراق كلا وبعضا  
 واما بدونه فيعلقان بالتركة معا انتهى الماهم من كلامه لقد افاد و  
 اجاد ولان ما هو الحق المراد فالقول المعبر به الى الظاهر الاصل اظهر في  
 النظر من ذلك كله بان لك من ماصد من السدال بحال علقوقه في  
 تشيد مبني القول الاول حيث قال معترضنا على دليل القول الثاني  
 مانصة لا عرف وجب جعل المستدل حق الدين في التركة مشاءا على  
 جعل ذلك قرينة اذادة الكل مما عدا الشخص مع انه في ملكية العين لا  
 له حق الميراثية الله هنا هو كحق الوثان متعلق بجميع التركة لا بعضها  
 مشاءا وان كان قدم الذين اقل من قيمة التركة فانه غير مانع من علق  
 حق الميراث من اجله بجميع التركة فالله يخرج المحب من ساير الورثة او  
 اعيان المحبوع من ساير اعيان التركة مع اقصا العمو المستفاد من

أنه لا يرث الأبعد للدين بالمساواة ولا قضاء إختصاص الدين من أصل  
 التركة هذا مع إمكان دعوى شخصية الكتاب في المثالين ما يشأ منهما  
 فهم إذا دة المالك انتقل الكل مع أعداء فيما كان على نحو المثال المذكور  
 من وقوع التملكين في مرتبة واحدة دون ما إذا فهم أهمية أحدهما  
 كالمقام العلوي من الأدلة الخارجية كونه استيفاء الدين من التركة  
 أهم في نظر الشارع من استيفاء الوارثين أو في مثله لا ينفوت  
 لهيئة الشخصية والمقدار الكل ثم انتم مع الغرض عن عموم تقديم الدين  
 على الإرث الشامل للمجوع غايته تعارض عموم وجوب فاء الدين من  
 التركة مع عموم تلك المجوع أعيان المجوع معاضة العمومين من وجوب  
 الترتيب لهم وقيام الدين لا تعضاده في المقام بالقوى انتهى فانه  
 مواضع للتأمل لا تخفى وبجمل القول في رده أنه لا نزاع بين أبواب  
 القولين فيما ذكره من عدا حق للدين في ملكية شيء من أعيان التركة  
 عند عدا استحقاق الدين وإنما نزاعهم في أنه هل يوزع الدين على  
 أجزاء التركة والتجوع جميعاً حتى يكون على كل ذي سهم من التركة التجوع  
 من الدين بنسبة ما وصل إليهم لأجل على ذي السهم خاصة ذلك

١٣٤ فلو كانت الاعيان المحبوبة وسائر التركة فانان والميت لبنان اكبر  
 واصغر وعليهم مائة من كل من الابنين وفاء خمسة وعشرين  
 واخذ مائة وبأخذ الاكبر مائة الجبوة من دون وجو وفاء ما يقع عليها  
 من الدين امل ابل على الابن الاكبر ثلثا الدين اعني الخمسين وله مائة  
 الجبوة ومائة السهم وعلى الاصغر ثلث الدين وله مائة السهم ومن البتة  
 اللامح ان المتبادر الظاهر من اخبار تقدم الدين على الميراث توقف  
 فنجبر استحقاق الورثة للتركة على فائهم دين الميت من غيرها عينه هو  
 اوزبه للغير بعبارة اخرى الظاهر من التركة في تلك الاخبار غيرها  
 عين للغير من جانب الله تعالى او من جانب الميت بالوصية وان شئت  
 فاستوضح الامر من الوصية فان الدين مقدم عليها مع انه لا يثبت  
 على الموصي له من الدين شيء فليس معنى التقديم الا انه مع وجو الدين  
 وعند وفاء غير الموصي لا ينتقل الموصي به الى الموصي له وان كان لا  
 يجوز للوصي عند ارادة وفاء الدين من عين التركة ان يوفى من عين  
 الموصي بها والا ان ينقص من الموصي بها شيء بنسبة الدين اليها والى بنا  
 التركة وبالحجة فالحال في اعيا المحبوبة هذه الحجة هي الحال في عين الموصي

١٤  
 بها فتدبر جيداً ثم أنت تفرغ على المقام الكلام في أموال أولادك لو كان  
 الذين مستغرقا لجميع التركة حتى الأعمى المحبوق فاما على القول بانقطاع  
 التركة الى الورثة وجوبه فاء الذين عليهم فعلى القول بعد الاختصاص  
 كما هو المختار لانه ان كانت بلا اشكال وعلى القول بالاختصاص  
 لذلك ان كانت المحبوق مساوية لغيره لولا الذين والا فلو كان  
 استحقاق كل من الورثة منها على السواء بان لم يخلف شيئاً سواها  
 فالكل في ذلك سواء ولو لم يكن كذلك فلكل يكون ذلك بقدر نصيبه  
 هذا كله على القول بانقطاع التركة الى الوارث واما على المختار من  
 بقاء التركة على حكم مال الميت الى ان يوفوا الذين لو دفع الابن الأكبر  
 قيمة الأعمى المحبوق واذا الاختصاص بها وامتنع سائر الورثة من دفع  
 قيم سهامهم ففي اختصاصه باعيان المحبوق مع دفع القيمة وجهان  
 اظهرهما الجواز لوجوب المقضي وفقد المانع اذ ليس الاحق الديان  
 وقد زال بالنسبة الى الأعمى بدفع القيمة وربما احتل بعضهم العقد  
 نظراً الى ان وجوب استغراق الذين للتركة حال موت الأب مانع  
 من تعلق حق المحبوق لانه ارث ولا ارث مع الاستغراق وكذا لو لم

يستغرق التركة لتعلق حق استيفاء مقداره بكل جزء من أجزاء التركة  
التي منها الجيوب بناء على أنها ارث والمجبو وارث وهذا الحق بناء  
نمالة المجبو لأعيان الجبوة واختصاصه بها وإذا لم يتحقق تملكه  
وهو ضمان الملكية فلا يوجب فع الدين بعه مملكا ونوقن في  
ذلك بأنه حين الموت مانع لكن مراعى بالدين وعدمه لا مطر ومخير  
وبالجملة هو أحد الورثة يعامل في حوته كما يعاملون في انصباهم  
والمفروض البناء على انتقال اعيان التركة الى الورثة مع الدين المستغرق  
وغير المستغرق ولذا بان حق استيفاء من كل جزء من التركة كحق الوفا  
فهي بان اعيان المجبو كالمهونة على الدين وذلك لا يقتضي عقد  
الملكية أصلا قلت يمكن الجواب بعد الدليل على خيار كل ذي نصيب  
في نصيبه انما الثابت خيار الجميع في جميع الانصبا لكل بالنسبة  
الى نصيبه فما قل هذا كله اذا دفع الجبوة قيمة الاعيان وامتنع سائر  
الورثة من دفع عوض انصباهم وأما اذا انعكس بان بذل باء  
الورثة وامتنع الجبوة ففيه والحق اختصاص المجبو بالاعيان  
بامتناعه بثبوت الاختصاص للباذ نظر الى عدم الحكم بثبوت استبداد

دوى حكمه اذا كان اختصاص التركة بثبوت الاختصاص للباذ

معاً أو بشرط عقد فكلاهما حاصلان وما ينزله الورثة من الدين  
 بمنزلة اخذ الدين لها لأن تلك معاوضة جديدة على التركة فلها  
 عدل زوال اختصاص المحبوبات على المحبوبات لك لأن المانع من اختصاص  
 لم يكن إلا الدين وقد زال بإداء الورثة فحققت التركة وصلى  
 كون المورث قد ترك الأعيان المحبوبة مع عدم مانع من الاختصاص لتمام  
 التفصيل لأنه إن كان عقد دفع المحبوبات بنحو الاستناع منه بحيث  
 ساع للدين أخذ عين الجبوة في يده ولو باذن الحاكم فدفع الوارث  
 كان الوجه سقوط حق اختصاص المحبوبات دفع الوارث بمنزلة اخذ  
 الدين والأكان دفع الوارث كالشروع بوفاء الدين وبدفع المحبوبات  
 يرتفع المانع من اختصاصه فيثبت حقه وهذا لا فرق فيه بين الأمر  
 الثاني أنه إذا كان الميث قد هن أعيان المحبوبات وبعضها على دين  
 في نفسه فلا إشكال في تقدم حق الرهانة على حق المحبوبات لسلطنة  
 له عليها إلا بعد افتكاك الرهن لأن سبق السببين وجود استبعابها  
 تأييداً ولا يجب على الورثة فك الأعيان الأصل براءة ذمتهم من ذلك  
 بعد حصر الورث حق استيفاء الدين في العين المرهونة مادام متوفراً

فلا يسبغ حب على الوارث غير المجموع بقاءها جعل الوفاء من غيرها  
 ثم لو آذاه متبرع أو إبراء الدين المدينون اختص بها المجهو وكذا إذا  
 ملكها المجهو فانه يملكها دون سائر الورثة وليس له الرجوع إلى الورثة  
 بغيري مما دفعه عوضاً عن الدين لانه يحكم المتبرع بالأداء من مال آخر  
 ولو ملكها الورثة من مالهم ففي اختصاص المجهو بعد افتتاحها وعده  
 الوجه المبرورة في دفع الورثة الدين المستغرق للتركة مع اعيان الجوه  
 من مالهم غير التركة الا ما لثالثا لانه لو وصى الاب للذكر له ابن اكبر  
 بعين غير الجوه من اعيان تركة فلا اشكال في عدم منع الوصية عن  
 الجوه بقا الأعيان المجهو سليمة عن المعارض الا ان يكون هناك  
 مانع آخر كما استغراق الوصية جميع ما عدا الجوه من اعيان التركة مع  
 القول باعتبار اختلاف مال غير اعيان الجوه في ثبوت حق اختصاص  
 المجهو وأما لو وصى بعين من اعيان الجوه صحت الوصية بلا شبهة  
 لعدم ادلة الوصايا أو تسلط الميت على ماله مادام فيه الروح اختصاص  
 المجهو بها ارث ولا يمنع الارث من الوصية بالعين لثبوت سلطنة  
 الوصي على تفخيض عين من التركة لثلاثة اودينه ثم حيث صحت الوصية

المذكورة فلا يخفى انها تحسب من الثلث كما في الوصية غيرها من اعيان  
 التركة فلو زادت عن الثلث توقف الزائد على اجازة الجميع على  
 القول باحتساب الحصة من نصيب المحبوس الميراث وانما على القول  
 بعد الاحتساب في اعيان واجازة الجميع وجهان احدهما الاعتناء  
 فلا تكفي اجازة المحبوس وحدها لاطلاق ما دل على ان ما زاد من  
 الوصية عن الثلث يتوقف على اجازة الورثة ثانياً كما في اجازة  
 المحبوس عند الحاجة الى اجازة غيره لاصالة عدم اعتناء واجازة غيره  
 بعد انصرف دلة الاجازة الى اجازة المستحق للموصى به وليس  
 هو هنا الا المحبوسون سائر الورثة هذا اذا زادت الوصية عن  
 الثلث ولو لم يزد الوصية من الثلث اعطاه المحبوس ورجع بالقدرة  
 الزائدة على ما يصيبه بالنسبة الى سائر الورثة فيما خذ الزائد من ثلث  
 ما عندهم لان ثلث الميراث موزع على جميع التركة واستوفاه  
 الميراث بالوصية من عين الحصة التي هي مخصوصة به كما ان الموصى  
 به اذا كان عينا من التركة غير الحصة اعطاها الورثة ورجعوا  
 على المحبوس بقدر ما يصيب منها حصة اذا زادت الوصية عن الثلث

١٢٥ واجازها لابق فيما اذا كان الموصي بعين الحيوانه اذا انفدت  
 الوصية لا يرجع المحبوبي على الورثة لاننا المحبوبات لا يصح لنا  
 بعينها لاننا مختص بمحصول العين لاننا نقول نفوذنا لا يصح بها  
 انما هو في مجرد عين العين وانما لا يصح من حيثية خصوص  
 المحبوسين بازيد من لزوم اعطاء العين لكن محاسباً من الثلث  
 والا كان جففاً كما اذا اوصى بعين من التركة فننفذ في اعطائها  
 لكن محسوباً من الثلث والا كان جففاً واذا احتسب المدفوع  
 ثلثاً ترتب جوع صاحبها لا يزيد عما يقابل عينه على من يده باق  
 الورثة عوضاً عما اعطاه كما ننبه على ذلك سيدنا نجل بحر العلوم  
 فتدبر فرغان الاول لو اوصى الاب بكل كذا درهم من ماله مع  
 عذوقه الداراهم فهل يختص المحبوبات عيناً المحبوس من غير ان يتجر  
 شيئاً من المائة فلو تلف ما عدا المحبوسه طحق الموصي له ام لا  
 بل عليه من المائة بحسب النسبة لا بحسب وجوهان رجح اولها ٢  
 الجواهر وثانيهما السيد نجل بحر العلوم حجة الاقوال ان كلام الموصي  
 يقتصر الى المائة مما عدا المحبوس فيه منع الانصراف لوقامت فريضة

بذلك خرج عن الفرض وحجة الثاني ان الوصية من الثلث ويخرج  
 الثلث من الأصل وهو مع البناء على انتقال اعيان التركة الى  
 الورثة يقضى في نحو وصية مائة درهم ولا درهم في التركة يتحمل كل  
 وارث من المائة جزءاً بالتسبة الى نصيبه لقول الثاني اظهر  
 وان قلنا في الدين بعد تحمل المحبوس شيئاً من الدين والفرق بينهما  
 ان الوصية من المالك حال حيوته وجميع الاعيان تحت قبضه  
 تصرفه ولم يتعلق حق المحبوس بعد حتى ينصرف الايضاً الى غير الاعيان  
 المحبوس بخلاف الدين فان توجه خطاب الوفاء الى الورثة انما هو بعد  
 تعلق حق المحبوس فيصرف الى غير اعيان الجوف قد برجيداً ثم ان  
 هل للمحبوس استحقاق اعيان الجوف مع تحمله من المائة ما يصيبه  
 بالتسبة الى حيوته ام لا بل الوصية بها مانعة من اختصاص المحبوس  
 ام لا وجهان المشهور كما في رسالة نجل بحر العلوم هو الاول لانه  
 مقتضى عموم دليل الجوف لا مانع سوى دعوى ان تعلق حق المحبوس  
 له ثابت بمجرد الموت بالتركة التي منها اعيان الجوف وهو مانع من  
 ثبوت حق اختصاص المحبوس حين الموت لانه هو زمان ثبوت الاختصاص

فاذ لم يثبت ح الدفع لا يثبت وفيه نظير ما قرئ في الدين المستغرق من ان  
 المنعح لو سلم مراعى بدفع المحبوق قدر ما يصيبه عدمه لا منجز امط  
 فالأقوى هنا ما قرئ في الدين المستغرق بقى هنا شي وهو ان  
 صاحب الجواهره افرط فلم يراحم المحبوق بالوصية بالثالث بغير  
 قال اذا وصى بثلاث ماله فهل يخرج من اعيان المحبوق ويلحق  
 ثلثه من غيرها بمثل الاول لاطلاق جواز الوصية بالثالث اذ  
 الفرض شمول لفظ الوصية لذلك فهو كما لو صرح بارادة الثلث  
 منها والجبا انما يراحم الوارث لا الوصية والثاني حملا للوصية  
 على الثلث من غيرها باعتبار ظاهر الوصية في ارادة ثلثه من المال  
 الذي له فيه ثلث وأما اعيان المحبوق في جميعها له كما هو مقتضى  
 خبر سماعه فيكون له من ماله هذه الاعيان والثلث من  
 غيرها وان حبسها ولده الأكبر فلا يضر في الوصية بالثلث في  
 ما يشمل الثلث منها وبذلك يفرق بين التصريح والاطلاق  
 انتهى وقضيه كما هو صريح كلامه عند مزاحمة الوصية بتمام الثلث  
 ايضاً للمحبوق فضلاً عن الوصية ببعضه كما ذكرهم وغيرها واعترضه

أنه لا يرث الأبجد الذين بالمساواة في قضاءه خلت الذين من أصل  
 التركة هذا مع إمكان دعوان شخصية الكافي المثال إنما ينشأ منها  
 فهم إذا دة المالك استقال الكل في أعاده فيما كان على نحو المثال المذكور  
 من وقوع التملكين في مرتبة واحدة دون ما إذا فهم أهمية أحدهما  
 كالمقام المعلوم من الأدلة الخارجية كون استيفاء الدين من التركة  
 أهم في نظر الشارع من استيفاء الوارث إن رآه في مثله لا ينفات  
 لصيغة الشخصية والمقدار الكل ثم انتم مع الغض عن عموم تقديم الذين  
 على الأثر الشامل للجو غايته تعارض عموم وجوب فاء الذين من  
 التركة مع عموم تلك المحبوا عيان المحبوا معاضة العمومين من وجوب  
 الترجيح لهم وفاء الذين لأعضاده في المقام بالقول انتهى فانهم  
 مواضع للشامل لا تخفى ومجمل القول في رده أنه لا نزاع بين أبواب  
 القولين فيما ذكره من عكس الحق للدين في ملكية شيء من أعباء التركة  
 عند علم استغراق الدين وانما نزاعهم في أنه هل يوزع الذين على  
 أجزاء التركة والمحبوا جميعاً حتى يكون على كل ذي سهم من التركة المحبوا  
 من الذين بنسبة ما وصل إليهم لأجل على ذوى التهام خاصة ذلك

فلو كانت الأعيان المحيوة وسائر التركة ما نان والميت ما نان أكبر  
واصفرو عليه صون فهل على كل من الابنين وفاء خمسة وعشرين  
واخذ مائة وثلاثون الأكر ماء الجوة من دون وجو وفاء ما يقع عليها  
من الدين ا م لا بل على الابن الأكبر ثلثا الدين اعني الخمسين وله مائة  
الجوة ومائة السهم وعلى الأصغر ثلث الدين وله مائة السهم ومن البتة  
اللاج ان المتبادر الظاهر من اخبار تقدم الدين على الميراث توقف  
تفجير استحقاق الورثة للتركة على فاهم دين الميت من غيرها عتبه هو  
اورب للغير بعبارة اخرى الظاهر من التركة في تلك الاخبار غيرها  
عين للغير من جانب الله ثم او من جانب الميت بالوصية وان شئت  
فاستوضع الامر الوصية فان الدين مقدم عليها مع انه لا يثبت  
على الموصي له من الدين شيء فليس معنى التقديم الا انه مع وجو الدين  
وعد وفاء غير الموصي لئلا ينتقل الموصي به الى الموصي له وان كان لا  
يجوز للوصي عند ارادة وفاء الدين من عين التركة ان يوفي من العين  
الموصي لها والا ان ينقص من الموصي لها شيء بنسبة الدين اليها والى سائر  
التركة وبالجملة فالحال في اعيا الجوة من هذه الجهة هي الحال في العين الموصي

١٤  
 بها فتدبر جيداً ثم أنت تفرع على المقام الكلام في أمواله الأولى ولو كان  
 الدين مستغرقاً لجميع التركة حتى الأعيان المحبوبة فاما على القول بانفصال  
 التركة الى الورثة وجوبه فاء الدين عليهم فعلى القول بعقد الاختصاص  
 كما هو المختار في ذلك ان كانت بلا اشكال وعلى القول بالاختصاص  
 لذلك ان كانت المحبوبة مساوية لسهمه لولا الدين والا فلو كان  
 استحقاق كل من الورثة منها على السواء بان لم يخلف شيئاً سواها  
 فالكل في ذلك سواء ولو لم يكن كذلك فلكل يكون ذلك بقدر نصيبه  
 هذا كله على القول بانفصال التركة الى الوارث واما على المختار من  
 بقاء التركة على حكم مال الميت الى ان يوفوا الدين لو دفع الابن الأكبر  
 قيمة الأعيان المحبوبة واذا الاختصاص بها وامتنع سائر الورثة من دفع  
 قيم سهامهم ففي اختصاصه باعيان المحبوبة دفع القيمة وجهان  
 اظهرهما الجواز لوجوب المقضي وفقد المانع اذ ليس الاثنى الدينان  
 وقد ازاله بالنسبة الى الأعيان بدفع القيمة وربما احتمل بعضهم العقد  
 نظراً الى ان وجوب استغراق الدين للتركة حال موت الأب مانع  
 من تعلق حق المحبوبة لانه ارث ولا ارث مع الاستغراق وكذا لو لم

١٤١ يستغرق التركة لتعلق حق استيفاء مقداره بكل جزء من أجزاء التركة  
التي منها المحجوب بناء على أنها ارث والمحبو وارث وهذا الحق ينافي  
تملك المحبوا لأعيان المحبوة واختصاصها وإذا لم يتحقق تملكه  
وهو زمان الملكية فلا يوجب فع الدين بعده مملوكا ونوقش في  
ذلك بأنه حين الموت مانع لكن مراعى بالدين وعدمه لا مطر ونجرا  
وبالجملة هو أحد الورثة يعامل في حبوته كما يعاملون في انصباهم  
والمفروض البناء على انتقال اعيان التركة الى الورثة مع الدين المستغرق  
وغير المستغرق ولذا يان حق استيفاء من كل جزء من التركة كحق الوفا  
فهو ان اعيان المحجوك لم هونته على الدين وذلك لا يقضى عند  
الملكية أصلا قلت يمكن الجواب بعد الدليل على خيار كل ذي نصيب  
في نصيبه إنما الثابت خيار الجميع في جميع الانصبا لا كل بالنسبة  
الى نصيبه فامل هذا كله اذا دفع المحبوق قيمة الأعيان وامتنع سائر  
الورثة من دفع عوض انصباهم وأما اذا انعكس وان بذل باء  
الورثة وامتنع المحبوف في والحق اختصاص المحبوا بالأعيان  
بامتناعه ثبوت الاختصاص للبازل نظر الى عدم الحكم بثبوته ابتداء

ووجه أحده أن الأعيان لا تنقسم للمحبو وثبوت الاختصاص للبازل

مط أو بشرط عقد فكلها وهما حاصلان وممايزله الورثة من الذين  
 بمنزلة اخذ الدين لها لأن تلك معاوضة جديدة على التركة فإنها  
 عقد زوال اختصنا المحبوا بعين المحبوا بذلك لأن المانع من اختصاص  
 لم يكن إلا الذين وقد زال بإداء الورثة فتحققت التركة وصدف  
 كون المورث قد ترك الأعيان المحبوة مع عدم مانع من الاختصاص فإنها  
 التفصيل ياتر أن كان عقد دفع المحبوا الذين بنحو الامتناع منه بحيث  
 ساع للدين أخذ عين الحجة في دينه ولو باذن الحاكم فدفع الوارث  
 كان الوجه سقوط حق اختصاص المحبوا لأن دفع الوارث بمنزلة أخذ  
 الدين والأكان دفع الوارث كالتيج يوفاء الدين وبدفع المحبوا  
 يرتفع المانع من اختصاصه فيثبت حقه وهذا لا فرق فيه بالآخر  
 الثاني أنه إذا كان الميث قد هن أعيان المحبوا وبعضها على دين  
 في ذمتهم فلا إشكال في تقدم حق الرهانة على حق المحبوا فلا سلطة  
 له عليها إلا بعد اقتكالك الرهن لأن اسبق السببين وجود استبقاها  
 تأييرا ولا يجب على الورثة فك الأعيان الأصلية برأية ذمتهم من ذلك  
 بعد حصر الورث حق استيفائها الذين في العين الموهونة مادام متوجبة

فلا سبب جيب على الوارث غير المحجوع بقائها جعل الوفاء من غيرها  
 ثم لو اذاه منبرع او ابراء الدائن المدين اخضعها المحجوع وكذا اذا  
 ملكها المحجوة فانه يملكها دون ساير الورثة وليس له الرجوع الى الورثة  
 بئني تمام دفعه عوضا عن الذي لا تملكه منبرع بالاذاء من مال اخر  
 ولو ملكها الورثة من مالهم ففي اختصاص المحجوع بعد انكسارها وعده  
 الوجه المذبذبة في دفع الورثة الذين المستغرق للتركة مع اعيان المحجوة  
 من مالهم غير التركة الامر الثالث لو اوصى لابي له ابن اكبر  
 بعين غير المحجوة من اعيان تركة فلا اشكال في عدم منع الوصية عن  
 المحجول بقا الأعيان المحبوسية عن المعارض الا ان يكون هناك  
 مانع اخر كاستغراق الوصية جميع ما عدا المحجوة من اعيان التركة مع  
 القول باعتبار تخلف مال غير اعيان المحجوة في ثبوت حق اختصاص  
 المحجوة وما لو اوصى بعين من اعيان المحجوة تحت الوصية بلا شبهة  
 لعموادة الوصايا واستطاعت الميت على ماله ما دام فيه الروح اختصاصا  
 المحجوة بها ارث ولا يمنع الارث من الوصية بالعين لثبوت سلطنة  
 الموصي على تقييد عين من التركة لثلاثة اودينه ثم حيث تحت الوصية

المسكورة فلا يخفى انها تخرب من الثلث كما في الوصية بغيرها من عينا  
 التركة فلوزادت عن الثلث توقف الزائد على اجازة الجميع على  
 القول باحتساب الحبة من نصيب المحبوس من الميراث واما على القول  
 بعدم الاحتساب في اعتبار اجازة الجميع وجهان احدهما الاعتناء  
 فلا تكفي اجازة المحبوس وحدها لاطلاق ما دل على ان ما زاد من  
 الوصية عن الثلث يتوقف على اجازة الورثة ثانيهما كفاية اجازة  
 المحبوس عند الحاجة الى اجازة غيره لاصالة عدم اعتبار اجازة غيره  
 بعد انصراف دلة الاجازة الى الاجازة المستحق للموصى به وليس  
 هو هنا الا المحبوسون ساير الورثة هذا اذا زادت الوصية عن  
 الثلث ولو لم يزد الوصية من الثلث اعطاه المحبوس ورجع بالقدرة  
 الزائدة على ما يصيبه بالنسبة الى ساير الورثة في اخذ الزائد من ثلث  
 ما عندهم لان ثلث الميت موزع على جميع التركة واستوفاه  
 الميت بالوصية من عين الحبة التي هي مخصوصة به كما ان للموصي  
 به اذا كان عينا من التركة غير الحبة اعطاها الورثة ورجعوا  
 على المحبوس بقدر ما يصيب منها حوته اذا زادت الوصية عن الثلث

١٢٥ واجازها لابق فيها اذا كان الموصي برعين المحبوا نراذ انفذت  
 الوصية لا يرجع المحبوني على الورثة لاننا المحبوا لا يصا لنا  
 بعينها لانه يختص بخصوص العين لا نأقول نفوزا لا يصا بها  
 انما هو في مجرد تعيين العين وانرا لا يصا من حيثية خصوص  
 المحبوا ليرى ازيد من لزوم اعطاء العين لكن محسبا من الثلث  
 والا كان جنفا كما اذا وصى بعين من التركة فتتخذ في اعطائها  
 لكن محسوبا من الثلث والا كان جنفا واذا احتسب المدفوع  
 فلنا ترتب جوع صاحبه بالازيد كما يقابل عينه على من يده باق  
 الورثة عوضا عما اعطاه كما نرى على ذلك سيدنا نجل بحر العلو  
 فتدبر فرعان الاول لو وصى الاب بكل كذا درهم من ماله مع  
 عذو جود الداراهم فهل يختص المحبوا بعين المحبوا من غير ان يتجا  
 شيئا من المائة فلونلف ما عدا المحبوا سقط حق الموصي لاهام لا  
 بل عليه من المائة بحسب النسبة الى جودته ومجان رجح اولها 2  
 الجواهر وثانيهما السيد نجل بحر العلو حجة الاول ان كلام الموصي  
 يقتصر الى المائة ما عدا المحبوا فيه منع الانصراف لوقامت قرينة

بذلك خرج عن الفرض وحجة الثاني ان الوصية من الثلث ويخرج  
الثلث من الاصل وهو مع الباع على انتقال اعيان التركة الى  
الورثة يقضى في نحو وصية مائة درهم ولا درهم في التركة يتحمل كل  
وارث من المائة جزء بمجالتسبة الى نصيبه لقول الثاني اظهر  
وان قلنا في الدين بعد تحمل المحبوسين من الدين والفرق بينهما  
ان الوصية من المالك حال حيوته وجميع الاعيان تحت قبضه  
تصرفه ولم يتعلق حق المحبوس بعد حتى ينصرف الايض الى غير ذلك  
المحبوس بخلاف الدين فان توجيه خطاب الوفاء الى الورثة انما هو بعد  
تعلق حق المحبوس فيصرف الى غير اعيان الجوف قد برجيدا ثم انه  
هل للمحبوس استحقاق اعيان المجموع تتحمل من المائة ما يصيبه  
بالنسبة الى حيوته ارام لا بل الوصية بها مانعة من اختصاص المحبوس  
ام لا وجهان المشهور كما في رسالة نجل بحر العلوم هو الاول لانه  
مقتضى عموم دليل الجبوة لا مانع سوى دعوى ان تعلق حق المو  
لذات بمجرى الموت بالتركة التي منها اعيان المحبوس وهو مانع من  
ثبوت حق اختصاص المحبوسين الموت الذي هو زمان ثبوت الاختصاص

فان لم يثبت دفع الدفع لا يثبت وفيه نظير ما عرفت في الدين المستغرق من ان  
 المنعح لو سلم مراعى بدفع المحبوق قد ما يصيبه عدمه لا منجز امط  
 فالأقوى هنا ما عرفت في الدين المستغرق بغير هنا شي وهو ان  
 صاحب الجواهر قد افترض فلم يراحم المحبوق بالوصية بالثلاث اية  
 قال اذا وصى بثلاث ماله فهل يخرج من اعيان المحبوق ويلحق  
 ثلثه من غيرها يحتمل الاول لاطلاق جواز الوصية بالثلاث اذ  
 الفرض شمول لفظ الوصية لذلك فهو كما لو صرح بارادة الثلث  
 منها والجاء انما يراحم الوارث لا الوصية والثاني حملا للوصية  
 على الثلث من غيرها باعتبار ظاهر الوصية في ارادة ثلثه من المالا  
 الذي له فيه ثلث وأما اعيان المحبوق في جميعها له كما هو مقتضى  
 خبر سماعه فيكون له من ماله هذه الاعيان والثلث من  
 غيرها وان جازى اولاده الاكبر فلا يضر في الوصية بالثلاث في  
 ما يشمل الثلث منها وبذلك يفرق بين التصريح والاطلاق  
 انتهى وقضيت كما هو صريح كلامه عند مزاحمة الوصية بنام الثلث  
 ايضاً للمحبوق فضلاً عن الوصية ببعضه كما ذكرهم وغيرها واعترضه

تلمينه السبل بجل بحر العلوقوله بعد نقله لا ينبغي المناظر في ان  
 الثلث المذكور جعله الله للميت هو ثلث مما يترك من جوده وغيرها  
 لعموما صرح بان للانسان اذ امات ثلث ماله يضعه حيث يشاء  
 فان اراد من عدم من راحة الوصية للعبوان لا ثلث فيها التيسير لا  
 فمنا فاته مع العموم اضحى ولذلك لم يترك واحد باثر اذا اوصى بعين  
 من اعيان الجبوا لغير الجبوا لا ينفذ على الجبوا واذا شمله العمومها  
 المانع من خروج المائة درهم للوصيها من الجبوا بحسب النسبة كما  
 تخرج من غيرها من اعيان التركة الا ان يقال ان للوصي ذلك  
 ان اراد وصرح به وكذا لو اوصى به لاي يقوم بقيمتها ثلث ما  
 عد الجبوا كان هو قربة ارادة الخرج منها لغيرها واما اذا  
 اطلق وفي ثلث غير الجبوا بقيمتها كان ظاهره ارادة خروجها  
 من غير الجبوا كما ينبغي ان يحمل عليه ما سمعته من خروج الوصية  
 بالثلث من غير الجبوا اي ان ظاهره ارادة ما عد الجبوا وان  
 كان لوصيها بالثمن لها كان لذلك بطالب المفاين  
 الظهور ولا يظهر من هذا ايات المالين من الجبوا وغيرها والواو

١١٤٩ من المحب وغيره بالنسبة الى ذلك ما حكمه من افاده خبر عتمة  
 ان الميت ما يرقا صرح عن كونه دليلا على هذا الاستظهار  
 خصوصاً لو قال اعطوه مائة درهم من مالي او اعطوه ثلث مالي  
 فان الظاهر كل ما كان ما لا له مع ان يرد عليه ما ورده هو  
 على نفسه من افضا ما ادعاه فيما لو وصى بثلث ماله انزلوا  
 بعين من اعيان المحب غير المحب تنفذ وصيته بها من غير الثلث  
 لان الفرض كون المحبولة مع الثلث وما ايد به هنا وفي الدين  
 الغير المستغرق من انزلوا مطلق الدين او الوصية منع المحبوة  
 مع عدم خلو الميت من ستمائها غالباً ومن الكف دائماً فلا تسلم  
 حبة مع ان عجزه استبعا لا يصلح دليلاً في الاحكام الشرعية  
 ان كان المراد لا تسلم بوجوب لا ينحل المحبوا باء المحبونها شيئاً  
 فلا استبعا وان كان المراد لا يتصرف في عين حبة الا باء  
 الثلثة فغير لازم كلية فيما عدا الدين بالجملة الاقوى في مطلق القول  
 احتسابها من مجموع التركة من اعيان المحب وغيرها وان طلب  
 الوصية لا ينال في استحقاق المحب وان كان مرقه بقي على استحقاق

نفس الأعيان المخصوصة مع التزامها بالنسبة كما إذا وصية أمة درهم  
مثلا أو بعين من أعيان التركة فيخض فيها بأعيان المحبوة  
ويلزم باعطاء شيء من المائة درهم أو من قيمة العين الموصى بها أو  
مرة ينقل استحقاقه إلى القيمة كما إذا وصى بعين من أعيان  
المحبوة بجمع الزايد على ما يصيبه من قيمتها بالنسبة إلى محبوة  
على أنه في الوثيرة فهو كاحد الوثيرة يعامل في أعيان المحبوة مع الوصية  
كما يعامل غيره منهم فكما لا يمتنع الوصية من حق الوثيرة في ثلث  
التركة كذلك من حق المحبوة في الأعيان المخصوصة وقد اتضح وجه  
بما سمعت في الدين المستغرق وغير المستغرق انتهى كلام السيد  
علامه مقامه نقلناه بطوله لاستيفاء الكلام ولعمري أنه كلام  
ما وراء كلام ولقد افاد واجاد وأتى بما هو الحق المراد وعجل  
القول في ذلك إن اللازم بعد أداء الدين من التركة ثلث  
جميع ما بقي فالثلث للميت الثلثان ميراث يخرج منه المحبوة  
أولاً ثم يقسم الباقي على التهام ثم ليس للدين ولا الموصولة  
بكل إن يزام المحبوة عين المحبوة لأن المحبوة نوع وتعلق واختصاص

١٢  
 به الا مع عدو فاساير التركة للدين او الموصى به مع الاجازة فيما رواه  
 عن الثالث فان على المجهور الفكا بالقيمة او دفع الاعيان على  
 ما مر وهذا الله ذكرناه بتعال السيد السند هو الحق المبين ا  
 المنطبق على الادلة والله العالم الفرع الثاني انه لو اوصى بعين  
 من اعيان الجور في حق واجب كما اذا اوصى بتكفينه في ثوبه الله  
 كان يصلى فيه مثلا نفذت الوصية <sup>لما تم من كون الوصية</sup> نصرا في حال الجور والجور  
 اوت ورتبه ما بعد الوصية وحيث نفذت الوصية احتسب  
 من اصل التركة على جميع الورثة لان الموصى به يخرج من جميع التركة  
 كالدين وربما حكى عن الشهيد الثاني انه استجود القضيلا  
 بين ما اذا كانت العين موصى بها من غير اعيان الجور فيجب  
 من اصل التركة وبين ما اذا كانت من اعيان الجور فيجب من  
 الثلث وعلى ذلك فما حكى بان ما ينفذ من الاصل من اعيان  
 التركة يفوت على جميع الورثة بخلاف عين الجور فانها مختصة  
 بالوراث فاذا نفذت الوصية فيها واحتسب من اصل التركة  
 الله هو مقتضى قاعده كونها موصوفه في الحق الواجب تن عليه

خاصة إذا لم يقدر على الرجوع به إلى الورقة فيما في أيديهم بدل  
 ما أعطاه هو الله يعطينا لئلا نؤثر على ما في أيديهم وبدل  
 المحبودون المدفوع كفننا مثلاً فانه خارج من تقسيم الثلث و  
 الثلثين لئلا نؤثر بعد خروج الحقوق الواجبة فإذا صادف  
 خروجها من المحبوس أيضاً النافذ فلا يرجع وهذا حيث ان  
 الخاف بالمحبوس فلا يمتنع من الثلث على خلاف القاعدة ليكون  
 منزهاً عن الجميع ورد أو لا بان الضرر الوارد على فوق القوا  
 الشرعية غير ممنوع منه وثانياً انه ان ارتفع الضرر عن المحبوس  
 باحتسابه من الثلث ورد على الميت ضرورة انه اذا احتسب  
 من الأصل كان ثلث جميع ما عداه باقياً للميت واذا احتسب  
 من الثلث انتقص بقدره ثلث الميت وليس الأول باول من الخاف  
 بل هما سواء فلا وجه للترجيح كما صدق منه ثم انه لما ال الامر إلى  
 هنا كتب إلى بعض حضرات مجلس الباحة من الافاضل حوسه  
 الله تعالى فروغاً متعلقة بالباب سئل عنها اجابها خاتمة للرسالة  
 مودد اكل سؤال ورد فانه بالاجابة بعنه السؤال الاول ثم لو ما

الأب ابنه الأكبر يفرق أو هدم ولا يعلم تفكك موت أحدهما على الآخر  
 فهل يستحق الأب ابن الأكبر الجحوم لا وعلى فرض الاستحقاق هل  
 يرث الأب ووارثه من الأعيان المحبوبة التي ورثها الأب ابن الأكبر  
 أم لا وعلى فرض عدم الاستحقاق هل يستحق من بعده من أكبر  
 الذكور أم لا الجواب قد بينا في فصل ميراث الغرة والهدم  
 من كتابنا الكبير أن مقتضى القاعدة وإن كان عدلنا أحد  
 من آخر في صوة الشك في حيوة الوارث عند موت المورث نظرا  
 إلى توقف الأثر على حيوة الوارث عند موت المورث وذلك  
 غير معلوم في الغرة والهدم في الشك في الشرط يقتضي الشك في  
 المشروط إلا أن النص الفتوى يخرجنا عن هذه القاعدة في  
 خصوص الغرة والهدم إذا شك في سبق موت أحدهما على  
 موت الآخر والأفزان ومقتضى ذلك بعد كون المحبوبات  
 من حيث صدق تعريفها كما مر في اليد الإشارة هو وارث الولد  
 الأكبر في فرض السؤال الأعيان المحبوبة ودعوى انصراف أدلة ارث  
 الغرة والهدم إلى غير المحبوبات لا وجه لها وحيث استحق الأب الأكبر الجحوة

لم يرث الأب لأوارثه من تلك الأعيان شيئاً لما هو المشهور المختار  
 خلافاً للمعتمد تلميذه من أنه لا يرث الوارث الثاني الذي فرض  
 موته أولاً وارث منه الأول الذي فرض موته ثانياً ورحم فننقل  
 الأعيان إلى وارث الأب الأكبر ثم بناء على عدم استحقاق الأكبر للثمن  
 الأعيان لا يستحقها أكبر من بعده من الذكور ضرورة توقف  
 استحقاق الأكبر من بعده على موت الأكبر الغريق قبل الأب الفرض  
 هنا عدمه معلومته سبق موته على موت الأب الثاني الشرط  
 الثاني المشروط الثاني أنه لو كان أكبر الذكور من أولاد الميت  
 مفقوداً فهل يستحق الأعيان أم لا الجواب أنه حيث كان  
 بائناً استحقاقه المفقود كان لازماً أن يرث الأعيان  
 فتحفظ له إلى أن يظهر الحال فإن بان بعده لك موته قبل  
 الأب منتفلاً الأعيان إلى أكبر من بعده من أخوته الموجودين لما  
 موت الأب مع فقد الأخوة تنتقل إلى سائر الورثة على وجه الفرض  
 والقراءة الثالثة أنه لو كان أكبر أولاد الميت مكاتباً وقدم  
 إلى مولاه بعض المال المكتبة فهل يستحق الأعيان المجهوم لا الجواب

انه لو كان المكان مطلقا لفتق منه بمقدار ما اذاه من مال الكفاية  
 فمقتضى ما سبقنا عند الكلام في اللوائح في فروع عدا رث العبد  
 من ارث المكاتب المطلق مجزئة الحر بالنسبة هو ان يرث من الاعيان  
 المحبوبة ايضا بالنسبة فتدبر الرابع ان ولد الزنا ولد للملا عنه هل  
 يمنعان من الارث <sup>من المحبوبات</sup> الجواب يمنعان من المحبوبات لما حرروا من  
 كون المحبوبات الخمس انه لو كان اكبر الذكور من ولد الميت عبدا  
 حين موته ثم اعتق بعد موته فهل يستحق الاعيان ام لا وهل يفرض  
 بين وقوع قسمة التركة وعدمه لا الجواب يعلم استحقاتها وان  
 لان الجوارث ومن العلوة توقف الارث على ايضا الوارثين والاولاد  
 حين موت المورث فلا ينفع زوال المانع بعد موته سواء قسمت  
 التركة ام لا وارث الكافر اسلم قبل القسمة انما ثبت بنص خاص  
 على خلاف القاعدة فلا يقاس غيره عليه السادس ان تذا ارثا كبر  
 الذكور بعد موت الاب قبل دفع الاعيان اليه فهل <sup>على الاعيان</sup>  
 المحبوبات لا الجواب لا ظاهرا انه يستحقها لانفال الاعيان اليه بمجرد  
 موت الاب فلا يضطر ان يذاه بعد ذلك مع ان الاصل عدا القدر

والأصل بقائها على ملكه الحين لا زنداد فتكون الأثر نداد كسابر  
 أمواله في قيمتها بين ورثته السابغ اتر لومات الألب مات ابنه  
 الأكبر ولم يعلم ان موت الأبن كان قبل موت الألب وبعد  
 فهل يستحق الأعيان ام لا الجواب ان كان تاريخ موت كل منهما  
 مجهولاً فالأظم مرعد الاستحقاق العدا لعلم بمصول شرطه وهو  
 التحوين موت الألب الشك في الشرط شك في المشروط وكذا  
 لو علم تاريخ موت الأبن وهما تاريخ موت الألب اما عكس ذلك  
 ففيه وجهان من اصله عدا الاستحقاق ومن اصله نافر الحادث  
 المجهول التاريخ عن المعلو التاريخ وفي تامة اصله نافر الحادث  
 نظرت برب وما ذكر جاريما اذا علم اسلام الأكبر بعد ان كان كافراً  
 وشك في سبق اسلامه لقسمته حتى يستحق وعدا سبق حتى لا  
 يستحق الثامن اتر لو كان للميت ولدان ذكران وما احدهما قبل  
 موت الألب الآخر بعد موت الألب لم يعلم ان المناخر موت عن موت  
 الألب هل هو الأكبر يتبع تكون الأعيان له ولو رثته وان المناخر هو  
 الآخر حتى تكون الأعيان له ولو رثته الجواب بل لا توفت العمل باجبا

١٥٧  
 القرعة على عمل الأصحاب الجابر لو ضاها بكثرة ورود النصيص عليها  
 القول بالتميز بالقرعة في الفرض متعينا إلا أن ومنها ثبطن عن  
 ذلك فالأول هو الصلح لا مع إمكان اثبات نأخر موت  
 أحدهما عن موت الأب بأصل معتبر التاسع أنه لو كان الأكبر  
 سببا للقل الأكبر مباشرة فهل يمنع من المحو أم لا الجواب  
 الأظهر المنع أن كان التشبيب على وجه يصدق معه القائل عليه  
 عرفا ولو بعد بيان الحكم الشرعي المرجع في غيره أصالة التورث  
 والأحباب كما أوضحنا ذلك في فروع ما نعتة القتل فراجع ما هنا  
 كي يظهر لك سائر ما يتفرع في المقام العاشر أنه لو كان للميت  
 حمل ولد ووجد ميتا ولو يعلم أنه مات بعد الانفصال حتى يستحق  
 الجبوا وقبله حتى لا يستحق الجواب مقتضى قاعدة كون الشك في  
 الشرط شكاً في الشرط هو عدم الاستحقاق إلا أن يدعى إيراد  
 حصول الشرط باستصحاب حيوة الحمل إلى بعد الانفصال فتدبر  
 تمت التفتيش الشريفة

هذه هي الرسالة الشريفة الموسومة بتجفة الصفة في  
 احكام الحجة تصنيف الشيخ الهام البحر القفام ملاذ  
 الاسلام سلطان الفقهاء والمحققين اية الله في العالمين  
 العلامة الثاني الشيخ عبد الله المامقاني دام الباري تاييد  
 ابن الشيخ الامام ابي الاكرام الاينام حجة الاسلام ملاذ  
 الخاص العام اية الله في الانام وحيد عصره بل الأعصار  
 وسلمان فانه بل الارمان الشيخ الاجل الأعظم المحقق  
 المامقاني مد ظله العالی علی مؤسس الافاصی الادانی  
 ولمصنف الرسالة تصنيفا اخر فيها مطارج الافهام في  
 الأصول مختصر فيه بشرى الى الشيخ مد ظله العالی علی  
 أسلوب حسن ومنها منتهى مقاصد الانام في نكت شرعية  
 الاسلام علی أسلوب هذه الرسالة في البسط والاستيفاء  
 برف منه الى الان فتعة واربعون مجلدات تضم من اول  
 بحث المكاسب الى اخر الديات كل مجلد ما بين اثني عشر  
 الف بيت الى خمسة عشر الف بيت وهو في هذه الاشهر

اخذ في شرح العبادات وقدر الله تعالى لائتمامها ومجموع  
 ما برز منه الى الان يزيد على دوزة ونصف من جواهر الكلام  
 وله رسائل متفرقة منها رسالة في الفضل عن الزوجة ومنها  
 رسالة في الجمع بين فاطمتين عليها السلام ومنها رسالة في  
 اكل الاب من مال ولده الصغير مع فقره وعدم اشتغاله باصل  
 مال الولد ومنها رسالة في فرع من فروع ارب الزوجة في  
 رد بعض معاصيرها ومنها رسالة في توجده والده الشيخ مد ظله  
 العالي بيان احواله وله اجزاء متفرقة منها حاشية رسالة  
 القطع والظن للشيخ المحقق الانصاري وكراريس في الرجال  
 ومجلد في اصل البرائة واجزاء غير ذلك ولو لوحظ جميع ما  
 برز من قلمه الى الان لعدل جواهر الكلام مرتين وهو مجرّد في  
 كل يوم وليلة اربعاء وخمسين بيتاً تقريباً مضافاً الى سائر  
 اشغاله من المباحثات ونحوها والا فلو حلى ونفسه لحررت ثمان  
 مائة بيت وقد نقّو ذلك لفي ايام التعليل ومن هنا حق ان  
 يكتب في العباد يلقب بالعلامة الثاني عبد الصمد البصري<sup>١٣٢</sup>







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الباري المعين والصلاة والسلام على نبيه الأمين والله  
الفر الميامين سيما ابن عم أمير المؤمنين وبعد فيقول الأمل الجاني  
عبد الله المامقاني الشيخ مد ظله العالی علی الاعالی والأدانی انه  
سألني جميع من الإخوان ان احرر رسالة في مسألة انتصا المهر بموت  
احد الزوجين قبل الدخول وحيث ان المسئلة كانت معروفة بخلاف  
ما تقتضيه قواعد الفقاهة وكنت قد عرفت انها في فضل المهور من كتاب  
التكاح اجبتهم الى ذلك واستخرجتها من كتابنا الكبير حتى يشيع الحق  
ويبين وسميتها بالاجابة السهلة انتصا المهر بموت احد الزوجين قبل  
الدخول مستدأ من علي بن النكلاان وهو المأمور في جميع الاحوال الامور  
سائلان ينفع بها وساير الاخوان انكر الكرم المشان وقبل الاخذ  
في تحرير المسئلة لا بد من تقديم مقدمة هي ان الاصل في الفقة بيان

الزوجين بشئ من أسبابها بل هو انضمام المهر او عكس الانضمام فقول  
 ان ذلك يبنى على ان الثابت بالتفقد هل هو تمام المهر او نصفه فعل  
 الاول فالأصل عكس الانضمام الا في مورد الدليل على الثاني فالانضمام  
 هو الموافق للقاعدة بل التغيير بالانضمام <sup>حينئذ</sup> ناش من المسامحة انه لم يثبت  
 الا النصف وقد وقع الخلاف في المبنى على قولين أحدهما ان الزوجة  
 تملك جميع الصداق بالعقد وان توقف استقراره على الدخول وهو  
 خيرة جماعة بل في الرأى اشارة الأشهر في المذهب البارع ان عليه  
 الأكثر بل في لف وغاية المراد والمذهب البارع في غير موضع ولك  
 كشف للثام والجواهر وغيرها اثير المشهور في الكفاية انه المعروف من  
 مذهب الأصحاب بل في نثرانه ما لا خلاف فيه وادعى في الاجتماع عليه  
 ثابتهما انها تملك نصف المهر خاصة بالعقد ويتوقف ملكها النصف الا  
 على الدخول وهو الذي حكاه في لف ونثره عن الحلبي بن الجنيد الاسكافي  
 الكاتب حيث قال الجنيد نقل القول المشهور ما نصه وقال ابن الجنيد انك  
 يوجب العقد من المهر المسمى النصف والذي يوجب النصف الثاني  
 من المهر بعد ذلك وجب بالعقد منه هو الوقوع او ما قام مقامه من تسليم

المرئى بنفسها انتهى وهذه العبارة كما ترى صريحة في المخالفة فلا وقع لما في كشف  
 اللثام من أنه يمكن أن يكون إذا زاد الاستقرار فلا خلاف أنه متوخى القول  
 الأول لمؤرخ واحد هاهنا ما أسندت به جماعة منهم الشيخ في وقت من قوله  
 تعالى ونبارك وأتوا النساء صدقاتهن نخلة قال في دلالته من وجهين  
 أحدهما أنه أضاف الصدقات إليهن والظاهر أنه لم يفرق بين قبل  
 الدخول وبعد والظاهر أنه أمر بإتيان ذلك كله فثبت أن الكل لمن  
 وأنت خير ما يندلج في الآية على المطلوب بوجه بل هو ورد في  
 بيان حكم آخر وهو أنه أعطاء النساء صدقاتهن ولا ترضى فيه لوقف  
 الإعطاء بوجه فمثل الثاني ما تمسك به جماعة أيضاً من أن الصدقات  
 عوض البضع بالعقد وجب أن تملك المرئى عوضه به لأن ذلك مقتضى  
 المعاوضة كالبيع وغيره وفيه أنه مسمى على كون التكاح معاوضة ليجري  
 عليه أحكام المعاوضة وقد أضحنا في محله ممنوعة الصغر وكفاك  
 في الكشف عن عدم كونه من عقود المعاوضة واحتجته من غير عوض وعقد  
 كون المهر كافي لذلك ما تمسك به جماعة منهم الشهيد في غاية  
 المراد من أنها إن ملكت فكل الصداق بنفس العقد وجب أن تملك الصداق

بقولهم نحن فأنشأ مثل ذلك لانه ظاهرة لأن ملك النعماء يقع ملك الاصل  
فملكته يستلزم ملكته الاصل ويدل على حقيقة المقدم الموثق بابن بكير  
كالصحيح لا يجمع العصا بن علي بن ابي عمير <sup>الذي</sup> رواه الكليني <sup>في</sup> عنه عن  
علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن بكير عن عبيد بن زائدة  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأته على مائة شاه ثم  
ساق إليها النعم ثم طلقها قبل ان يدخل بها وقد ولدت النعم قال انك  
النعم حلت عنده رجعت بنصفها ونصف اولادها وان لم يكن الحمل  
عنده رجعت بنصفها ولم يرجع من الاولاد <sup>والله</sup> وان لم يكن الحمل عنده رجعت  
بنصفها ولم يرجع من الاولاد <sup>والله</sup> بنبي <sup>والله</sup> رواه هورث ايضا عن محمد بن يحيى  
عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير مثله الا انه قال ساق إليها  
نعماء وريقا فولدت النعم والرتيق وكذا يدل على حقيقة المقدم ما رواه  
الشيخ <sup>في</sup> باسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي  
عن العمركه عن علي بن حنفرة عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام  
عن ابيه ان عليا عليه السلام قال في الرجل تزوج المرأة على وصيف  
فيكره عند ما يريد ان يطلقها قبل ان يدخل بها قال عليها نصف



لم يدخل بها ثم طلقها قال ينظر إلى ما ضا إليه من غلة البنت من يوم  
 تزوجها فيعطى نصفها ونصف البنت إلا أن تعفو فيقبل  
 منه بصلح على شيء ترضى به منه فإنه أقرب للتقوى قد صدق الجواب  
 عن ذلك كاشف للثام حيث قال يجوز أن يكون الغلة من ريع بر  
 الرجل أن يكون الصداق هو البنت أو من أشجاره وعلى التقديرين  
 فلبت الغلة من ثمن المهر فيختص بالرجل فالأمر بدفع النصف منها محمول  
 على الاستحباب كما يرشد إليه قوله فإنه أقرب للتقوى لعله عوض عن  
 أجره الأرض قلت يشهد بذلك قوله فينظر إلى ما ضا إليه من غلة  
 البنت من يوم تزوجها إذ لو لا كون المهر نفس البنت للزم عود نصف  
 الغلة إليها فلا ضرورة عند الخلاف في استحقاقها النصف فلا يكون  
 لصيرة تمام الغلة اليه حجة فأمثل وعلى فرض تسليم الكلافة فنقول لا  
 يقع التعارض بكنهه وبين أخبار القول الأول والراجح أنما هو تلك لا  
 هذا الموافقة تلك لظاهر الكتاب الشهرة العظيمة والاشهرية رواية  
 كما دأبها المانحة فينبغي العمل بها وطرح هذا الثالث أنها لو ملكته  
 لاستقر عملاً بالأصل لم ينزل ملكها إلا بسبب نقله كالبيع وشبهه ولم

١  
 يوجب دبل انما انتقل النصف بنفس الطلاق فلا يكون الملك مستحقا و  
 فيه ولا منع الملازمة بين الملك والاستقرار بل يجوز الملك منزلا  
 وثانيا ان النصف ان يقول ان الملك ان كان لا يرزول الا بسببنا قل لكون  
 الشارع جعل الطلاق ناقلا للنصف فظهر من جميع ما قلناه ان الحق  
 المنصوات هو القول المشهور من تملكها للجميع ملكا منزلا والله العالم و  
 تظهر الثمرة في مواضع منها النماء المتحد بين العقد والطلاق فعلى  
 المشهور يكون للزوجة وعلى القول الآخر يكون بينهما نصفين ومنها ما لو  
 خلعها على مهرها او طلقها عليها و هبته اياه او ارثته منه فانه يرجع عليها  
 بالنصف على الاول ولا يرجع عليها بشئ على الثاني لكون نصرتها  
 النصف الآخر لكونها بقيت في ملكه الى حال الطلاق فياخذه بذلك ومنها  
 ما لو كان المهر نصيبا واقتضاها اياه ثم طلقها بعد مضي الحول على الاول  
 يجب عليها الزكاة وعلى الثاني لا تجب لانها لم تملك نصيبا تاما ومنها ما  
 لو كان المهر مقينا فانه يجوز لها التصرف فيه بغير بيع على الاول ولا يجوز  
 الا باذنه على الثاني لتحقيق الشركة الموجبة لحرة التصرف الا باذن الشريك  
 ومنها ما لو كان عينا واباعها من غير اذنه فانه يقع على الاول ويقف على

اجازته والنصف الآخر على الثاني ومنها ما لو كان المهر مقبنا وحجر على  
 الزوج فليس فانه على الاول لا يتعلق به الحجر بخلافه على الثاني الى غير  
 ذلك من ثمرات الملك حيث ترتب على جمعه على الاول وعلى  
 نصفه على الثاني كما لا يخفى واذا قد عرفت ذلك فلنرجع الى ما  
 نحن بصدده ونقول انهم اختلفوا في انشاء المهر بالبوت قبل  
 الدخول على اقول احدها عدم الانشاء لا بموت الزوج ولا بموت  
 الزوجة بل يستقر ملكها للجميع بذلك وهو مذهب جماعة كثيره و  
 قد حكى في الجواهر الاستقرار بموت الزوج قبل الدخول عن النفي  
 والمريض القاضى وبني حمزة وادريس وكافة المسانين والاستقرار  
 بموت الزوجة عن المفيدة في احكام النساء وابن حمزة والقاضى  
 للمذهب الكامل وابن ادم وابن المصنف في النكاح والفاضل ولا  
 وابي العباس والمفداد والكركي قلت بل في مع صلان لزوم الجميع  
 بموت الزوج قبل الدخول مذهب كثير الاصحاب لزومه بموت  
 الزوجة مذهب جماعة الاصحاب في سنه والرياض في كلا المقامين  
 من لزوم الجميع هو الاشتهار في الكفاية انه مذهب الاكثر وفي غايه

ما لا يخفى في  
 النكاح من غير  
 بل في النكاح

المراد انه المشهور في الموضعين وفي ثران الموت عند محصل اصحابنا  
 يجري مجرى الدخول في استقرار المهر جميعه وفي المذهب البارع  
 في موت الزوج ان عليه لا كثر وفي موت الزوجه هو المشهور بل في  
 الغنية في موت الزوج نفى الخلاف فيه حيث قال فان دخل بها  
 او مات عنها استفر كل بلا خلاف انتهى بل في الناصر باب الايجاع  
 عليه حيث قال لا يذهب اليه اصحابنا ان من سمي لامرته مهر او  
 مات عنها قبل الدخول فلها جميع المهر لان الموت يجري مجرى  
 الدخول في ايجابه كمال المهر وعلى ذلك لجامع جميع الفقهاء بلا خلاف  
 بينهم ومن خالف في ذلك فالحجة عليه كما تقدم الاجماع بخلافه  
 انتهى فانها انقضت بموت كل من الزوج والزوجه وهو ظاهر الصداق  
 في المقنع حيث قال وسئل الصادق عن اخين اهديتا الاخوان  
 في ليلة واحدة ودخلت امرته هذا على هذا وامرته هذا على هذا  
 قال فلكل منهما الصداق بالغشيان فان كان وليهما تعد في ذلك  
 اعزم الصداق ولا يفرم احد منهما امرته حتى تنقضي العدة فاذا  
 انقضت العدة صارت كل واحدة منهما الى زوجها الاول بالكل

١١ الأول قيل له فان ما لنا قبل انقضاء العدة قال يرجع الزوجان  
 بنصف الصداق ورثتهما وبناتهما الرجلان فان مات الزوج  
 ولها في العدة قال يرثانها ولم يمانصفا المهر المسمى وعليهما العدة  
 الى اخر ما ذكره حيث ان دابة في المقنع ذكر فتوى بالرواية والرواية  
 كما ترى ثبتت النصف في موت كل منهما قبل الدخول من المعلوم  
 انه لا خصوصية للموثر فيكون الصديق قائلا بالانقضاء بموت  
 كل منهما وما حكى عنه من القول بالانقضاء بموت الزوج ساكنا  
 عن موت الزوج لم افهم وجهه ولم اعثر على غير هذه العبارة مما  
 تكفل ببيان المسئلة وربما اخبر والذى المحقق العلامة دام ظلاله  
 هذا القول في بعض اجوبة المسائل وحكى دام ظلاله عن الشيخ حنا  
 الفصول في القبول بانقضاء المهر بموت الزوج قبل الدخول ساكنا  
 عن حكم موت الزوجة ثالثا ما اخبره الشيخ رحمه في تبيينه من التفصيل  
 بقوله وموتات الرجل عن زوجة قبل الدخول لها وجب على ورثته  
 ان يعطوا المهر كاملا وليستحلفا ان يترك نصف المهر انتهى  
 ومثله حكى عن تيب وحكى في لف بعد نقله عن القاضي ابن البراج

فان لم يقض كل المهر كان لها المهر كله وان ماتت الزوجة قبل الدخول كان لها نصف المهر

١٢ في الكامل قطب الدين الكيكي مناقبه ومن هنا ظهر ما في نسبة  
 صاحب الجواهر فيما سمعته منه الى الكامل القول باستقرار  
 الجميع بموئها و بما حكم في مع صد عن السيد عميد الدين و  
 احتمال ان يكون مراد الشيخ به بقوله لا وليا لها النصف من حصة  
 سقوط النصف الاخر عن الزوج بالبراث لكونها غير ذاك لذا  
 بقرينة قوله لكان لا وليا لها النصف ثم قال ورح لا يبقى بين القولين  
 منافاة انتهى قلت قد اخذ السيد ذلك من المحقق في نكت بترجيح  
 قال في جواب السائل عن كيفية صحة ما في يتر من انصاف هذا اذا لم يكن  
 لها ولد لأن المستقر في المذهب اصح الروايتين ان المهر تملكه  
 المهر بنفس العقد ولو مات احد هما كان المهر ثابنا باجمعه فاذا  
 ماتت ورث الزوج نصفه وكان الباقي لباقي ورثتها لكن لا يفضل  
 ان لا ياخذ والا نصفه وحصة الزوج في النصف معهم انتهى اجابها  
 ما حكاها في آف وغيره عن الصدوق في المقتع وفي غيره عن  
 الفقيه من الانصاف بموت الزوج ساكنا عن حكم موت الزوجة وتو  
 لا يجزى في الفقيه لا لا حظا وما المقتع قال فما غره اليه انما الموجو

فيه الاستقنا نقله عنه وبما حكى في الرياض هذا القول عن ظاهر  
 الكافي للكليني في الضنية قال بل حكى بعض المصنفين التهمة بين  
 القضاة واختاره من المصنفين جماعة انتهى قلت لها رحمه الله تعالى  
 من الكافي ذلك هو اقتضاره على إيراد نصوص التخصيص ووجه  
 استظهاره من الضنية اقتضاه على كراهة موت الزوج وانتزاع  
 بطلان الاستظهار المذكور ضرورة أن الكليني رحمه الله تعالى أوردا أخبار  
 الانصاف بموت كل من الزوجين ولازم ذلك اختيار القول  
 الثاني لا الرابع وأما ابن زهرة فسكونه عن حكم موت الزوج كما يدل  
 على هذا إلى الانصاف بوجهه ان لم يدل على عدمه من حيث  
 كون عداه نصا موافقا للأصل وأما البعض الذي حكى منه ضعف  
 القول بالانصاف بموت الزوج قبل الدخول بالتهمة بين القدماء  
 فالظنون انه صاحب الكفاية فانه قال في مقام الترجيح ان أخبار  
 التخصيص أكثر واشهر بين القدماء الاشمال كل من الكتب الأربعة  
 على بعضها بخلاف أخبار المعارضة فانه لم يرد لها إلا الشيخ رحمه الله  
 يبعد جميع أخبار التخصيص انتهى فادعوه فانه شهرة الرواية لا الفتوى

كما هو ظاهر عبارة الرابض إلا أن يكون مراده بالبعض غير هذا القول  
 وقد استغرض شيخ الجواهر دعوى الشهرة بين القدماء ثم قال إلا أن يكون  
 قد أخذ ذلك من الروايات بناء على أنه مذهب من رواه كابي عبيد  
 ورواية وعبيد بن ذرارة والحسن الصبقل والفضيل بن العيا  
 وحجيل بن صالح وابن أبي عيفور انتهى ما قولكم من الكلمات الأصحاب في  
 هذه المسئلة في غاية الاضطراب بحيث لا يسع احدا دعوى الشهرة  
 على شيء من الأقوال حينئذ فلنرجع الى أدلة الأقوال فنقول بحجة  
 القول الأقل أو موادها متمسكة بجماعة من الأصل والمراد بالثنا  
 عند التقوط واليد يرجع ما ذكر في تر بطوله حيث قال وموتى مات احد  
 الزوجين قبل الدخول استقر المهر جميعه لأن الموت عند محصل  
 احتسابنا يجره جرحه الدخول في استقرار المهر جميعه هو اختيار شيخنا  
 المفيد في أحكام النساء وهو الصحيح لا نأخذ بغير خلاف بيننا ان با  
 لمقد تستحق المرأة جميع المهر المستحق وبسقط الطلاق قبل الدخول نصف  
 فالطلاق غير حاصل إذا مات فبقينا على ما كنا عليه من استحقاقه من  
 ادعى سقوط شيء منه يحتاج الى دليل ولا دليل على ذلك من إجماع

لان اصحابنا مختلفون في ذلك ولا من كتاب الله تعالى ولا نورا خبا  
 ولا دليل عقل بل الكتاب فاضل بالعقل حاكم بما اخبرناه انتهى  
 ولا ينبغي عليك ان التمسك بالأصل انما يتم بناء على القول المشهور من  
 استحقاتها لجميع المهر بالعقد واما على قول الاسكان فلا يجري له  
 بل السقوط موافق للقاعدة والحاج الى الدليل انما هو الثبوت  
 مضافا قال ان الأصل لا يجري له في امثال المقام من موارد وجود  
 الدليل وما في صدق كلامه من نسبة عدم الانحصار الى المصطلحين من  
 الاصحاب قد سقط عن الاعتبار بالترامد بوجوه الخلاف فيه الثاني  
 ما تمسك به جماعة منهم المحقق الثاني في مع صدق حيث قال لنا ان لا  
 لا يبطل النكاح لانهما يتوارثان وانما لم يبطل بالموت ولم يبق كان  
 الموت نهائيه وانتهاء العقد كاستيفاء العقود عليه فيجب العوض بكامله  
 بدليل الاجارة انتهى والحكمة في ذلك اشار المحقق في بل كلامه بقوله  
 والعقل حاكم ما اخبرناه لكنك خير راية اجتهاد صرف وقياس محض  
 لا اعتماد على امثاله في الاحكام النعديرة التوقيفية مع انه فاسد من  
 اصله ولا مرجح عند دلالة التوارث على عدم بطلان النكاح بالموت

بوجه ثانٍ من حيث المناقاة بين قوله وإذا لم يطل بالموت وقوله يربح  
 ضرورة أن لازم عقد الطلاق بالموت بقائه لا عدم بقائه والثاني  
 حيث منع كون انتهاء العقد كاستيفاء الموقوف عليه إلا انقضاء  
 بالطلاق والفسخ ولو سلم فتمنع قياسه على الإجارة الثالث ما نقله  
 بعضهم من عموم قوله تعالى وأتوا النساء صدقاتهن نحلة ولعله يفتي  
 أنه يدل على لزوم إعطائهن المهر وهو تعالى كما لا يفصل بين ما قبل  
 الدخول وبعده فكذلك لا يفصل بين الموت وعدمه وبعبارة أخرى  
 دلت الآية على ملكهن المهر بالعقد كما عرفت ببيان في المقدمة  
 خرج عنه الطلاق للدليل الدال على الانتضا وبقي الباقي على عموم  
 وقبه مضافا إلى ما عرفت هناك أن ما دل على الانتضا بالطلاق  
 ليس بامتن من أدلة الانتضا بالموت فكما خصصت الآية بذلك  
 الأدلة فكذلك خصصها بهذه ثم لا يخفى عليك أنه قد استدل بعضهم  
 على هذا القول بالأخبار وفيه اختصاصها بصورة موت الزوج فلا  
 دلالة فيها على تمام المدعى تحية القول الثاني النصوص المستفيضة التي  
 كانت تكون متواترة بل هي كل حقيقة وهي طائفتان فقط طائفة

ع

منها بالانصاف يموت كل من الزوجين قبل الدخول وطائفة اخرى  
 لانصاف يموت الزوج من الطائفة الاولى الصحيح الذي رواه الشيخان  
 الكليني وعنه علي بن ابراهيم عن ابيه عن عدة من اصحابه عن سهل بن  
 زياد جميعا عن الحسن بن محبوب عن علي بن بابويه عن زرارة قال سئلت  
 عن المرأة يموت قبل ان يدخل ويموت الزوج قبل ان يدخلها قال  
 ايتهما مات فالمرأة نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض لها فلا مهر لها و  
 منها الموثق كالصحيح الذي رواه الكليني وعنه محمد بن يحيى عن احمد بن محمد  
 عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال سئلت ابا عبد  
 الله عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها قال ان هلكت او امات او طلقها  
 فلها نصف المهر وعليها العدة كلها الميراث ورواه الشيخان باسناد  
 عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن بكير عنهما نارواه  
 الكليني عن الحسن بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشاح عن ابان عن  
 عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله انه قال في امرأة توفت قبل ان يدخل  
 بها ما لها من المهر وكيف يرثها فقال اذا كان قد فرض لها صداقا فلها  
 نصف المهر وهو يثاها وان لم يكن فرض لها صداقا فلا صداق لها وفي

رجل في قبل ان يدخل امرئته قال ان كان فرض لها مهر فلها نصف المهر  
 وهي ترثه وان لم يكن فرض لها مهر فلها مهرها وهو برثها ومنها ما رواه الكليني  
 في الاثنا عشرية عن ابان بن عثمان عن عبيد بن زرارة وفضل بن  
 العباس قالوا لابي عبد الله ما تقول في رجل تزوج امرئته ثم ماتت  
 وقد فرض الصداق قال لها نصف الصداق وترث من كل شيء وان ماتت  
 فهو كذلك ورواه الشيخ باسناده عن علي بن اسمعيل عن فضالة بن  
 ايوب عن ابان بن عثمان عن عبيد بن زرارة والفضل بن العباس عن  
 ابي عبد الله مثله ومنها ما رواه الشيخ باسناده عن علي بن اسمعيل  
 عن فضالة عن ابان بن عثمان عن الجارود عن ابي جعفر قال قلت ما تقول في  
 اخر المثلين السابق ومنها الصحيح الذي رواه الصدوق باسناده عن  
 الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ابي عبد الله في حديث اخبر  
 اهلنا الاخيرين انك قد حكيت من عن المقنع ان قال جميل قبل  
 فان ما سألنا قال يرجع الزوجان بنصف الصداق على ورثتهما فانهما  
 الرجلان قيل فان مات الزوجان قال يرثانها ولها نصف المهر ومن العلية  
 الثانية الصحيح الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي

بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحد جماعة في الرسل موت  
 ونحوه امرئ لم يدخل بها قال لها نصف المهر لها الميراث كما وعليها العدة  
 كاملة ورواه الشيخ بإسناد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء  
 بن رزين ومنها الصحيح الذي رواه ثقة الإسلام عن محمد بن يحيى عن عبد  
 بن محمد وعن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عتبة من أصحابه عن كميل  
 بن زياد جميعا عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن أبي عبيد الله قال سألت  
 أبا جعفر عليه السلام عن غلام وجارية زوجهما وليان لها نصف غير الأب هما  
 غير هذين فقال النكاح جائز وإيهاما أدرك كان على الخيار وإن أتا  
 قبل أن يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر إلى أن قال فإن كان الرجل الذي  
 أدرك قبل الجارية ورضي النكاح ثم مات قبل أن تدرك الجارية انور  
 قال نعم يعزل ميراثها منه حتى تدرك فتخلف بالله ما دعاها إلى أخذ الميراث  
 إلا الرضا بالتزوج ثم يدفع إليها الميراث ونصف المهر الحديث ومنها  
 الموثق كالصحيح الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد  
 عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زوارة قال سألت أبا عبد الله  
 عن امرئ هلك زوجها ولم يدخل بها قال لها الميراث وعليها العدة الكاملة

وان سمي لها مهر فلها نصف وان لم يكن سمي لها مهر فلا شيء لها ومنها المرسل  
الصحيح **الكليني** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابيه** وعن **ابيه** عن **علي الاشعري**  
عن **محمد بن عبد الجبار** وعن **محمد بن اسمعيل** عن **الفضل بن شاذان**  
جميعا عن **ابن ابي عمير** صفوان عن **عبد الرحمن بن الحجاج** عن **رجل**  
عن **علي بن الحسين** قال في المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها ان لها نصف  
الصداق ولها الميراث وعليها العدة ومنها الصحيح **الكليني** رواه **الكليني**  
عن **علي بن ابراهيم** عن **ابيه** عن **ابن ابي عمير** عن **احمد بن الحلبي** عن **ابيعبد الله**  
عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها وقد فرض لها مهر فلها نصف ما فرض لها  
ولها الميراث وعليها العدة ومنها الوثوق **الكليني** رواه **الكليني** عن **حميد بن زياد**  
عن **ابن سماعه** عن **احمد بن الحسن** عن **معاوية بن وهب** عن **عبيد بن**  
**زاد** عن **ابيعبد الله** في المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها قال هي من المهر  
المطلقة التي لم يدخل بها ان كان سمي لها مهر فلها نصف وهى ترث وان لم  
يكن سمي لها مهر فلا مهر لها وهى ترث قلت والعدة قال كتبت عن هذا  
ومنها الصحيح **الكليني** رواه **الكليني** عن **حميد بن زياد** عن **ابن سماعه** وعن  
**ابن العباس** **الريزي** عن **ابوبن نوح** وعن **محمد بن اسمعيل** عن **الفضل**

بن شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى عن ابن سنان عن الحسن الصفي  
 قال في النكاح الباق عن أبي عبد الله في المنة يموت عنها زوجة قبل أن  
 يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث وعليها العدة ومنها الضعيف  
 بعبد العزيز كما الصحيح لأن محبوباً ذكرناه الصدوق به بأسناده عن  
 الحسن بن محبوب عن عبد العزيز بن العبد عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد  
 الله في الرجل يزوج ابنه بنتاً في حجره وابن بدك والبقية غير بدك قال  
 نكاحه جائز على ابنه فان مات عزله يرثها منه حتى تتركها فاذا دركت حلف  
 بالله ما دعاهما إلى أحد الميراث الا أرضاً لها بالنكاح ثم يدفع إليها الميراث  
 ونصف المهر الحديث ومنها الصحيح المذكور في الشئ بأسناده عن الحسن  
 بن محبوب عن علي بن شهاب عن زرارة قال سألت أبا جعفر عن رجل  
 تزوج جارية له ندر له لا يجامع مثلها او تزوج نكحاً فدخلت عليه فطلعت  
 ساعة ادخلت عليه قال ها أنا بنظر اليهن من يوثق من النساء ان كن كما  
 دخلن علي فان لها نصف الصداق المذكور في طهرها ولا عدة عليهن منه قال  
 فان مات الزوج عنهن قبل ان يطلق فان لها الميراث ونصف الصداق  
 وعليهن العدة اربعة اشهر وعشراً ومنها ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى

عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن  
 ابي عبد الله في رجل ارسل بخط عليها امرته وهو غائب فانكحوا الغائب و  
 فرضوا الصداق ثم جاخروا انه توفى بعد ما سبق الصداق فقال ان كان  
 املك بعد ما توفى فليس لها صداق ولا ميراث وان كان قد املك قبل ان  
 يتوفى فلها نصف الصداق وهي ارثه وعليها العدة ومنها الصحيح الذي  
 رواه الصدوق باسناده عن الحسن بن محبوب عن الصادق بن محمد بن  
 مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن الرجل يزوج المرأة ثم يموت قبل ان يدخل  
 بها فقال لها الميراث وعليها العدة اربعة اشهر وعشرا وان كان سقي لها مهر  
 يعني صداقا فلها نصفه وان لم يكن سقي لها مهر اطلاقا واما القول الثالث  
 فيدل على غير الاول وهو لزوم تمام المهر في صورة موت الزوج عده  
 من النصوص التي منها الصحيح الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن  
 سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اذا توفى الرجل عن امرته ولم يدخل بها فلها المهر كله ان كان سقي مهرها لها  
 وسهمها من الميراث وان لم يكن سقي لها مهر لم يكن لها مهر وكان لها الثلث  
 ومنها الصحيح الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي

ع  
 الاملاك النكاح  
 والزوج

٢٣  
 عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله قال في المتوفى عنها زوجها اذا لم يدخل  
 بها ان كان فرض لها مهر فلها مهرها المهر فرض لها ولها الميراث وعدتها  
 اربعة اشهر وعشرة اكدته التي دخل بها وان لم يكن فرض لها مهر فلها مهرها  
 وعليها العدة ولها الميراث ومنها ما رواه الشيخ باسناده عن الحسين  
 بن سعيد عن القسم بن عمرو عن ابن بكير عن زارة مثل المتن السابق  
 ومنها ما رواه الشيخ باسناده عن سعد بن عبد الله عن ابراهيم بن محمد بن  
 عن اخيه علي عن عثمان بن عيسى عن سماعة وابن مسكان عن سليمان  
 بن خالد قال سئلت عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرض  
 لها مهر فلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث وعدتها اربعة اشهر  
 عشرة وان لم يكن قد فرض لها مهر فليس لها المهر ولها الميراث وعليها العدة  
 ومنها الصحيح الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن علي بن  
 النعمان عن ابن مسكان عن منصور بن حازم قال سئلت ابا عبد الله  
 عن الرجل تزوج المروثة فموت عنها قبل ان يدخل بها قال لها صداقها  
 كاملا وتورثه وتعتد اربعة اشهر وعشرة اكدته المتوفى عنها زوجها ومنها  
 الموثق الذي رواه الشيخ باسناده عن علي بن الحسن بن فضال عن

الصَّاسُ بْنُ غَامِرٍ وَأَوْدُ بْنُ الْحَصِينِ عَنْ مَضُومٍ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ  
 لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي جَلِّ زَوْجِ امْرَأَةٍ وَسَمِيَّ طَاصِدًا قَاتِمَاتٍ عَنْهَا وَلَوْ بَدَلًا  
 لَهَا قَالَ لَهَا الْمَهْرُ كَمَا مَلَاحَ الْمِيرَاثُ قُلْتُ فَاتَهُمْ دَوَّاعُنَا أَنَّ لَهَا نَصْفَ  
 الْمَهْرِ قَالَ لَا يَحْفَظُونَ مَتَى إِنَّمَا ذَلِكَ لِلطَّلَاقِ هَذَا وَأَمَّا الْجَزَاءُ الْآخَرُ مِنْ هَذَا  
 الْقَوْلِ مِنَ الْأَنْصَافِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ فَلَمْ اعْتَزِلْهُ عَلَى دَلِيلٍ وَإِنَّمَا الدَّالُّ عَلَى  
 ذَلِكَ أَنَّهُ سَوِيٌّ مَوْهَا وَمَوْتُهُ فِي الْأَنْصَافِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْهَمَ  
 الْأَوَّلَ مِنْ أَخْبَارِ الْقَوْلِ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا سَمِعْتُ مِنَ الْمَانِ  
 وَاحْتِمَالُهُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ بِالْأَوَّلِ فَتَاقِلْ وَأَمَّا الْقَوْلُ الرَّابِعُ فَبَدَلٌ عَلَى  
 الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْهُ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ أَخْبَارِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا عَدَا الْأَنْصَافِ  
 بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَمْتَسِكَ لَهُ بَدَلُهُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَفِيهَا  
 مَا عُرِفَ مَعَ عَدِّ تَحْقُوقٍ قَائِلٍ صَرِيحٍ بِالْعَدِّ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ وَالْأَنْصَافِ بِمَوْتِ  
 الزَّوْجِ هَذَا تَامًا مَا يَقْضِيهِ الْمَقَامُ فِي تَحْرِيرِ الْأَقْوَالِ وَالْأَدَلَّةِ وَالَّذِي يَقْضِيهِ  
 التَّحْقِيقُ وَبِرَضِيَةِ النَّظَرِ الدَّقِيقِ هُوَ أَنْ يَبْقَى أَنَّ أَخْبَارَ لَوْ رُفِيَ التَّامُّ لَا تَكْفَى  
 أَخْبَارَ الْأَنْصَافِ بِمَوْتِ كُلِّ مِنْهَا صُرُورُهُ أَنَّ تَمَاشَاعَ وَذَاعَ وَمَلَأَ الذَّقَا  
 وَنَوْدَى عَلَى الْمَنَابِرِ عَدَّ مَعْقُولِيَّةِ التَّعَارُضِ مِنْ الْعَطْفِ وَالْخَطِّ فَإِنَّ أَخْبَارَ

لزوم التمام ظنية لكونها اخبارا واحدا واخبارا لانفسا قطعية لتواتر مضمونها  
 كما ادعاها في الوسائل ايضا ونفى عنه البعد في الرياض بل هو ظاهر عند كل  
 منصف فيلزم الاخذ بها وطرح اخبار التمام وعلى فرض النزل عن ذلك  
 نقول ان اخبار الانفس اربع لانها اصح سندا واكثر عددا واتم دلالة  
 واشهر رواية وقد قال المعصوم خذ بما اشهر يعني من الروايتين بل هو ظاهر  
 وذاع الشاذ النادر ايضا فاخبار التمام مضافة لجميع العامة واخبار الانفس  
 انصافا لغيرهم كما سمعت من السيد المرتضى في التصريح به في الناصح  
 بقوله بعد الحكم بحريان الموت بحرية الدخول في الجاهل التمام وعلى ذلك جميع  
 الفقهاء انتهى وقد قال ابو جعفر انظر ما وافق منهما العامة فتركه وخذ  
 ما خالف العامة فان الحق فيما خالفهم وقال الصادق ما خالف العامة  
 فيه الرضا فيلزم ان يتعارض الظاهرين ونكافؤهما ترجيح اخبار  
 الانفس بما خالف جميع العامة مع ان في موثقة منصوصا بزيادة ابيضا دلالة  
 واضحة على ورود اخبار التمام بقرينة كما لا يخفى على المتدبر النصف ولعمري  
 ان قد لاحظنا اخبار المسئلة قبل اليوم بما يزيد عن سنة اشهر وما استشهدت  
 من الوثيقة الا بالحقبة ان لا يخفى ما في كلمة لا يحفظون عنه من الغيبة

والاعتذار مع أنه لا يعقل به وستة عشر وأزيد من اعلام الرواة في مراد  
الامام وحملهم الطلاق على الموت مع ان الاخبار لا ربط لها بالطلاق ولا  
لا استولتها ولا اجوبتها وليت شعري اى مناسبة بين الميراث وبين الطلاق  
هذا مضافا الى انه جمع بين موت الزوج وموت الزوجة والطلاق في  
صحة زيارة الزوجة فكيف بلائمه سهوهم في ابدال الطلاق بالموت و  
الى ان فيها ما عن غير الصادق مثل جبر الى الجارود <sup>وصحيح محمد بن مسلم</sup> وصحيح ابي عبيدة و  
صحيح زائدة والقصيح لاحد محمد بن مسلم حيث انها عن ابي جعفر ومنها مسند  
عبد الرحمن بن الحجاج حيث انه عن علي بن الحسين فدل ذلك كله على انه  
اعتذار محض بل في العبارة لطف من حيث ان ظاهره عند حفظهم سهوهم  
في ضبط الرواية وصراده والله العالم عند سترهم حكمه عن الناس ويثمد لما  
قلناه ما رواه الشيخ الحر العاملي في الوسائل عن سعد بن عبد الله في  
بصائر الدجاج عن محمد بن ابي عمير عن جميل بن صالح عن منصور بن حازم  
عن ابي عبد الله قال ما اجدا حدا احدته واني لاحدث الرجل بالحدث  
فيحدث به فادق فاقواله لم اقله فبين من جميع ما قلناه ان الحق المحقق  
الله لا معدل عنه انما هو الانصاف بموت كل من الزوج والزوجة بل لا

اظن احدا برنا بعد ملاحظة ما ذكرناه فحقيق القول بالانقضاء بقى هنا  
 امر ينبغي التنبيه عليهما تنبيها للفايدة ونكبيلا للعائده الاول ان  
 الشيخ في قبله حمل اخبار انقضاء المهر بموت الزوج على استحباب  
 ترك الاولياء للنصف قبل ولا عدا مكان حملها على الاستحباب غيره  
 انها ما وردت مورد بيان الوظيفة والاستحقاق وليس فيها لفظ  
 الامر يمكن حمله على الاستحباب ثانيا على فرض الامكان انه مما لا  
 شاهد عليه قد بينا في المطالع ان الجمع الذي لا شاهد عليه من النكاح  
 ولا يساعده العرف ولا وجبه وثالثا ان ذلك لا يقتضي في الطائفة الاولى  
 من اخبار القول الثاني الدالة على الانقضاء بموت كل من الزوج والزوج  
 ضرورة انه لا مضمحل ارادة الانقضاء بالاثرت في موت الزوجه واستحبابا  
 عفو الاولياء عن النصف في موت الزوج من قوله فلها النصف في  
 قوله ان هلك او هلك او طلقها فلها النصف استلزام ذلك لاسما  
 اللفظ الواحد في معنيين باطلاق واحد واربعا ان الحمل المذكور مع  
 بحمل اخبار القول الثالث على استحباب اعطائها تمام المهر وحمل المهر  
 فيها على النصف كما احتمل في الوسائل قال لان النصف المتعذر اذا كان هو

الثابت لها شرعا يجوز ان يطلق عليه لفظ مهرها ولفظ المهر بل المهر كله  
ولا يابى ذلك الا الاخير يعني موثق منصوب انتهى وان كان فيما احتمل نظر  
ظاهر ضرورة شناعة اطلاق المهر كله على نصف المهر كذا ارادة ذلك  
من قوله مهرها الله زوجهها وهكذا مثلها مما تضمنه الاخبار والردية  
الثاني ان سيدنا صاحب <sup>الترغيب</sup> قال ان القول بان نصف المهر يموت بالزوج <sup>بما</sup>  
عن قوة لان الطنة الحاصلة من هذه الكثرة اقوى من الحاصلة من التفرق  
ستابع اعتضادها بالشهرة بين القدماء ولو كانت محكية ومخافة للفتنة  
كما صرح به جماعة التزم وقد استغنى ذلك منه صاحب الجواهر قال وكانت  
تبع به جملة من متأخري المشائخين المعلوم اخلال طريقهم بعد الاكتفاء  
الى شهرة الاصحاب لا اجماعهم ولو للترجيح كما هنا مضى قال التصريح في  
الحبر المبرور بان ذلك وهم عليه والى اتفاق جميع هذه الاعضاء عليه  
مع انه مما يكثر وقوعه بل اعد اشهر من الطلاق الله اشهر النصف فيه  
والغير ذلك مما لا يميز له محو والظن بها مع بعضه فضلا عن الجميع  
ذكر جملة من الكلام في صورة موت الزوجة ثم قال وبالجملة فلم يسئل مقصود  
عنها عند الاخطاب على وجه لا يحصل الظن من النصوص الزبورية التي

حقاها

2/9

الثاني

الثاني من غير معارض ثالثا ان الشهرة التي هي حجة بالأصل انما هي  
 شهرة الرواية كما نطق بها الاخبار وانما الحقوا شهرة الفتوى من باب تنقيح  
 المناط ومعاونته مع وجو الأصل لا حاجة الى الفرع بل لا مسرح له بل يكون  
 المتبع هو المصنوع عند التعارض من السنين الذي لا يكاد يدخله الرتب  
 ان روايات القول الثالث اشهر فيلزم كونها مرتجة لا شهرة الفتوى والعجب  
 منه قلة حيث قدم الفرع على الأصل ومنها دعواه الاجماع فان قيل  
 لا معنى للاجماع في المسائل الشهرة بالخلاف حتى ان ابن ادريس الذي يدعى  
 الاجماع في بعض مواضع الخلاف ايضا قد حكم فيها الخلاف بالجملة فغشا  
 دعوى الاجماع في المسئلة كذا على علم باستيذان الله تعالى من اجمع معر على  
 ذلك وان اراد براجع الناصريات فغير ما بينا في المطارح مستوف من  
 عدم حجية المنقول من الاجماع وان بني جل الاواخر على خلاف ذلك وروا  
 خلاف ذلك الى اخلال الطريقة واعوجاج السابغة مع ان الامر بالعكس  
 لله در شيخنا الأجل شيخ اسد الله الشيرازي قدس حيث قال في كشف الفتنة  
 معترض على الطريقة المتجددة بجملة من علما ما لا يحصى المناقرة انه قلنا  
 يوجد مسألة لا يتدقن فيها باجماع المنقول واحدا واكثر ولو كان يلفظ

عندنا وادع منه دلالة واضعف متى وجد احد من اتباعهم وتلامذتهم  
 في كتاب غير الوجوه او موضع بعيد عن النظر او في غيرها على دعوى شيء مما  
 مر ولو في مسألة شهيرة بالخلاف والاعتصال من قديم الدهر من وافخر و  
 غلب من خاصمة استظهر وحسب انه وقف على حجة بدعية مع انه كسر اربعة  
 وزعم انه بايضا عن تكلف النظر في الدلالة والنبوت مع انه اوهن من بدنة  
 العنكبوت وانه لا وهن النبوت انفق الماتم من كلامه زاد الله تعالى في اكرامه  
 ومنها قوله مضافا الى التصريح في الخبر الزبور بان ذلك وهم عليه فان فيه  
 ما يثبتنا عند تحقيق المقام وان المراد ليس هو سهو الراوي بل عداوته  
 الحكم عن الحاشية لما عرفت ومنها دعواه اتفاق جميع الاعصا عليه يقف  
 على التمام وكثرة وقوعه وكونه اشهر من الطلاق فانها دعوى محضه تنهد  
 بفسادها البدعية ومن اين حصل له اتفاق الاعصا عليه انما هو  
 وقوعه في مورد او موردين كانوا اجاهد بن محم ذلك واتما المنفق عليه  
 هو الاقتصار بالطلاق واما حكم الموت فلا يعرفه الا العلماء على اختلافهم  
 في ذلك ومثل هذه الدعاوى دعوى كونه مفروغا عنه عند الاصحاب فلم يبق  
 له في المسئلة الا ما زعم من التهمة وما استبعد من هذا الاخبار على نقدها

في الأعصا كلها وثيق منها إلا بمن ولا ينفى من جوع بل يوجب زيادة الهزل  
 والجوع عند رباب السابقة المستقيمة عصمنا الله تعالى من الزلات نزول  
 الحسنا تنبكيه أما أخرجنا الموت عن تحت الأصل والعموما بالصو  
 الموازنة وأما ردة الزوج عن فطرة فلا يوجب إلا انقطاع الفقد النص  
 فيرجع فيه إلى الأصل والعموما وغيرها وحكي في الجواهر عن غاية المراد و  
 ذلك بالثبوت ثم قال بل لا أحد فيه خلافا وإن أشعر به نسبة إلى المشهور  
 لكونه كالموت الذي سمعت خلافا للصدق فيه انتهى وإن جبر بان نسبة  
 دعوى الشهرة إلى غاية المراد سهو من قلته الشريف ضرورة أن الموجب في غاية  
 المراد هو قوله بعد الكلام في لزوم تمام المهر بالعقد قوله إذا ظهر ذلك فإن  
 ملكها أنزل حتى يحصل أحدا موردا بعودة الزوج عن فطرة في جهاد وموت  
 في المشهور في الفناوى الخم فان قوله في حبه متصلا بقوله ردة الزوج عن فطرة  
 فربما فاختة على خلق قوله في المشهور بقوله وموته كما لا يخفى هذا ما وسعنا  
 من الكلام في المسئلة وقد كان استخراج ذلك من كتابنا الكبير ثانيا في جاد  
 الثانية من مشهور سنة الف وثلثمائة وعشرين حامدا مصليا مسلما  
 راجيا العفو والغفران من الله الملك المتان

# غلاظ ناصرا لثا تحف الصنف

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٢	١	الحبوة	الحبوة	١٥	١٥	لتنجر	لتنجر
٣	٣	حيث	حيث	١١	١٤	غير	غير ذلك
٤	٤	الأول	الأول	١	١١	فيها	فيها
٤	٤	فا	فان	١٥	١١	المذكور	المذكور
٦	٦	الامة	العامّة	٤	٢	يخلو له	يخلو له
٩	٣	فحذف	فحذف	٤	٢	يرخص	يرخص
١٠	٥	حصّة	حصّة	٤	٢٢	للرض	للوصى
١٠	١	افناده	وخامسة شروط المحبّا	٢٣	٢٣	وشاب	ثياب
١١	٣	هل	بل	٢٣	٩	سخالف	سخالف
١١	٤	عضوه	عصره	٢٣	١٤	جعل	جعل الحبوة
١٢	١٤	يجبون	يوجون	٢٤	١٤	اخياد	اخبار
١٣	٣	تلخيصه	في تلخيصه	٣٥	١	هي	هو
١٣	٩	رستا	رستا المفيد	٣٩	٤	القول	بالقول
١٣	١١	المعارض	الطارح	٣٩	٥	اذ	اذا

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٣٩	٥	بینه	بینه	٤٣	٤	مایفتی	مایفتی
٤٣	٩	فلسیان	فلمیران	٤١	٤	کون مہا	کون کل مہا
٤٦	٦	الفوریۃ	الفوریۃ	٦٦	٥	الوضع	وضع
٤٩	٩	نظرا	نظرا الی	١٣	١٢	استعمال	استعمال
٥٥	١	وقفنا	وقفنا	١٦	١٠	خصوصا	خصوصا
٥٠	٦	اشعارا	اشعارا	١١	١٣	نظر	نظرا
٥١	١١	علی القصر	علی القصر	٩٠	٣	یجری	یجری
٥٣	١٣	شیاب	شیاب جلد	٩٠	٦	یر	وینتم بہ
٥٤	٤	علا الاربعۃ	علا الاربعۃ	٩١	١٠	ای	ای
٥٤	١١	اوکان	اوکون	٩٦	٥	قل	قل
٥٦	١	وہل الاعراض	الوہن بالاعراض	٩٩	١٣	لتعارضنا	لتعارضنا
٥٦	١٤	عزیز	غیر عزیز	١٠٢	٦	قلنا	لانا قول
٥١	٦	فی غیر	غیر	١٠٣	١٠	صدان ذکر	فلوہر مکر
٥٠	٩	قواعد	القواعد	١٠٥	٣	منہم	منہا

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٠٨	١	ادار	ادارا	١١٠	٩	ففي وردت	ففي الميراث وردت
١١٥	٢	قوريت	توريت	١١٥	٤	انر	انر كما
١١٦	٤	الذ	الذكر	١١٨	١	بل	و
١٢٤	٩	بكل احد	بطل احد	١٣١	٥	بعده	بعد
١٣٢	٢	المهوة	المجو	١٣٣	١	لرجب	لرجب
١٣٢	١١	عد	عدا	١٤٤	٤	جوة	جوة
١٥٣	٥	فضد	فصل	١٥٩	١٤	الغليل	التغليل

### غلطاً من لغات غايت السؤل

ص	س	غلط	صحيح	ص	س	غلط	صحيح
٢	٤	فضد	فضل	١٢	٥	ولذا	وليد
١٣٢	١	كالا	لا	١٣	١٤	ليردها	ليروها
١٣٢	٦	الشهرة	الشهرة				















Library of



Princeton University.



32101 063576852

